İslam Araştırmaları Dergisi, 44 (2020): 167-246

تحقيق «رسالة في أصول الاصطلاحات البيانيّة» ليوسف بن حسين الكرماستي*

Timur Aşkan / تيمور آشكان**

Yûsuf b. Hüseyin el-Kirmastî'nin *Usûlü'l-ıstılâhâti'l-beyâniyye* Adlı Risalesinin Tahkik ve Tahlili

Bu çalışma, XV. asır Osmanlı âlimlerinden Yûsuf b. Hüseyin el-Kirmastî'nin *Usûlü'l-ıstılâhâti'l-beyâniyye* adlı risalesinin tahkikli neşrini ve risalenin ihtiva ettiği beyan ilmi meselelerine dair tartışmaları ve görüşleri değerlendirmeyi amaçlamaktadır. Beyan ilminin temel kavramlarına dair ana meselelerin odak noktası olarak alındığı bu risalede Kirmastî, beyan ilmine dair muhakkik belagat uleması, Ebû Ya'kūb es-Sekkâkî ve Kazvînî'nin taksimleri üzerinden derinlikli bir okumaya girişmiştir. Onların taksimlerinin kaç türden oluştuklarını ve tanımlardaki ibarelerin kapsayıcı ve dışlayıcılığına dair hususiyetleri tahlil etmiştir. Sekkâkî'nin taksimine özellikle kinaye, mecâz-ı aklî ve istiâre-yi mekniyye konularında yöneltilen eleştirileri cevaplayarak Sekkâkî'yi müdafaa etmiştir. Ayrıca Sekkâkî'nin mütekaddim belagat âlimlerine muhalefet ettiği beş meseleyi açıklamıştır. Beyan ilmi ıstılahlarına dair temel meselelerin mukayeseli bir okumaya tâbi tutulduğu, mesele odaklı bu risale, Sekkâkî çizgisine bağlı kalarak ilgili meseleleri genel bir çerçeve içerisinde tekrar gözden geçirip düzenlemesi ve karşılaştırmalı bir yorumlamaya girişmesi açısından dikkat çekmektedir.

Anahtar Kelimeler: Arap dili ve belagatı, Kirmastî, Beyan ilmi, Osmanlı belagat çalışmaları.

المقدمة

البلاغة علم من العلوم اللغوية العربية الإسلامية، بها يقاس الأدب ويبين حسنه من رديئه وجميله من قبيحه، فقد اهتم العرب والمسلمون بالبلاغة لاعتمادهم عليها في معرفة إعجاز القرآن، وتمييز الكلام الجيد من الرديء وإظهار مواطن الجمال في الأدب.

* قمت بهذا التحقيق في دورة التحقيق التي نظمها مركز البحوث الإسلاميّة (İSAM). وأشكر الدكتور محمود المصري، والأستاذ المشارك الدكتور سعاد مرت أوغلو والأستاذ المشارك الدكتور طونجاي باش أغلو والمحكمين على قراءتهم المقالة وإبداء ملاحظاتهم القيّمة.

** معيد بجامعة التاسع من أيلول، كليّة الإلهيّات. Araştırma Görevlisi, Dokuz Eylül Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, ORCID 0000-0002-6976-3079 timur.askan@gmail.com

Geliş/Received 11.01.2019 • Kabul/Accepted 06.03.2020 • doi 10.26570/isad.754315

عندما ننظر إلى تاريخ البلاغة نرى بأنها في البداية تسير مع النقد جنبًا إلى جنب، ثم انفصلت عنه وأصبحت علمًا مستقلًا، له منهج خاص، يحتوي على قواعد وتقسيمات واصطلاحات بسبب العوامل التي حركت البحث البلاغي وأثّرت في تطوره وشجعت على تدوين أصوله وقواعده، ومن بين هذه العوامل فهم القرآن الكريم وكشف إعجازه والشعر والفلسفة والمنطق وعلم الكلام.

وقبل أن تصبح البلاغة علمًا مستقلًا كانت مسائلها وموضوعاتها تبحث في كتب النحو والتفسير والأدب، متفرقة بلا تمييز ومختلطًا بعضها ببعض، ولم تكن البلاغة مقسمة إلى علومها الثلاثة، أي: المعاني والبيان والبديع. وقد قطعت البلاغة خطوة كبيرة لتكون علمًا قائمًا بذاته على يد عبد القاهر الجرجاني الذي كان له أثر عظيم في تطورها حيث تناول معظم مباحث البلاغة وموضوعاتها في كتابَيْهِ **أسرار البلاغة** و**دلائل الإعجاز**، ولكنَّ البلاغة بعد الجرجاني أصبحت علمًا مستقلًّا قائمًا بذاتها على يد السكاكي حيث قام السكاكي بتقسيمها وحصر موضوعاتها وترتيب أبوابها، حدّد السكاكي هدف كتابه **مفتاح العلوم** في البحث عن علم الأدب بنظرة كلية شمولية، وكان غرضه مشروعًا معرفيًّا لتأسيس علم الأدب في تكامل داخلي، فالسكاكي أوّل من بوّب البلاغة وقسمها إلى أقسامها المعروفة، فبنى القسم الثالث من كتابه على علمي المعاني والبيان ووضع المحسنات أو البديع في موقع هامشي، لقد صاغ السكاكي المسائل البلاغية ومباحثها صياغة محكمة التصنيفات والتعريفات والتعليلات المنطقية والفلسفية، ونظر إلى البلاغة نظرة منطقية تحددها وتميزها عن سائر فنون الأدب، وهَيْمَنَ موضوع الكتاب على الدراسات البلاغية، واعتنى به الشُّراح والمحشون والملخصون، وكثرت الشروح والحواشي والتلخيصات عليه وعلى نهجه.

لقد كان البحث البلاغي يعتمد على التحليل الأدبي والتَّقصي عن مواطن الجمال قبل أن تسيطر عليه المدرسة الكلامية التي تعتمد على المقاييس الفلسفية والقواعد المنطقية، وغلبت المدرسة الكلامية على المناطق الشرقية من الدولة الإسلامية خاصة، إذ استطاعت السيطرة على التأليف البلاغي سيطرة شبه مطلقة، وبلغت قمّتها في عصور الشروح والتلخيصات، ولم يخرج الشُّراح والمحشون عن الإطار الذي حدّده السكاكي في البحث البلاغي.

وقد تمركزت الدراسات اللغوية في العهد العثماني على العلوم المتعلّقة باللغة العربية من صرف ونحو ومعجم وشعر وبلاغة ووضع، والحقيقة أنّ علم البلاغة من بين العلوم اللغوية التي كثر فيها المناقشات والجدل، فهذه العمليات أدّت إلى حيوية علم البلاغة ونشاطه،

ومن هذه الوجهة قد ألّف أكثر من عشرين شرحًا أو حاشيةً على **مفتاح العلوم** للسكاكي و**التلخيص** للقزويني في القرن الخامس عشر الميلادي، كلّ هذه التأليفات قد حققت على نظام بلاغيّ وطراز رفيع.

والآراء التي ادّعت أن المؤلفات المتعلقة بعلم البلاغة من شروح وحواش في العهد العثماني تكرار محض للمتون القديمة لا طائل فيها، وأنّ هذا الدور دور سيطر عليه الجمود العلمي والفكري آراء أطنب فيها أصحابها. نعم، نمط التأليف في هذا الفن قد تغيّر بعد السكاكي الذي كانت نظرية الأدب عنده متكاملة داخليًا، وتحوّل في الغالب إلى نمط الشروح والحواشي والتعليقات بدلًا من المؤلفات المستقلّة، وإلى النزعة الفلسفية العقلية بدلًا من الطابع الأدبي والذوق السليم، ولكن وقتما نظرنا إلى هذه التأليفات نظرة علمية عميقة سنجد بأنّها لا تتكون من تكرارات المتون القديمة فقط؛ بل إنّها تحتوي على ردّيات ومناقشات وآراء علميّة قيمة. وبدلًا من هذه النظرة التي تتهم التراث البلاغي بالتعقيد والجمود والتحجر وتقلل من قيمتها ينبغي في الدراسات البلاغية المعاصرة تغيير نمط القراءة الوصفية والسردية التاريخية، وتقديم قراءة جديدة وفق آليات حديثة للوصول إلى نتائج قيّمة ومؤثرة ومؤسّسة على هذا الموروث البلاغي.[1]

يوسف بن حسين الكِرْمَاسْتِي –الذي قد أخذناه موضوع بحثنا– هو أحد علماء القرن الخامس عشر في العهد العثماني. وقد تأثّر الكرماستي بالنظام البلاغي في عهده، وألّف مؤلفات على نمط الشروح والحواشي والكتب التعليميّة والكتب المستقلّة. فالغرض من هذا البحث هو نشر وتحقيق أحد رسائله مع معالجة المسائل البلاغية التي تحتويها. والدافع لنشرها هو نظرة الكرماستي إلى أصول الاصطلاحات البيانية نظرة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، كما أنه يردّ على من سبقه ويرجح ويضيف آراء جديدة من عنده، من خلال رسالته التي تسمى **"أصول الاصطلاحات البيانيّة"** والتي راعى فيها منهجًا مقارنًا وركّز فيها على المسائل والمشاكل البلاغية سنعرض هنا لِآراء الكرماستي وانتقاداته.

[1] ولمزيد من المعلومات حول العمليّات التي واجهتها البلاغة حتى تكون علمًا مستقلًّا وحول خصوصيّات الشروح والحواشي التي كثرت تأليفها في القرون الوسطى فانظر: **المقدمة** لابن خلدون، ٣/ ٢٤٤–٢٤٧؛ **البلاغة تطور وتاريخ** لشوقي ضيف؛ **البلاغة عند السكاكي** لأحمد مطلوب؛ Smyth, "Controversy in a Tradition of Commentary", s. 589-97; "The Making of a Textbook", s. 99-115; Taşdelen, "Belâgat İlmi ve Tarihi", s. 215-306; Boyalık, "İcî'nin Belâgat Anlayışı", s. 119-86; Tala, "İlimlerin Metinleşme Sürecine Belâgat Geleneği Bağlamında Bir Not", s. 581-630.

أ. الدراسة

١. ترجمة المؤلف

١. ١. اسمه ونسبه ونشأته ووفاته

اسمه يوسف بن حسين الكِرْمَاسْتِي،[١] يعرف بالكِرْمَاسْتِي وبكِرْمَاسْتِي زَادَه، ولد في ناحية كِرْمَاسْتِي المسمّاة اليوم بـ "مُصْطَفَى كَمَالْ بَاشَا" "Mustafa Kemal Paşa" التابعة لمحافظة بروسه.[٢]

لم يُذكر في كتب التراجم تاريخ ولادته، لكن في ظلّ تاريخ وفاته يمكن أن نقول بأنّه قد ولد في حوالي الربع الثاني من القرن التاسع الهجريّ. توفّي الكرماستي بإسطنبول ودفن بقرب المكتب الذي قد بناه في حي فاتح بإسطنبول.[٣] أمّا تاريخ وفاته فقد اختلف في ذلك على أقوال: ٨٩٩هـ/١٤٩٣م،[٤] ٩٠٠هـ/١٤٩٤م،[٥] ٩٠٦هـ/١٥٠٠م،[٦] ٩٢٠هـ/١٥١٤م.[٧]

قرأ الكرماستي على علماء عصره، منهم المولى الفاضل خواجه زاده مصلح الدين أفندي (ت. ٨٩٣هـ/١٤٨٨م).[٨]

---

١ هكذا ذكر اسمه في مقدمة رسالته هذه بقوله «فلمّا أراد الفقير الذليل إلى الغنيّ الحميد يوسف بن حسين الكرماستي...». **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١ظ؛ مجموعة بغدادلي وهبي أفندي، رقم ١٧٩٤، ١ظ؛ مجموعة لاله لي، رقم ٣٧٥٣، ١ظ.

٢ Akbayar, *Osmanlı Yer Adları Sözlüğü*, s. 101.

٣ **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٨؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤؛ **سجل عثماني** لمحمد ثريا، ٦٥٣/٤؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢.

٤ **شذرات الذهب** لابن العماد، ٥٤٩/٩.

٥ ذكرت تاريخ وفاته في معظم هذه المصادر تقريبيًّا بقيد "في حدود التسعمائة". انظر: **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٨؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٣؛ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١٦٢٣/٢، ٢٠٢١؛ **سجل عثماني** لمحمد ثريا، ٦٥٣/٤.

٦ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١٣٦/١، ٣٤٣، ٤٧٦، ٨٥٩، ٩٥٤/٢؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ Brockelmann, *GAL*, II, 298.

٧ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢. ولمزيد من المعلومات حول حياة المؤلف فانظر: **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٧-٢٠٨؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٣-٢٢٤؛ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١٣٦/١، ٣٤٣، ٤٧٦، ٨٥٩، ٨٦٩، ٨٩٨؛ ٩٥٤/٢، ١٤٧٠، ١٦٢٣، ١٧٦٦، ١٨٩٣، ٢٠٢١؛ **شذرات الذهب** لابن العماد، ٥٤٩/٩؛ **الفوائد البهيّة في تراجم الحنفية** لمحمد عبد الحي اللكنوي، ص ٢٢٧؛ **سجل عثماني** لمحمد ثريا، ٦٥٣/٤؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢؛ Brockelmann, *GAL*, II, 298; *GAL Suppl.*, II, 322؛ **معجم المؤلفين** لعمر رضا، ٢٩٤/١٣؛ Özel, "Kirmastî", s. 67; Agâh – Aktaş, "Yûsuf b. Hüseyin el-Kirmastî'nin Hayatı ve Eserleri", s. 212-27.

٨ **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٨؛ **حدائق الشقائق** لمحمد مجدي أفندي، ٢٢٤؛ **هدية العارفين** لإسماعيل باشا البغدادي، ٥٢٣/٢؛ **سجل عثماني** لمحمد ثريا، ٦٥٣/٤؛ **عثمانلي** >

١.٢. المناصب التي تولاها

كان الكرماستي فقيهًا حنفيًّا وأصوليًّا متكلِّمًا وبلاغيًّا أديبًا.[١] عمل مدرّسًا في بعض المدارس، كمدرسة "صحن ثمان" بإسطنبول، وبعد ذلك تولّى القضاء في بروسة وإسطنبول،[٢] وتتحدث المصادر عن فضل الكرماستي وعلمه وإمامته، وبأنّه قاضٍ تقيّ لا يخاف في الله لومة لائم.[٣]

١.٣. مصنفاته

ألّف الكرماستي العديد من المؤلفات في العلوم المختلفة: كالبلاغة والفقه وأصول الفقه وعلم الكلام والمنطق والمناظرة.

١.٣.١. البلاغة

١.٣.١.١. التبيين في المعاني والبيان:[٤] كتاب مفصّل في علم البلاغة، قد ذكر المؤلف مقصده من تأليف هذا الكتاب في المقدمة بقوله: «... وبعد؛ فلمّا كان بعلم البلاغة يحصل معرفة إعجاز القرآن أراد العبد الضعيف يوسف بن حسين الكرماستي، غفر الله له ولوالديه والمسلمين أجمعين، أن يجمع قواعد علمَيِ البلاغة على وجه لم يحط بها غيره... فسمى المختصر عند اختتامه **تبيينًا** بإقدار واهب القدر وشرحه **تبيانًا**».[٥] (المكتبة السليمانية، لاله لي، الرقم: ٢٧٨٠؛ مكتبة رئاسة الشؤون الدينية بأنقرة،

ﻫ **مؤلفلري** للبروسه لي ٥٣/٢؛ Brockelmann, *GAL*, II, 322; Brockelmann, *GAL Suppl.*, II, 298؛ **معجم المؤلفين** لعمر رضا كحالة، ٢٩٨/٢. | هو مصطفى بن يوسف بن صالح البروسوي، مصلح الدين، المعروف بالمولى خواجه زاده، من علماء الدولة العثمانية، عين قاضيًا في أدرنة وإسطنبول، ومن مؤلفاته: **تهافت الفلاسفة، حاشية على شرح المواقف، حاشية على شرح الطوالع**، وحواش وشروح في الحكمة وغيرها. انظر: **الأعلام** للزركلي، ٢٤٧/٧.

١ **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٧؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤؛ **معجم المؤلفين** لعمر رضا، ٢٩٤/١٣.

٢ **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٧؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢؛ Brockelmann, *GAL*, II, 298؛ **معجم المؤلفين** لعمر رضا، ٢٩٤/١٣.

٣ **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٨؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤؛ **سجل عثماني** لمحمد ثريا، ٦٥٣/٤.

٤ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٣٤٣/١؛ ذكره البغدادي بـ"**التبيان في المعاني والبيان**" وشرحه بـ"**البيان في شرح التبيان**". انظر: **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢.

٥ **التبيين في المعاني والبيان** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة إسميخان سلطان، رقم ٣٤٧.

الرقم: ٥٦٠٦/٣؛[1] إسميخان سلطان، الرقم: ٣٤٧)[2] وقد قام محمّد سامي بنلي بتحقيق **التبيين** في رسالة الدكتوراه بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة إسطنبول سنة ١٩٩٦م.

١.٣.١.٢. التبيان:[3] شرح **للتبيين** (المكتبة السليمانية، أسعد أفندي، الرقم: ٢٩٨٧؛[4] لاله لي، الرقم: ٢٨٥٧؛ مكتبة طوبقابي، أحمد الثالث، الرقم: ١٧٠١) وحقق فهد بن محمّد **التبيان** في رسالة الدكتوراه بجامعة الإمام محمّد بن السعود في سنة ١٤٢١هـ.

١.٣.١.٣. المنتخب:[5] كتاب مختصر يتكون من مختارات من كتابه "**التبيين**" وشرحه "**التبيان**"، قد ذكر المؤلف ذلك صراحة في المقدمة بقوله: «الحمد لله رب العالمين، والصلاة على مصطفى النبيين... وبعد؛ فإنّ يوسف بن حسين الكرماستي، رحمه الله، بعد ما ألّف من علم البلاغة كتاب **التبيين** مع شرحه المسمى بـ**التبيان** أراد انتخاب صفوة الأصول وزبدة القواعد لقلّة اهتمام الطالب بتحصيل تحقيق المطالب، وسمّاه عند الاختمام بإذنه تعالى "**منتخبًا**"...».[6] (المكتبة السليمانية، شهيد علي باشا، الرقم: ٢٢٨٣؛ مكتبة طوبقابي، أحمد الثالث، الرقم: ١٧٠٥). وقد قام صاحب آقتاش بتحقيق **المنتخب** في رسالة الدكتوراه بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة بينكول سنة ٢٠١٩م.

١.٣.١.٤. المختار في المعاني والبيان:[7] كتاب مختصر يحتوي على القواعد الأساسيّة بغير الشواهد، وتسميته بـ"إِقْدَار وَاهِبِ القُدَرِ"[8] أو "إِقْدَار وَاهِبِ القَدَرِ"[9] خطأ،

---

١ وكتب اسم المخطوط في موقع المكتبة خاطئًا بـ"المختصر في المعاني والبيان".

٢ وكتب في بداية النسخة: "بخط ابن المؤلف". انظر: **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٤/٢.

٣ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٣٤٣/١؛ ذكره البغدادي بـ"**البيان في شرح التبيان**" انظر: **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢.

٤ وكتب في بداية النسخة: "بخط مؤلفه".

٥ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٣٤٣/١؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢.

٦ **المنتخب** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٨٣، ١ظ.

٧ ذكر حاجي خليفة بأن المؤلف لخص في كتابه هذا **التلخيص** بحذف الشواهد والأمثال. انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١٦٢٣/٢؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢.

٨ ذكره حاجي خليفة من بين تأليفات الكرماستي. انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة ١٣٦/١؛ وفي بعض فهارس المخطوطات قيدت أسماء بعض النسخ بهذا الشكل. انظر: مكتبة بايزيد الدولية، رقم ٥٩٥٨؛ ٥٣٥٩.

٩ وفي بعض الفهارس قيدت أسماء بعض النسخ بهذا الشكل، ونسب الكتاب إلى علم الكلام بسبب لفظ "القَدَرِ". انظر: المكتبة السليمانية، مجموعة سرز، رقم ٢٣٦٤؛ مجموعة آياصوفيا، رقم ٤٤١٥.

لأنّ المؤلف ذكر في المقدمة صراحةً بأنّه يسمى كتابه بإقدار واهب القدر "**مختارًا**"، وهذه العبارة تدلّ على أنّ "**المختار**" اسم الكتاب، وأنّ العبارة التي قبله بمعنى الدعاء، أي: بعون الله سمى كتابه "**مختارًا**". وسنذكر مقصد تأليفه وتسميته لكتابه بعباراته تسهيلًا للباحثين: «الحمد لله الذي بعث لصلاح عباده... وبعد؛ فلمّا كان بعلم البلاغة يعرف إعجاز كتاب الله الذي نيط به سعادة الثقلين... أراد العبد الضعيف يوسف بن حسين الكرماستي تأليف مختصر فيها على المسائل، مقتصرًا في القواعد، بدون الشواهد والدلائل منحصرًا، ليسهل فهمه للمبتدئ في الأوائل، ويستغني عن غيره المنتهي في الفضائل، مرتبًا على مقدمة وقسمين وخاتمة، وسمّاه عند اختتامه بإقدار واهب القُدَرِ "**مُخْتَارًا**"...».[1] (المكتبة السليمانية، آياصوفيا، الرقم: ٤٤١٥؛[2] المكتبة السليمانية، سرز، الرقم: ٣٨٧٩؛ سرز، الرقم: ٢٣٦٤؛ لاله لي، الرقم: ٣٧٥٥؛ لاله لي، الرقم: ٣٠٤٨-٢؛ أسعد أفندي، الرقم: ٣٥٧٤-٢؛ حميدية، الرقم: ٦١٧-٢؛ مكتبة ملت بإسطنبول، علي أميري، الرقم: ٣٥٠٩؛ مكتبة طوب قابي، أحمد الثالث، الرقم: ١٦٨٦؛ مكتبة حاجي سليم آغا، الرقم: ١٠٥٢؛ مكتبة بايزيد الدولية، بايزيد، الرقم: ٥٩٥٨؛ بايزيد، الرقم: ٥٣٥٩؛ مكتبة جامعة لايبزيك، فولرس، الرقم: ٢/٨٩٨). وحققت ليلى علي عمار **المختار** في رسالة ماجستير بجامعة المرقب بليبيا سنة ٢٠١٣م.

١.٣.١.٥. أصول الاصطلاحات البيانيّة: ويسمى أيضا بـ"**رسالة في القواعد البيانيّة**": وهي الرسالة التي حققناها، وسنذكر المعلومات عنها في القسم الخاص بها، (المكتبة السليمانية، لاله لي، الرقم: ٣٧٥٣؛ شهيد علي باشا، الرقم: ٢٢٢٦؛ بغدادلي وهبي، الرقم: ١٧٩٤).

١.٣.١.٦. حاشية على المطول:[3] حاشية على شرح التفتازاني على **تلخيص** القزويني، فألّف الكرماستي حاشيته هذه مفصلًا في البداية واختصرها بعد ذلك. فوجدنا نسختين مفصلتين:

---

١ **المختار** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة آياصوفيا، رقم ٤٤١٥، ١ظ.

٢ وكتب في بداية النسخة: "بخط مؤلفه".

٣ **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٨؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤؛ **شذرات الذهب** لابن العماد، ٥٤٩/٩؛ **الفوائد البهيّة** للكنوي، ص ٢٢٧؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢.

أ: المكتبة السليمانية، تورخان والدة، الرقم: ٢٨٣: هذه النسخة تحتوي على علمي المعاني والبيان، وتقع بين أوراق ١-١٤٣ حاشيته على قسم المعاني، وما بين ١٤٣-٢٣٨ على قسم البيان.[١]

قد ذكر المؤلف مقصده من تأليف هذه الحاشية في نسخة تورخان والدة، الرقم: ٢٨٣ بقوله: «الحمد لله الذي خلق الإنسان، علّمه البيان بدقائق المعاني وذرائع البرهان... وبعد؛ فلما كان علم البلاغة جليل القدر عظيم الحظر... وكان شرح الفاضل التفتازاني لـ**تلخيص** صاحب الإيضاح أعظم ما صنّف فيها وأكرم ما جمع منها... فأراد الضعيف الذليل إلى القوي الجليل يوسف بن حسين الكرماستي... أن يكون ممن بذل الطاقة فيما هم بذلوا طاقتهم... قوله "أفتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه" إشارة إلى أنّ الباء في حديث البسملة ليست متعلقًا بالابتداء؛ بل متعلقها التيمن المقدر...».[٢]

ب: المكتبة السليمانية، السليمانية، الرقم: ٨٨٨: فهذه النسخة تحتوي على علم البيان، وهي مقتصرة على الفن الثاني فقط، ففي أوائل النسخة **حاشية على ديباجة المطول** لمصنفك نحو ١٠ ورقات، وبعدها تلي **حاشية الكرماستي** نحو ١٢٣ ورقة.[٣]

وذكر مقصده من تأليف هذه الحاشية في مقدمة النسخة السليمانية، الرقم: ٨٨٨ بقوله: «الحمد لله الذي منح الإنسان بالإحسان ما لم يمنح غيره من فضل البيان، حتى تميّز عنده سحر بلاغة القرآن... وبعد: فلمّا كان علم البيان من جملة ما يحصل به البلاغة المؤدية إلى معرفة إعجاز القرآن التي هي أساس كل سعادة دينية ودنيوية، وكان شرح سعد الدين التفتازاني أسكنه الله تعالى في وسط جنانه لـ**تلخيص** صاحب الإيضاح أحسن ما صنّف في ذلك العلم، وكان هو المتداول عند الطلبة، حاول يوسف بن حسين الكرماستي أن يذلل صعابه، ويميط عن محذراته نقابه، ويضيف إليه فوائد الأسفار وفرائد الأفكار... فهذه أوان الشروع في المقصود بعون الله الملك المعبود،

١ ففي ديباجة نسخة تورخان والدة "أهديت الحاشية إلى السلطان أحمد بأنّه السلطان التاسع للدولة العثمانيّة". انظر: **حاشية على المطول** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة تورخان والدة، رقم ٢٨٣، ٢و.

٢ **حاشية على المطول** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة تورخان والدة، رقم ٢٨٣، ١ظ.

٣ ففي ديباجتها "أهديت إلى السلطان محمد الفاتح" بذكر أنّه السلطان السابع. انظر: **حاشية على المطول** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة السليمانية، رقم ٨٨٨، ١ظ.

قوله: "الفن الثاني: علم البيان"، "اعلم أنّه إذا كان الفن الثاني" إشارة إلى ما يحترز به عن التعقيد المعنوي، وذلك علم البيان بلا مرية، فالمقصود حينئذ بيان تسمية ذلك بعلم البيان في الاصطلاح...».[1]

وقد اختصر الكرماستي حاشيته هذه، فبعض النسخ للحواشي المختصرة تحتوي على علمي المعاني والبيان معًا وبعضها على علم المعاني فقط. فحصلنا على سبع نسخ للحاشية المختصرة، فمنها أربع تحتوي على علمي المعاني والبيان معًا:

أ: مكتبة بايزيد، ولي الدين أفندي، الرقم: ٢٧٩٧: وهذه النسخة تحتوي على علمي المعاني والبيان معًا.

ب: راغب باشا، الرقم: ١٢٣٤: وهذه النسخة تحتوي على علمي المعاني والبيان معًا.

ت: المكتبة السليمانية، شهيد علي باشا، الرقم: ٢١٩٣-١؛[2] والرقم: ٢١٩٣-٢: فهذه النسخة من حاشيته المختصرة على المطول، فما بين ورقات ١-٥٦ تحتوي على علم المعاني، وما بين ٥٨-٨٩ على علم البيان.

ث: برتو باشا، الرقم: ٥٢٩: ففي بداية هذه النسخة ما بين ورقات ١-٢٨ حاشية الكرماستي على شرح السيد الشريف الجرجاني على المفتاح للسكاكي، وبعدها حاشيته المختصرة على المطول، فما بين ٣٠-١٠١ علم المعاني، وما بين ١٠٥-١٤٢ علم البيان.

وثلاث نسخ لحاشيته المختصرة على المطول تحتوي على علم المعاني فقط، فمنها:

أ: مكتبة بايزيد، ولي الدين أفندي، الرقم: ٢٧٩٨: فهذه النسخة حاشيته المختصرة تشتمل على علم المعاني فقط.

ب: مكتبة بايزيد، ولي الدين أفندي، الرقم: ٢٨٤٣: فما بين ورقات ٦٣-١٥١ لهذه النسخة تحتوي على حاشيته المختصرة لعلم المعاني فقط.

ت: جورلولو علي باشا، الرقم: ٣٨٣: فهذه النسخة تحتوي على حاشيته المختصرة لعلم المعاني فقط.

---

١ **حاشية على المطول** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة السليمانية، رقم ٨٨٨، ١ظ.

٢ وكتب في بداية النسخة: "بخط مؤلفه".

١. ٣. ١. ٧. حاشية على المصباح في شرح المفتاح:[١] حاشية على شرح السيد الشريف الجرجاني على القسم الثالث من **مفتاح العلوم** في علمي المعاني والبيان، قد ذكر المؤلف مقصده من تأليف هذه الحاشية في المقدمة بقوله: «الحمد لله مجلي ما هداها إلى دلائل التنزيل ودقائقها، باطلاعنا على وجوه المعاني وذرائعه... وبعد: فهذه ما جمع يوسف بن حسين الكرماستي ممّا سنح له في شرح الشريف الجرجاني رحمه الله **للمفتاح** من حلّ المعضلات وفتح المغلقات... قوله: "نحمدك": اعلم أنّ قوله "نحمدك" إما إخبار كمواصلة، وإما إنشاء، وعلى التقديرين بدل...».[٢] (المكتبة السليمانية، برتو باشا، الرقم: ٥٢٩، المكتبة السليمية، أدرنة، الرقم: ١٧٨٦).

ونُسِبَ إلى الكرماستي في كتب التراجم والطبقات بعض الكتب الأخرى المتعلقة بعلم البلاغة، ولكن لم نجد هذه الكتب، إما بسبب فقدانها أو بسبب نسبتها الخاطئة إلى الكرماستي، فمن بينها: **حاشية على المختصر**،[٣] **شرح المفتاح**،[٤] **حاشية على حاشية السيد على المطول**،[٥] و**حاشية على التلخيص**.[٦]

١. ٣. ٢. الفقه وأصول الفقه

١. ٣. ٢. ١. زبدة الوصول إلى عمدة الأصول:[٧] كتاب في أصول الفقه، (المكتبة السليمانية، أسعد أفندي، الرقم: ٤٩٣؛ مكتبة طوب قابي، أحمد الثالث، الرقم: ١٢٧٠؛ مكتبة باليكسير، الرقم: ١٠٨٧؛ مكتبة رئاسة الشؤون الدينية بأنقرة، الرقم: ٢/٥٦٠٦؛ المكتبة الشعبية في محافظة مغنيسا، مجموعة مغنيسيا آقحصار زينل زاده، الرقم: ٧/١٤٩٤؛

---

١ ذكره حاجي خليفة بـ"**حاشية على أوائل شرح الشريف على المفتاح**". انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٢/٩٥٤.

٢ **حاشية على شرح الجرجاني على المفتاح** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة برتو باشا، رقم ٥٢٩، ١ظ.

٣ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/٤٧٦؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٥٢٣.

٤ في هامش **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤.

٥ ذكره حاجي خليفة بـ"**حاشية على الشريف الجرجاني على المطول**". انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/٤٧٦؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٥٢٣.

٦ ذكرت في فهارس موقع: www.yazmalar.gov.tr بأن للكرماستي حاشية على **التلخيص** في مكتبة السليمية، رقم ٣٩. لكنها ليست حاشية على **التلخيص**؛ بل **حاشية على المطول** في مباحث أحوال الإسناد من علم المعاني، فالمؤلف قد كرّر هذه المباحث بنفس الشكل في حاشيته المفصلة على **المطول**.

٧ ذكر حاجي خليفة "لعله **زبدة الفصول**". انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٢/٩٥٤؛ ذكره البغدادي بـ"**زبدة الفصول في علم الأصول**". انظر: **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٥٢٣؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٢/٥٣.

المكتبة الشعبية في محافظة ديار بكر، الرقم: ١٥٢) وحققها صبري محمد عبد الله معارك في رسالة الدكتوراه بجامعة الأزهر سنة ١٩٧٦م، وقام بنشره عبد الرحمن حجقه لي، (دار صادر، بيروت ٢٠٠٨م)، وحَمَد بن حمدي الصاعدي، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بالكويت، دون تاريخ).

١.٣.٢.٢. الوجيز في أصول الفقه:[١] مختصر في أصول الفقه، (المكتبة السليمانية، بغدادلي وهبي أفندي، الرقم: ٣٦٥؛ بغدادلي وهبي أفندي، الرقم: ٢٠٠٦-٥؛ المكتبة السليمانية، حاجي محمود أفندي، الرقم: ٧٩٧؛ المكتبة السليمانية، إزمير، الرقم: ٢٧٦٩؛ المكتبة السليمانية، إزميرلي إسماعيل حقي بك، الرقم: ١٩٧؛ المكتبة السليمانية، محمد عارف ومحمد مراد، الرقم: ١٣٥؛ المكتبة السليمانية، حاجي نصوحي دركاهي، الرقم: ٥٠؛ المكتبة السليمانية، حاجي نصوحي دركاهي، الرقم: ٥٧؛ داماد إبراهيم، الرقم: ٤٨٦؛ إزميرلي إسماعيل حقي بك، الرقم: ٥١٣؛ ٨١٦؛ مكتبة بايزيد، الرقم: ٧٨٩٧؛ مكتبة رئاسة الشؤون الدينية بأنقرة، الرقم: ٥١٣٧؛ مكتبة كلية الإلهيات بجامعة أنقرة، الرقم: ٣٥٩٩٣؛ ٣٦٩٤١؛ ١/٣٧٣٦٧؛ ١/٣٨١٩٩؛ ٨/٣٧٣٨٤؛ المكتبة الشعبية في محافظة مغنيسا، الرقم: ٣/٣١٩٩؛ المكتبة الشعبية في محافظة ديار بكر، الرقم: ٣/٣٥٠؛ مكتبة جامعة برنستون، مجموعة جاريت، الرقم: ٣٠٤١؛ ٣٢٨٥؛ ٨٥١؛ مكتبة جامعة لايبزيك، الرقم: Cod. Arab ٢/٩٩). وقام بنشر **الوجيز** السيد عبد اللطيف كساب (القاهرة ١٩٨٤م)، وأحمد حجازي السقا (المكتب الثقافي، القاهرة ١٩٩٠م)، ومصطفى محمود الأزهري (دار ابن القيم، القاهرة ٢٠٠٨م).

وقد ألّف عمر بن حسين بن علي الآمدي شرحًا على **الوجيز** (المكتبة السليمانية، إزميرلي إسماعيل حقي بك، الرقم: ٥٠٦؛ أسعد أفندي، الرقم: ٧٨٩؛ حميدية، الرقم: ٥٣٠؛ مكتبة طوب قابي، الرقم: ٧١٥؛ مكتبة رئاسة الشؤون الدينية بأنقرة، الرقم: ٢٨٩٤؛ مكتبة كلية الإلهيات بجامعة أنقرة، الرقم: ٣٦٠٣٨؛ مكتبة جامعة برنستون، مجموعة جاريت، الرقم: ٣٠٧٥؛ ٣٠٥٤).

[١] **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٨؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤؛ ذكر حاجي خليفة بأن **الوجيز** مختصر **الزبدة**، وللمؤلف عليه شرح مفصل. انظر: **كشف الظنون**، ٢/٩٥٤؛ **شذرات الذهب** لابن العماد، ٩/٥٤٩؛ **الفوائد البهيّة** للكنوي، ص ٢٢٧؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٥٢٣؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٢/٥٣.

ذكر المجدي في **حدائق الشقائق** أن للكرماستي كتابًا اسمه "**وخَبِيرٌ في علم الأصول**" بقوله: وعلم أصولده **وخبير** نام بر متني،[1] أظن أن المجدي أراد أن يكتب "**وجيز في علم الأصول**"، فكُتب اسم الكتاب بشكل خاطئ، وقيّد محمد طاهر البروسه لي الكتاب باسم "**خَيْبَر**"، ونُسب إلى الكرماستي كتاب في علم الأصول باسم "**خيبر**"، على الرغم من أنّ له كتاب في علم الأصول باسم "**الوجيز في علم الأصول**".

١.٣.٢.٣. المدارك الأصليّة إلى المقاصد الفرعيّة:[2] كتاب يحتوي على المسائل الأساسيّة لعلم أصول الفقه بغير الشواهد والأدلّة (المكتبة السليمانية، فاتح، الرقم: ٥٣٧٤؛ المكتبة السليمانية، حسن حسني باشا، الرقم: ٣٤٩؛ مكتبة بايزيد، ولي الدين أفندي، الرقم: ٢١٤٣). وحقق عمر نصرات **المدارك** في رسالة ماجستير، بمعهد العلوم الاجتماعية، بجامعة إسطنبول، سنة ٢٠١٣م.

١.٣.٢.٤. أصول الأحكام: (مكتبة ملت بإسطنبول، مجموعة فيض الله أفندي، الرقم: ٥٦١؛[3] مكتبة آق شهير، الرقم: ١٦٩).

١.٣.٢.٥. رسالة في الرهن (تعليقات على مسألة الرهن):[4] (المكتبة السليمانية، دوغوملو بابا، الرقم: ٤٤٦-٤٣؛ فاتح، الرقم: ١٦٥٧). وقد قام حسن أوزر بتحقيق الرسالة ونشرها في مجلة البحوث الفقه الإسلاميّ سنة ٢٠١٠م.

١.٣.٢.٦. رسالة في الوقف (كتاب الوقف / أحكام الوقف):[5] (المكتبة السليمانية، سيرز، الرقم: ٩٨١؛ آياصوفيا، الرقم: ١١٧٦؛ لاله لي، الرقم: ٨٣٥؛ مراد ملا، الرقم: ١٠٤٩-٤؛ ولي الدين جار الله، الرقم: ٨٣٣؛ مكتبة بايزيد، الرقم: ١٨٦٨؛ مكتبة وحيد باشا بكوتاهيه، الرقم: ١٤٢؛ المكتبة الشعبية في محافظة مغنيسا، مجموعة مغنيسا آقحصار زينل زاده، الرقم: ١/٥٧٥؛ المكتبة الشعبية في محافظة قسطموني، الرقم: ٢/٣٨٤). وحقق مشهور بن دخيل الله **رسالة الوقف** في رسالة ماجستير بجامعة أم القرى سنة ١٤٣١هـ.

---

١ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤.

٢ **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٥٢٣؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٢/٥٣؛ **الأعلام** للزركلي، ٨/٢٢٧.

٣ وكتب في بداية النسخة: "بخط مؤلفه".

٤ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/٨٦٩؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٥٢٣.

٥ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/٨٩٨؛ ٢/١٤٧٠؛ ذكر البغدادي هذا الكتاب باسمين: "**رسالة في الوقف**"، "**كتاب الوقف**". انظر: **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٥٢٣؛ "**شرح كتاب الوقف**". انظر: **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٢/٥٣؛ "**كتاب تشغيل الأوقاف**". انظر: Brockelmann, *GAL Suppl.*, II, 322.

١.٣.٢.٧. الحماية في شرح الوقاية:[١] شرح **وقاية الرواية في مسائل الهداية** لمحمود بن صدر الشريعة الأول، نسب هذا الشرح إلى الكرماستي في كثير من كتب التراجم والطبقات[٢] ولكن لم نجدها ولم نحصل عليها، فوجدنا في مكتبة راغب باشا ضمن مجموع تحت الرقم: ١٤٦٠، بين أوراق ٨٥ظ-٨٧و "**رسالة في قول القاضي المعزول** للكرماستي"،[٣] ففي آخر هذه الرسالة ذكرت بأن هذه الرسالة نقلت عن **شرح الوقاية** للكرماستي بقوله: «هذا ما نقل عن شرح المولى الفاضل الكرماستي **للوقاية** قدس سره العزيز».[٤] وذكر البغدادي بأن للكرماستي **شرح على الهداية**،[٥] ولكن ما وقفنا عليها، وذكر في المصادر بأن للمولى خسرو الذي هو من أحفاد الكرماستي "**حاشية على الوقاية**".[٦]

١.٣.٣. علم الكلام

١.٣.٣.١. رسالة في عقائد الفرقة الناجية:[٧] رسالة تتعلق بالمسائل الأساسيّة في علم الكلام، يذكر فيها آراء أهل السنة والجماعة وآراء المخالفين حول المسائل العقائديّة (المكتبة السليمانية، أياصوفيا، الرقم: ٢٣٠٦؛ المكتبة السليمانية، آياصوفيا الرقم: ٢٢٦١).[٨] وقام بتحقيق الرسالة جمال الدين كزكيج في رسالة ماجستير بمعهد العلوم الاجتماعية، بجامعة مرمرة، سنة ٢٠٠٩م.

---

١ **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٨؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ٢٢٤؛ ذكر حاجي خليفة بأنه "من كتاب البيع في **شرح الوقاية**"، وأن المؤلف قد سماه "**الحماية بالهداية**". انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٢٠٢١/٢؛ **شذرات الذهب** لابن العماد، ٥٤٩/٩؛ **الفوائد البهيّة** للكنوي، ص ٢٢٧؛ ذكره محمد ثريا بـ"**حاشية شرح الوقاية**". انظر: **سجل عثماني** لمحمد ثريا، ٦٥٣/٤؛ ذكره البغدادي بـ"**الحماية في شرح الوقاية**". انظر: **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢.

٢ **الشقائق النعمانية** لطاشكوبري زاده، ص ٢٠٨؛ **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤؛ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٢٠٢١/٢؛ **شذرات الذهب** لابن العماد، ٥٤٩/٩؛ **الفوائد البهيّة** للكنوي، ص ٢٢٧؛ **سجل عثماني** لمحمد ثريا، ٦٥٣/٤؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٥٣/٢.

٣ اسم الرسالة قيدت في غلاف المجموعة: بـ"**رسالة متعلقة بأن قول القاضي المعزول مقبول**" لسنان الدين الكرماستي، وفي TKVT (قاعدة بيانات لمكتبات تركيا المسمى بـ Türkiye Kütüphaneleri Veri Tabanı) بـ"**رسالة في قول القاضي المعزول والمقتول**".

٤ **رسالة في قول القاضي المعزول** للكرماستي، مجموعة راغب باشا، رقم ١٤٦٠، ٨٧و.

٥ **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢.

٦ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٢٠٢٣/٢.

٧ Brockelmann, *GAL*, II, 298؛ **الأعلام** للزركلي، ٢٢٧/٨.

٨ ونسبت في فهارس المكتبة الوطنية بأنقرة إلى الكرماستي "رسالة في عقائد الفرقة الناجية"، والرسالة ليست للكرماستي، بل كانت لملا جلال، كما كتب في قيد الفراغ: "تمت متن ملا جلال": المكتبة الوطنية بأنقرة، مجموعة عدنان أوتوكن، رقم ٢/١٥٧٤.

١. ٣. ٣. ٢. هداية المرام في علم الكلام:[١] (مكتبة جامعة لايزيك، الرقم: ١٣٣ Cod. Arab) وقد قام بتحقيقه إبراهيم حامد محمود نور الدين في رسالة ماجستير بجامعة القاهرة، سنة ٢٠١٣م.

١. ٣. ٣. ٣. حاشية على شرح المواقف:[٢] حاشية على شرح السيد الشريف الجرجاني على **المواقف** لعضد الدين الإيجي (مكتبة ملت، مجموعة فيض الله أفندي، الرقم: ١١٣٦؛ المكتبة الوطنية بأنقرة، مجموعة آفيون كديك أحمد باشا، الرقم: ٢/١٧٦١٥).

ونسبت إلى الكرماستي "**حاشية على مطالع الأنظار**" ولكن ليس عندنا دليل قوي يثبت نسبتها إلى الكرماستي قطعيًا، فوجدنا نسختين: جار الله، الرقم: ١٣٩٧-٥، تقع بين هذه الأوراق: ٧٤-٨٥؛ مكتبة كوبريلي، مجموعة محمد عاصم بك، الرقم: ٢٣١-٢، تقع بين هذه الأوراق: ٢٧-١٣٩.

١. ٣. ٤. علم المنطق وعلم المناظرة

١. ٣. ٤. ١. حاشية على حاشية كوجك على شرح الشمسية: ذكرت في TKVT[٣] بأنّ في مكتبة بايزيد، الرقم: ٨٠٣٦ حاشية ليوسف بن حسين الكرماستي على **الشمسية**، ولكن ما وجدناها في الرقم: ٨٠٣٦، ففي هذا الرقم كتاب آخر، فوجدنا في نفس المكتبة في الرقم: ٤٣٩١ مخطوطًا مكتوبًا في بدايته عبارات مختلفة، ومن بينها "**كوجك حاشيسي أوزرينه كرماستي حاشية محرر**"، وفي قيد آخر: "هذا كتاب **متن الشمسيه حاشيسي** و**كرماستي شرحي**"، ولكن وضع خط على عبارة "وكرماستي شرحي" دلالة على أن هذا القيد خطأ. فهذه ليست شرحًا أو حاشية على **الشمسية**؛ بل حاشية للكرماستي على حاشية السيد الشريف الجرجاني المعروف بـ"**حاشية كوجك**" على شرح القطب الدين الرازي على **الشمسية**.

١. ٣. ٤. ٢. مختصر في علم المناظرة: رسالة صغيرة في علم المناظرة (المكتبة السليمانية، مجموعة سرويلي، الرقم: ٢٨١، تقع بين هذه الأوراق: ٨٤-٨٨).

---

١ **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٥٢٣؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٢/٥٣.

٢ في هامش **حدائق الشقائق** للمجدي، ص ٢٢٤؛ ذكر حاجي خليفة بأن المؤلف كتب على نبواته. انظر: **كشف الظنون**، ٢/١٨٩٣؛ ذكره البغدادي بـ"**تعليقة على شرح المواقف في النبوات**". انظر: **هدية العارفين** للبغدادي، ٢/٥٢٣.

٣ وهي اختصار: قاعدة بيانات لمكتبات تركيا المسمى بـ Türkiye Kütüphaneleri Veri Tabanı (http://ktp.isam.org.tr/?url=ktpgenel/findrecords.php).

١.٣.٥. الكتب المنسوبة إلى الكرماستي ولم تصح نسبتها أو نشك في نسبتها

وقد نسب إلى الكرماستي بعض الكتب في بعض المراجع وفي الفهارس وفي TKVT، فهذه الكتب بعضها في نسبتها خطأ، والآخر نشك في نسبتها.

١.١.٣.٥. رسالة في مباحث المجاز والاستعارة:[١] وهذه النسبة خطأ، ونرى أنها **رسالة في الاستعارة** لعلي القوشجي،[٢] ونظن أنّ الخطأ نشأ بسبب قيد في هامش الصفحة الأولى لهذه الرسالة عقب رسالة **"أصول الاصطلاحات البيانية"** للكرماستي. ففي النسخ الثلاث بعد رسالة **"أصول الاصطلاحات البيانية"** للكرماستي قد تأتي هذه الرسالة التي موضوعها المجاز والاستعارة. ففي هامش الصفحة الأولى لهذه الرسالة قيدت هذه العبارات:

> «قد قرّر يوسف بن حسين الكرماستي، غفر الله لهما وللمسليمن أجمعين، ما في هذه الرسالة من الاصطلاحات البيانيّة، ومن وجوه الفرق بينها، ومن الاحتمالات التي لم يظفر في كلام أحد بها، لولده الأعزّ في أقلّ من ساعة، فرتّبها وحرّرها على النمط المذكور في قريب من الساعة أيضًا، كيلا ينسى بعد ما حفظ بالمراجعة إلى ما كتب، وكلّ ذلك عن صفحة الخاطر بإقدار المقتدر القادر، فالمأمول من نظارها أن يظهر الجميل ويستر القبيح، كما هو شأن ستار العيوب حيث وصف بذلك في الدعاء، فقيل "يا من أظهر الجميل وستر القبيح"، منه سلمه الله».[٣]

فيمكن أن نقول بأن الكرماستي قد علّق تعليقات على **رسالة في الاستعارة** لعلي القوشجي، ويدل على ذلك العبارات التي وردت في شرح على هذه الرسالة لمؤلف مجهول: «... فقد وردت إلي إشارة ممن لا أستطيع إلا إنجاح مرامه... إلى أن أشرح الرسالة التي علّقها الحبر النحرير والسيد الخطير جمال الدين يوسف بن حسين الكرماستي برّد الله تعالى تربته وأعلى في غرف الجنان رتبته على مباحث المجاز والاستعارة...».[٤]

---

١ Brockelmann, *GAL Suppl.*, II, 322.

٢ قيدت الرسالة في الفهارس والبحوث بأسماء مختلفة، منها: رسالة في الاستعارة، رسالة في المجاز والاستعارة، رسالة في مباحث المجاز والاستعارة. ولمزيد من المعلومات حول الرسالة ونسبتها إلى علي القوشجي انظر: Yıldız, "Ali Kuşçu'nun *Risâle fi'l-isti'âre*'si", s. 217-22; Sula, *Trabzon İl Halk Kütüphanesi'ndeki Arap Dili ve Belâgatı Alanındaki Yazmalar*, s. 75-78.

٣ في هامش **رسالة الاستعارة** لعلي القوشجي، مكتبة السليمانية، مجموعة شهيد على باشا، الرقم: ٢٢٢٦، ١٩ظ.

٤ **شرح الرسالة على مباحث المجاز والاستعارة** لمؤلف مجهول، مكتبة أتاتورك التابعة لبلدية إسطنبول، الآثار النادرة، الرقم: ك.٩٤٤، ١٨٥ظ.

ويمكن أن نقول أيضًا بأن القيد الذي كتبه الكرماستي في هامش الرسالة يدلّ على أنّ هذا القيد متعلق برسالته السابقة التي موضوعها "أصول الاصطلاحات البيانية"، وليس للرسالة التي موضوعها المجاز والاستعارة والتي مؤلفها علي القوشجي في الأصح، لأنّ الاصطلاحات البيانية، والوجوه في الفرق بينها تذكر صراحة في الرسالة المنسوبة إلى الكرماستي، ومن الممكن أنه يلزم أن يُكتب هذا القيد في الورقة الأخيرة لهذه الرسالة، ولكن قد نُسي أو كُتب بِيَدِ الناسخين في الورقة الأولى للرسالة التي تأتي بعدها، ومن أجل ذلك قد نسبت الرسالة التي لعلي القوشجي إلى الكرماستي، وأُلّف شرح على هذه الرسالة منسوبة إلى الكرماستي.

فوجدنا ثلاث نسخ لهذا الشرح المجهول مؤلفه، وقيّد الشرح في فهارس المكتبات باسم "شرح الرسالة على مباحث المجاز والاستعارة": (المكتبة السليمانية، فيض الله أفندي، الرقم: ١٨٦٢، تقع بين هذه الأوراق: ٦٠-٨٦؛ مكتبة جامعة مرمرة، الآثار النادرة، الرقم: ي.٧١، تقع بين هذه الأوراق: ١-٢٤؛ مكتبة أتاتورك التابعة لبلدية إسطنبول، الآثار النادرة، الرقم: ك.٩٤٤، تقع بين هذه الأوراق: ١٨٦-٢٠٢).

١.٣.٥.٢. رسالة في مبحث العلاقة: فنسبت في TKVT بأن للكرماستي **رسالة في مبحث العلاقة**، في مكتبة رشيد أفندي، الرقم: ٩٨٩-٦، بين أوراق: ١١-١٤. وكان مكتوبًا في أعلى الورقة هذا القيد "رسالة للحسين الكرماستي"، ولكن هذه النسبة خطأ، فنظرناها فوجدنا بأن هذه الرسالة نفس "**رسالة في مباحث المجاز والاستعارة**" التي على رأينا هي "**رسالة الاستعارة**" لعلي القوشجي.

١.٣.٥.٣. ترجمة الوقاية: ذكرت في المصادر أن دولت أوغلي يوسف الباليكسري[١] قد ترجم **الوقاية** إلى التركية منظومًا،[٢] وادعى بلال آكتان في رسالته الدكتوراه بأن دولت أوغلي يوسف الباليكسري هو يوسف بن حسين الكرماستي[٣] ونسب بوسيلة

١ هو يوسف بن دولت أوغلي الباليكسيري الحنفي القاضي الشاعر، (ت. بعد سنة ٨٢٨هـ - ١٤٢٤م)، ترجم **وقاية الرواية في مسائل الهداية** إلى اللغة التركية، ونظمُها مثنوي، وتسمى "**تحفة مرادي**"، و"**وقاية نامه**"، بدأ الباليكسيري تأليفها سنة ٨٢٧هـ وأتمها في ٨٢٨هـ، وقدّمها إلى السلطان مراد الثاني، وهي تتألف من ٦٩٦٠ بيت. ومن مخطوطاتها: مكتبة السليمانية، مجموعة بشير آغا، رقم: ٧١؛ مكتبة ملي بأنقرة، رقم: ٩٤. ولمزيد من المعلومات انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٢٠٢٤/٢؛ **عثمانلي مؤلفلري** للبروسه لي، ٣٠٤/١؛ Özkan, "Devletoğlu Yûsuf", s. 243-44.

٢ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٢٠٢٤/٢.

٣ Aktan, *Devletoğlu Yûsufun Vikâye Tercümesi*, s. 3.

هذه الادعاء **ترجمة الوقاية** إلى الكرماستي.[١] وهذه النسبة خطأ على رأينا، فإن دولت أوغلي يوسف الباليكسري ويوسف بن حسين الكرماستي ليسا شخصًا واحدًا؛ بل هما شخصان مختلفان، ولم يذكر في كتب التراجم والطبقات أيّ دليل على أنهما شخص واحد.

١. ٣. ٥. ٤. رسالة في الجهاد:[٢] ذكرت في كتب التراجم والطبقات بأن للكرماستي رسالة في الجهاد أو في فضائل الجهاد، فما وجدناها؛ بل وجدنا "**رسالة في بعض غزوات رسول الله وفضائل الجهاد**" لمصطفى بن يوسف الكرماستي في مكتبة كوبريلي، مجموعة محمد عاصم بك، الرقم: ٧١٩، بين أوراق ١ظ-٣ظ.

٢. التعريف بالرسالة

٢. ١. اسم الرسالة

لم يصرح المؤلف باسم رسالته، ولكن نجد بعض الأسماء قد قيدت بيد الناسخين والقراء على طرر النسخ مستلة ومستوحاة من عبارات وردت في مقدمة الرسالة، مثلًا يذكر اسم الرسالة: "**أصول الاصطلاحات البيانية**" انطلاقًا من عبارة وردت في المقدمة،[٣] ويسمى في بعض المصادر على سبيل الاختصار "**رسالة في القواعد البيانية**" مأخوذًا من عبارة وردت أيضًا في مقدمة الرسالة.[٤] والاسم الأوّل يذكر في طرة نسخة لاله لي بعبارة "اصطلاحات بيانية"،[٥] والاسم الأخير في طرة نسخة بغدادلي وهبي أفندي بعبارة "رسالة في القواعد البيانية ليوسف كرماستي".[٦] وسجلت الرسالة في الفهارس وفي TKVT بالاسم الأخير

---

١ Aktan, *Devletoğlu Yûsufun Vikâye Tercümesi*, s. 5.

٢ ذكر حاجي خليفة بأن للكرماستي مع هذه الرسالة رسالة أخرى أيضًا في موضوع الجهاد. انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٨٥٩/١؛ **هدية العارفين** للبغدادي، ٥٢٣/٢؛ ذكره البروسه لي بـ"**رسالة في فضائل الجهاد**". انظر: عثمانلي مؤلفلري للبروسه لي، ٥٣/٢.

٣ «فلمّا أراد الفقير الذليل إلى الغنيّ الحميد يوسف بن حسين الكرماستي غفر الله لهما مع مَنْ دعا لهما وللمؤمنين أجمعين الإشارةَ إلى أصول الاصطلاحات البيانية بتنبيهات جليّة...». **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١ظ.

٤ «الإشارةَ إلى أصول الاصطلاحات البيانية بتنبيهات جليّة وتحقيقات بهيّة وتحريرات بيّنة في تقسيم الألفاظ الموضوعة على القواعد البيانية...». **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١ظ.

٥ كتب في طرة المخطوط: "اصطلاحات بيانية": **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة لاله لي، رقم ٣٧٥٣.

٦ كتب في طرة المخطوط: "رسالة في القواعد البيانية ليوسف كرماستي": **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة بغدادلي وهبي أفندي، رقم ١٧٩٤.

ولكن الاسم الأوّل حسب رأينا أكثر تناسبًا مع مقصد المؤلف، إذ المقصد من هذه الرسالة هو بيان أصول الاصطلاحات البيانية، حتى أن المؤلف نفسه يذكر في بحث الكناية بأنّ القزويني قد تابَعَ الجمهورَ في أنواع الكناية وخالفهم في بعض الفروع، ومقصده في هذه الرسالة بيان أصول الاصطلاحات ليست الفروع، لذلك لم يذكر الفروع المختلفة فيها.[1] فهذه العبارة تدلّ أيضًا على أنّ الاسم الأوّل أليق من الأخير، لذلك اخترنا في تحقيقنا اسم: "**رسالة في أصول الاصطلاحات البيانيّة**" لإفادته مقصد المؤلف وموضوع رسالته بشكل أكثر تناسبًا وتناسقًا.

٢. ٢. توثيق نسبة الرسالة إلى المؤلف

لم يذكر اسم الرسالة صراحة في كتب التراجم، فيكتفى بذكر أسماء كتبه المشهورة في علم البلاغة أو بأنّ له كتب في علم البلاغة فقط، ولكن نسبة هذه الرسالة إلى الكرماستي ثابتة، لا شك فيها، لأنّ في مقدمات النسخ الثلاث ذكر اسم المؤلف والرسالة بشكل صريح حيث قال المؤلف: «فلمّا أراد الفقير الذليل إلى الغنيّ الحميد يوسف بن حسين الكرماستي، غفر الله لهما مع مَنْ دعا لهما وللمؤمنين أجمعين، الإشارةَ إلى أصول الاصطلاحات البيانية بتنبيهات جليّة وتحقيقات بهيّة وتحريرات بيّنة في تقسيم الألفاظ الموضوعة على القواعد البيانية...».[2] وكتب على غلاف نسخة شهيد علي باشا هذه العبارة "**رسالة في القواعد البيانية** ليوسف كرماستي"،[3] فجميع ما سبق ذكره من الأدلة تثبت لنا أنّ هذه الرسالة من تأليف يوسف بن حسين الكرماستي.

لم يذكر تاريخ تأليف هذه الرسالة، ولكن في ظل تاريخ وفاته وتاريخ تأليفه لكتبه الأخرى في البلاغة نجد بعض الأدلة تشير إلى أنّ هذه الرسالة من أوّل تأليفاته في علم البلاغة، انطلاقًا من تاريخ وفاة المؤلف ٩٠٦هـ/١٥٠٠م نرى بأنّ المؤلف قد عاش فترة الطفولة في عهد السلطان مراد الثاني (٨٢٢-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م)، وفترة الشبابة ومرحلة التعليم في عهد السلطان محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/١٤٥١-١٤٨١م)،

١ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١٥ظ.

٢ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١ظ؛ مجموعة بغدادلي وهبي أفندي، رقم ١٧٩٤، ١ظ؛ مجموعة لاله لي، رقم ٣٧٥٣، ١ظ.

٣ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦.

ثم مرحلة التدريس والقضاء في عهد السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨هـ/١٤٨١-١٥١٢م)، وفي مقدمة الرسالة التي نحن بصددها ذكر اسم السلطان محمد الفاتح اتحافًا له، وهذه العبارة إشارة إلى أنّ هذه الرسالة من أوّل تأليفاته في مجال البلاغة. وألف **حاشيته على المطول** في عهد السلطان محمد الفاتح بذكره في المقدمة اسم السلطان السابع محمد الفاتح، ونفهم بأنه قد ألّف كتابه **التبيين** وشرحه **التبيان** معًا، وذكرُه في **المنتخب** بأنّ هذا الكتاب مختصر **التبيين** و**التبيان** يدلّ على أنّ **المنتخب** بعدهما، وتم تأليف **المختار** بعد **المنتخب** لأنّ المؤلف ذكر القواعد الأساسيّة وترك الشواهد والأدلة كأنها ملخص **المنتخب**.[١]

٢.٣. موضوع الرسالة

كتبت الرسالة في علم البيان عمومًا، وفي موضوع مشكلة المجاز خصوصًا، أي: في موضوع أقسام اللفظ من حيث الوضع، أي: الحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة والكناية، يبين المؤلف لنا في هذه الرسالة تعريف هذه الأقسام، والفروق بينها، والآراء المختلفة لعلماء البلاغة في هذه المباحث، خاصة منهم السكاكي والقزويني.

ففي البداية يذكر المؤلف تقسيمًا مخمسًا للّفظ الموضوع عند محقِّقِي علماء البلاغة، ويناقش موضوع التشبيه بأنّه هل من مقاصد علم البيان أم لا؟ ويحدّد كلًّا من أقسام اللفظ مع ذكر فوائد القيود التي استخدمت في كل التعريفات والتحديدات لإخراج ما لا تندرج تحت تلك التعريفات ولإدخال ما تشملها حسب قاعدة "جامعًا لأفراده ومانعًا لأغياره".[٢] وبعد ذلك يذكر تقسيم السكاكي للفظ، والفوائد التي في قيود تقسيمه للإدخال أو للإخراج، وينقل بعض الآراء التي تنقد رأي السكاكي حول مسألة الكناية، أي: هل الكناية قسم مستقل برأسه أم داخل في الحقيقة؟ خاصة ردود السيد الشريف الجرجاني، ويجيب عنها.[٣] ويذكر أنواع الاستعارة عند السكاكي وبأنّه يعدّ المجاز العقلي والاستعارة التبعية من الاستعارة المكنية. بعد هذه التحليلات التفصيلية يذكر أقسام اللفظ عند السكاكي بشكل ملخَّص ويبين المواضع التي خالف فيها السكاكي

١ انظر لترتيب بعض مؤلفاته: Benli, *Yûsuf el-Kirmastî*, s. 60-61.

٢ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ٢و-٥و.

٣ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ٥و-٧ظ

العلماء المتقدمين.[١] ويذكر أقسام اللفظ عند القزويني ويقارن آراءه، ويبين ما اختلف فيه عن العلماء المتقدمين.[٢] ويبين الآراء المختلفة للمتقدمين والسكاكي والقزويني حول الاستعارة المكنية تطبيقًا على مثال أنموذجًا. وأخيرًا يذكر تقسيمًا خاصًّا له.[٣] ويطبق على مثال للمجاز بالزيادة والنقصان أنواعًا بيانية مختلفة، ويختم رسالته بذكر تقسيم الحقيقة والمجاز كِلَيْهما إلى اللغويّ والعرفيّ.[٤]

٢. ٤. المسائل البيانية التي تحتويها الرسالة

يناقش المؤلف في الرسالة بعض المسائل المتعلقة بعلم البيان ومباحثه على منهج مقارن، ويبين المسائل الأصولية للاصطلاحات البيانية دون التركيز على المسائل الفروعية، سنعرض هنا بعضًا من هذه المسائل والمناقشات لتكون أنموذجًا لما تحتويها الرسالة ودلالة على منهج المؤلف.[٥]

٢. ٤. ١. هل التشبيه من مقاصد علم البيان أم كان وسيلة إلى بعض من مقاصده فقط؟

فقد ذكر الكرماستي مسألة من مسائل علم البيان، وهي: هل التشبيه أصلًا من مقاصد علم البيان أم كان وسيلة ومقدِّمة إلى بعض من مقاصد علم البيان فقط؟ وهل التشبيه يدخل تحت الحقيقة أم لا؟ فناقش الكرماستي مسألة التشبيه مقارنًا مع آراء علماء البلاغة وردّ على بعضهم وأظهر رأيه.

فردّ الكرماستي آراء السكاكي والقزويني في مسألة التشبيه، فعلى رأيهما التشبيه ليست من مقاصد علم البيان في بداية الأمر، إلا أنه كان وسيلة ومقدِّمة للاستعارة التي هي من مقاصد علم البيان، فالسكاكي والقزويني لا يريان التشبيه أصلًا مستقلًّا من مقاصد علم البيان؛ لأن علم البيان عند السكاكي هو "معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة،

---

١ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١٤و-١٤ظ.

٢ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١٥و-١٥ظ.

٣ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١٦ظ-١٧و.

٤ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١٧ظ-١٨و.

٥ ولمزيد من المعلومات حول المسائل التي تحتويها الرسالة انظر هذه المقالة: Aşkan,"Yûsuf b. Hüseyin el-Kirmâstî", s. 139-50.

بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه.»[1] ولذلك قد بنى السكاكي علم البيان على الدلالات العقلية، فأخرج التشبيه لأن دلالته وضعية، والدلالة الوضعية لا يمكن بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، والدلالة العقلية هي التي يمكن بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. وهو بهذه الطريقة قد أخرج التشبيه من مقاصد البيان، وحصر علم البيان في المجاز والكناية، لأن دلالتهما عقلية، فالمجاز انتقال من اللازم إلى الملزوم والكناية انتقال من الملزوم إلى اللازم، أما التشبيه فدلالته وضعية، لذلك لا يدخل في علم البيان، فعلى ذلك التشبيه ليس من الدلالة العقلية، بناءً على عدم حصول الغرض البياني، لدلالته على ما يراد منه وضعًا، لا عقلًا، لذلك يجب أن لا يعدّ من مقاصد علم البيان، إلا أن التشبيه كان مقدِّمة للاستعارة فلذلك تعين التعرض له، ومع هذا الحصر المنطقي لم يستطع السكاكي إخراج التشبيه من علم البيان مع أنه صرح بأن دلالته وضعية، ولم يستطع أن يجعله مقدِّمة ووسيلة لدراسة الاستعارة فقط، بل جعله أصلًا، وبهذه الطريقة حصر السكاكي مقاصد البيان في التشبيه والمجاز والكناية.

وقد ردَّ الكرماستي ذلك، فعلى رأيه: التشبيه على الرغم من أنه ليس من الدلالة العقلية لكنه ينبغي أن يعدّ من مقاصد علم البيان، وإنْ كان وسيلةً إلى بعض من مقاصده، أعني الاستعارةَ، فيعلل ذلك بقوله: «فمَا ذهب إليه السكاكي والقزويني مِنْ كون مباحث التشبيه خارجةً عن مقاصد البيان ومقدِّمةً لمباحث الاستعارة منها بعيدٌ، لأنّ كثرةَ المباحث ودقّةَ الأسرار واللطائف وعمومَ الفوائد وغموضَ العوائد في التشبيه يأبَى عن ذلك كلّ الإيباء».[2] ولكن ذلك الجواب بعيد عن أن يكون جوابًا كافيًا لحل النقاش، لأن السكاكي قد بنى علم البيان على بنية فلسفية ومنطقية، وكان نزعته فيه نزعة عقلية، فعلى ذلك المنهج قد جعل بعضًا من المقاصد أصولًا لهذا الفن كما أخرج بعضًا منها، فعيّن السكاكي المجاز والكناية من مقاصد علم البيان بسبب كونهما بالدلالة العقلية، وأخرج التشبيه لأنه ليس من الدلالة العقلية، ولكنه اضطر أن يعدّ التشبيه من مقاصد هذا الفن بسبب كونه وسيلة ومقدِّمة لبعض من مقاصده، وبسبب كثرة استخدامه بأنواعه المتعددة في بناء نظرية البيان على يد المتقدمين، كما بين ذلك السكاكي بقوله: «فهو الذي إذا مهرتَ فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني».[3] والحاصل: أن تعليل الكرماستي

---

١ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٢٤٩.

٢ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ٢و.

٣ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٣٩.

الذي يردّ به على السكاكي والقزويني في مسألة التشبيه بقوله "بأن التشبيه لكثرة مباحثها ودقة أسرارها ولطائفها وعموم فوائدها وغموض عوائدها يأبى عن ذلك" تعليل لا يحل المشكلة جوانبها ولا ينظمها على أساس منطقي.

٢.٤.٢. هل المجاز العقلي من أقسام المجاز أم لا؟ وموقف المتقدمين والمتأخرين من مسألة المجاز العقلي، والمقارنة بين أراء السكاكي والقزويني حول المسألة وتحليل آرائهما

المجاز عند المتقدمين ينقسم إلى قسمين: المجاز اللغويّ والمجاز العقليّ، والمجاز اللغوي ينقسم إلى المجاز الرَّاجع إلى المعنى وإلى المجاز الراجع إلى حكم اللفظ من الإعراب. لكنْ ممّا يجب التنبّهُ له أنّ المجازَ المنقسمَ عندهم إلى العقليّ لا يعني أنه هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لأنّه لم يستعمل عندهم اللفظ في غير معناه في المجاز العقليّ؛ بل المجاز العقليّ عندهم نسبة الشيء إلى غير ما هو له بحسب ظاهر حال من يَنْسِبُهُ إليه. ولا في المجاز بالزيادة والنقصان؛ لأنّه اللفظ الذي تغيّر حكم إعرابه بحذف لفظ أو زيادة لفظ من غير نقل اللفظ عن معناه، المجاز المنقسم إلى العقليّ والمجاز المنقسم إلى ما هو راجع إلى حكم الكلمة من الإعراب عندهم بمعنى ما يطلق عليه لفظ المجاز والمسمى به.

فخالف السكاكي العلماء المتقدمين في مسألة المجاز العقلي، ليس عند السكاكي مجاز عقليّ مقابل للمجاز اللغويّ، المجاز كله لغويّ عنده، وبهذا التقسيم قلّل السكاكي أنواع المجاز وجعله نوعًا واحدًا: هو المجاز اللغوي، والمجاز العقلي عنده راجع ومردود إلى الاستعارة بالكناية وداخل في سلكها.[١] يعني أنّ كلّ كلام فيه مجاز عقليّ على قول المتقدمين فعند السكاكي فيه استعارة مكنيّة، وإنْ لم تكن المكنيّة عنده ما جعلوه مجازًا عقليًّا. فالمكنيّة في "أَنْبَتَ الرَّبِيعُ" الربيعُ، والإنبات قرينة، وفي "أظفار المنية" المنيةُ، والأظفار قرينة وتخييل. فكما أنّ المنية مشبّهة بالسبع فكذا الربيع مشبّه بالفاعل المختار في تعلّق وجود الفعل بهما، فذُكِرَ المشبّه فيهما وأريد المشبّه به بقرينة نسبة خواصّ المشبّه به إليه من الأظفار والإنبات.

فقد اختلف السكاكي والقزويني في مسألة المجاز العقلي، فمن مظاهر هذا الاختلاف هو أن السكاكي قد ذكر المجاز العقلي في علم البيان في مبحث المجاز، وأن القزويني قد عدّه مجازًا بالإسناد لذلك أخرجه من علم البيان وأدخله في علم المعاني في مبحث الإسناد،

١ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥١١.

لأن المجاز العقلي على رأي السكاكي كلام، وعلى رأي القزويني إسناد، فتعريف القزويني: «المجاز العقلي: هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو بتأوّل» أخصُّ من تعريف السكاكي للمجاز العقلي: «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع».[1]

ورَدَّ القزويني على السكاكي في عدِّه المجاز العقلي من الاستعارة المكنية بوجوه:

«وفيما ذهب إليه نظر، لأنه يستلزم أن يكون المراد بـ"عيشة" في قوله تعالى ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة، ٦٩/٢١] صاحب العيشة، لا العيشة، وبـ"ماء" في قوله تعالى ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق، ٨٦/٦] فاعل الدفق، لا المني. وأن لا تصح الإضافة في نحو قولهم: "فلان نهاره صائم وليله قائم"، لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح. وأن لا يكون الأمر بالإيقاد على الطين في إحدى الآيتين، وبالبناء فيهما، لهامان، مع أن النداء له. وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم: "أنبت الربيع البقل" و"سرتني رؤيتك" على إذن الشرع، لأن أسماء الله تعالى توقيفية. وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء».[2]

ودفع الكرماستي عن السكاكي اعتراضات القزويني حول هذه المسألة ووضّح أن القزويني قد حمل رأي السكاكي المتعلق بالمجاز العقلي على ظاهره، والمقصود ليس ذلك بقوله: «وأمثال ذلك من المفاسد المبنيّة على أنْ يراد بالمشبّه في المكنيّة المشبّه به حقيقةً، كما هو الظاهر من كلام السكاكي، والحال أن السكاكي لم يُرِدْ ما هو ظاهره، بل أراد أنّ المشبّه في المكنيّة مستعمل في المشبّه به ادعاءً وهو المشبّه حقيقةً، فلا يلزم أنْ يكون صاحبُ العيشة في صاحبها، ولا غيره من سائر المفاسد المذكورة في موضعه».[3]

٢. ٤. ٣. رد السيد الشريف الجرجاني على السكاكي في مسألة الكناية، ومدافعة الكرماستي عن السكاكي

فكما ذكرنا كان تقسيم اللفظ عند السكاكي على بنية ثنائية: إما حقيقة أو مجاز، قسمُه الأول، أعني: الحقيقةَ، يشمل الحقيقةَ المجردةَ أي: الحقيقة التي ليست بكناية،

١ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥٠٣-٥١١؛ **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ص ٣١-٣٥. ولمزيد من المعلومات حول المجاز العقلي انظر هذه المقالة: Şensoy, "Belâgat Geleneğinde Aklî Mecâz Tartışmaları", s. 1-37.

٢ **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ص ٤٣ - ٤٤.

٣ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١٠ظ.

وكذا يشمل الحقيقةَ التي هي الكناية، ويتناول التشبيهَ. فمن هذه الوجهة أظهر السيد الشريف الجرجاني رأي السكاكي مدعيًا بأنه يعدّ الكناية من الحقيقية، ولا يفرق بينهما بقوله: «إنه[1] قد صرّح بأنه يراد المعنى الموضوع له وغيره معًا في الكناية، فتندرج في الحقيقة فلا تخرج عن حدودها، ويصحّ تقييده للحقيقة في بعض المواضع بـ"التي ليست بكناية"، وعلى هذا يقال: "الكناية مستعملة في مجموع"،[2] وذلك ظاهر، ويقال أيضًا: إنها مستعملة في كلّ واحد منهما، لكونه داخلًا في الغرض الأصلي، ولا استحالة في كون أحد جزئَيِ الغرض الأصليّ وسيلةً إلى الجزء الآخَر».[3]

وبعدما أظهر السيد الشريف رأي السكاكي حول تقسيمه الحقيقة إلى التي ليست بكناية وإلى التي هي الكناية ردّ على ذلك التقسيم المتعلق بمسألة الكناية بوجهين بقوله: «وأنت تعلم أنه قد لا يقصد بالكناية معناها الموضوعُ له أصلًا، كما في قولك لمن لا نِجَادَ له: "طَوِيلُ النِّجَادِ" قصدًا إلى طول قامته».[4]

وبقوله: «فالأَوْلَى أنْ يقتصر في الكناية على جواز إرادة المعنى الموضوع له، لعدم وجوب القرينة المانعة عن إرادته في الكناية، بخلاف المجاز، فإنّ هذه القرينة واجبةٌ فيه، وحينئذ يجعل الكناية قسمًا ثالثًا على حِدَةٍ».[5]

فأجاب الكرماستي عن هذه الرديات، وأظهر بأن المقصود من كلام السكاكي ليس على ما يفهموه من ظاهره، بل الكلام لا يحتوي على خلاف في داخله، لأن اللفظ لا يمكن أن يراد به في استعمال واحد أكثر من معنى واحد، فقال الكرماستي: «وفي هذيْنِ القولَيْنِ المنقولين عن السيد الشريف الجرجاني بحثٌ، لأنّ السكاكي لم يقصد بإرادة المعنى وغير المعنى معًا في الكناية أنهما مرادان فيها معًا في استعمال واحد في زمان واحد، إذ القانون أنْ لا يراد باللفظ الواحد في استعمال واحد أكثر من معنى واحد، فمعية إرادَتَيِ المعنيَيْنِ في الكناية ثبوتُ كل منهما بدلًا عن الأخرى فيها، بأن يكون الثابت فيها أبدًا في استعمال واحد ليس إلّا إحدى الإرادَتيْنِ».[6]

---

١ أي: السكاكي.

٢ أي: مجموع المكنيّ به والمكنيّ عنه.

٣ **المصباح في شرح المفتاح** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٥٨٠.

٤ **المصباح في شرح المفتاح** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٥٨٠.

٥ **المصباح في شرح المفتاح** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٥٨٠-٥٨١.

٦ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ٦ظ.

وردّ الكرماستي على من ادعى "فكما كان اجتماع الإرادتين للمعنى وغيره ممكن في الكناية يجوز ذلك في المجاز أيضًا". فرد على ذلك الرأي ولم يعتبر به، لأن المجاز ليس كالكناية، فالمجاز ملزومُ قرينةٍ مُعانِدةٍ لإرادة المعنى، ولكن الكناية ليست ملزومة لما يمنع إرادة المعنى. فالمجاز والكناية يشتركان في أنّ في كلّ منهما ما يدلّ على إرادة غير المعنى قطعًا، ويفترقان في أنّ في المجاز مع ما يدلّ على إرادة غير المعنى ما يدلّ على عدم إرادة المعنى، وفي الكناية بخلافه.

وردّ الكرماستي على من ادعى "لو كانت الكناية مستعملة في غير المعنى الموضوع له وحده فهذا يعني أن الكناية مندرجة تحت المجاز، لا الحقيقة"، فأجاب الكرماستي عن هذا الادعاء بأنه لا يمكن أن نعدّ الكناية من المجاز، لأن معنى الإرادة وحده في هذا التعريف هو أنْ لا يراد به غير ذلك الواحد المراد من حيث هو هو، فلفظ الكناية من حيث هو هو يراد به غير المكنيّ عنه، ولكن المجاز لا يراد به الموضوع له، لأنّه ملزومُ قرينةٍ مُعاندةٍ لإرادة المعنى، بخلاف الكناية.

وكذلك يردّ الكرماستي على من ادعى "إن لم يمكن أن تعدّ الكناية من المجاز فيجب أن تكون الكناية مندرجة تحت الحقيقة التي ليست بكناية"، فردّ الكرماستي على ذلك الادعاء، لأنّ الحقيقة المجردة التي ليست بكناية لا يراد بها غير المعنى من حيث هو هو، وليس لفظ الكناية ممّا لا يراد به إلّا المعنى الموضوع له، فإنه يراد به غير المعنى كما يراد به المعنى.

وأخيرًا حلّ الكرماستي الاختلافات التي تجري بين كل من الكناية والمجاز والحقيقة بتعليل منطقي، وفرّق بين كل منها بقوله: «فتَرَدُّدُ الكناية بين المعنى وغير المعنى على سبيل منع الخلوّ عنهما معًا، دون منع الجمع بينهما،[1] وعدمُ تردّد الحقيقة المجردة التي ليست بكناية بينهما بأنْ تختصّ بالمعنى، وعدمُ تردّد المجاز أيضًا بينهما بأنْ يختصّ بغير المعنى، يفيدك الفرق بين تلك المعاني، فتدبّر».[2]

---

[1] منع الخلو ومنع الجمع من أقسام القضية الشرطية المنفصلة، والقضية الشرطية المنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معًا أو في الصدق فقط أو في الكذب فقط. فإن كان الحكم فيها بالتنافي في الكذب فقط فهي مانعة الخلوّ، وإن كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق فقط فهي مانعة الجمع. **التعريفات** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١٩٦.

[2] **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ٧ظ-٨و.

وأما ما قاله السيد الشريف الجرجاني: "فالأَوْلَى أنْ يقتصر في الكناية على جواز الإرادة"، "وتجعل قسمًا ثالثًا"، فهذا القول ردّ على منهجية التقسيم، واقتراح إلى تقسيم ثلاثي متشكل من الحقيقة والمجاز والكناية بدلًا من التقسيم الثنائي المتشكل من الحقيقة والمجاز، كما فعله الخطيب القزويني بأن يجعل الكناية قسمًا ثالثًا على حِدةٍ.

وحلّل الكرماستي القول الثاني للسيد الشريف وأجاب عنه، وذلك إذا قيل "فلان طويل النجاد" في حق من لا نجاد له لا يراد المعنى الموضوع له، بل يراد طول القامة وحده، ولكن هل يجوز في حق من له نجاد جواز إرادة المعنى الموضوع له مع إرادة غير المعنى الموضوع له أم لا يجوز؟ عرض الكرماستي حلًّا لهذا السؤال، وهو اجتماع الإرادتين في اللفظ الواحد باعتبارين، فعلى ذلك تجتمع حينئذ الإرادتان فيمن له نِجَاد، يُحمل لفظ الكناية على المجاز، ولا امتناعَ في كون اللفظ الواحد مجازًا وكنايةً باعتبارَيْنِ، ففيما امتنع المعنى الموضوع له مجازٌ في غيره، وفيما أمكن المعنى الموضوع له كنايةٌ عن غيره، فعلى هذا يكون "طويل النجاد" كنايةً فيمن له نجاد لإرادة المعنى مع إرادة غيره، ومجازًا فيمن لا نجاد له لانتفاء إرادة المعنى.

٢. ٤. ٤. المواضع التي خالف فيها السكاكي المتقدمين

يقارن الكرماستي بين آراء المتقدمين والمتأخرين في المسائل البلاغية ويثبت ما اختلفوا فيها ويرجح فيما بينهم كما يرد على بعضهم. ومن هذه الوجهة قد بيّن أهم المسائل البيانية التي اعترض فيها السكاكي على العلماء المتقدمين وخالفهم فيها، لأن السكاكي يقول بنفسه في بعض المسائل بعد ما ذكر آراء السلف بأن الكلام في جميع ما ذكر من الأمثلة قول الأصحاب، أو أن هذا قول السلف، ولكن رأيه مختلف عن ذلك الرأي.[١]

فقد خالف السكاكي البلاغيين المتقدمين حسب هذه الرسالة في خمس مسائل:

١- هل المجاز العقلي قسم من المجاز أم مندرج تحت الاستعارة المكنية؟ لم يعتبر السكاكي المجاز العقلي قسمًا مستقلًا من أقسام المجاز؛ بل اعتبره من الاستعارة المكنية، خلافًا للمتقدمين، لأنهم قسموا المجاز إلى المجاز اللغوي والمجاز العقلي

[١] **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٨٨-٤٨٧، ٤٩٣، ٥٠٢، ٥١١.

واعتبروا بذلك التقسيم المجاز العقلي قسمًا على حدةٍ من أقسام المجاز، وجعلوه من جملة ما يطلق عليه لفظ المجاز بحسب الاشتراك اللفظيّ، ولكن المجاز عند السكاكي عبارة عن المجاز اللغوي فقط، فعلى رأيه المجاز العقلي مندرج تحت الاستعارة المكنية، فجعل المجازَ العقلي من المكنية تقليلًا للأقسام وتسهيلًا للضبط، فبيَّن السكاكي ذلك بقوله: «هذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب، من تقسيم المجاز إلى لغوي وعقلي، وإلّا فالذي عندي هو نظم هذا النوع، أي: المجاز العقلي، في سلك الاستعارة بالكناية، بجعل "الربيع" استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه، على ما عليه مبنى الاستعارة كما عرفت، وجعل نسبة "الإنبات" إليه قرينة للاستعارة».[1]

٢- هل المجاز بالزيادة والنقصان قسم من المجاز أم هو من ملحقات المجاز؟ المجاز بالزيادة والنقصان هو المجاز الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام، بأن تكون الكلمة منقولة عن حكم أصلي لها إلى غيره، كما في ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف، ٨٢/١٢]، والأصل: واسأل أهلَ القريةِ، فالحكم الأصلي للقرية في الكلام هو الجر، والنصب مجاز. لم يعدّ السكاكي المجاز بالزيادة والنقصان قسمًا مستقلًّا من أقسام المجاز؛ بل رأيه هو أن يعدّ المجاز بالزيادة والنقصان ملحقًا بالمجاز ومشبهًا به لما بينهما من الشبه في التعدي عن الأصل إلى غير الأصل، لا أن يعدّ قسمًا من أقسامه، ولكن المتقدمين يرون المجاز بالزيادة والنقصان قسمًا من أقسام المجاز، فعلل السكاكي ذلك بقوله: «ورأيي في هذا النوع أن يعدَّ ملحقًا بالمجاز ومشبهًا به، لما بينهما من الشبه، وهو اشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير أصل، لا أن يعدّ مجازًا».[2]

فالمتقدمون قد عدّوا المجاز بالزيادة والنقصان من أقسام المجاز ولكن السكاكي عدّه من ملحقات المجاز، ليس من أقسامه، فالسكاكي يرى تسمية المجاز بالزيادة والنقصان بـ"المجاز" في تغير حكم إعرابه بسبب الزيادة والنقصان، ولكن لا يعدّ هذا القسم من المجاز الذي استعمل في غير ما وضع له. وذكر التفتازاني بأن التسمية لا تعني بأن المجاز بالزيادة والنقصان من المجاز اللغوي وأنها تدخل تحت تعريف المجاز؛ بل هي تسمى مجازًا لشبهه المجاز في تغير حكم إعرابه في غير موضعه.[3] وذكر مستجي زاده أيضًا

١ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥١١.

٢ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥٠٢.

٣ **المطول** للتفتازاني، ص ٦٢٨-٦٢٩.

بأن في المجاز بالزيادة والنقصان اختلاف بين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني من حيث "هل عدّوه الأصوليون من المجاز اللغوي أو تسمى تسمية مجاز ولكن استعمل فيما وضع له؟"، وذكر بأن التفتازاني يدعي أن الأصوليين على أن المجاز بالزيادة والنقصان عبارة عن تسمية المجاز فقط، وأن السيد الشريف الجرجاني على أن الأصوليين عدّوه من المجاز اللغوي، فادعى الجرجاني بأن الأصوليين بعد تعريف المجاز ذكروا بأمثلة من المجاز بالزيادة والنقصان، وأنهم لم يذكروا بأن المجاز بالزيادة والنقصان قسم مختلف عن المجاز المعروف، وأن المجاز بالزيادة والنقصان عند الأصوليين من المجاز المشهور.[١]

٣- أقسام الاستعارة، وهل الاستعارة التبعية قسم من الاستعارة أم هي مندرجة تحت الاستعارة المكنية؟ قسّم المتقدمون الاستعارة منقسمة إلى الاستعارة التصريحية والمكنية كما قسموها إلى الاستعارة الأصلية والتبعية، والمراد من الاستعارة المنقسمة إلى الأصلية والتبعية هو أن يكون معنى التشبيه داخلًا في المستعار دخولًا أوّليًا أو أن لا يكون داخلًا دخولًا أوّليًا، وربما لحقها التجريد أو الترشيح، فإن كان المستعار اسم جنس فهي الاستعارة الأصلية، وإن كان غير اسم الأجناس، مثل الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف، فهي الاستعارة التبعية. ولكن السكاكي لم يعتبر ذلك التقسيم وجعل التبعية تحت الاستعارة المكنية، فعلّل بأن ذلك أقرب إلى الضبط بقوله: «هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في هذا الفصل، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية، بأن قلبوا، فجعلوا في قولهم: "نطقت الحال بكذا" الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح، استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة... لكان أقرب إلى الضبط، فتدبره».[٢]

٤- الاستعارة المكنية هل هي تتكون من لفظ المشبه أم المشبه به؟ فعلى رأي المتقدمين الاستعارة المكنية هي لفظ المشبه به المرموز إليه بالتخيلية، ولكن عند السكاكي هي عبارة عن لفظ المشبه، لا لفظ المشبه به، فمذهب السكاكي في الاستعارة المكنية هو أن الاستعارة في لفظ المشبه المذكور، أما القزويني فيرى أنها هي التشبيه المضمر في النفس.[٣]

١ **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٤٠٠-٤٠١؛ **اختلاف السيد والسعد الدين** لمستجي زاده، ص ٤٤- ٤٥.

٢ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٩٣.

٣ ولمزيد من المعلومات حول آراء البلاغيين في مسألة الاستعارة المكنية انظر هذه المقالة: Tala,"Belâgatte Metafor Problemi", s. 674-80.

فعلّل السكاكي ذلك بقوله: «فاعلم أن الاستعارة تنقسم إلى مصرح بها ومكنى عنها، والمراد بالأول هو أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به، والمراد بالثاني أن يكون الطرف المذكور هو المشبه».[1] وقال أيضًا: «وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية، هذا ما عليه مساق كلام الأصحاب، وستقف إذا انتهينا إلى آخر هذا الفصل على تفصيل ههنا. وكأني بك لما قدمت أن الاستعارة تستدعي ادعاء أن المستعار له من جنس المستعار منه دعوى إصرار، وادعاء أنه كذلك مع الإصرار، يأبى الاعتراف بحقيقته، والاستعارة بالكناية مبناها على ذكر المشبه باسم جنسه، والاعتراف بحقيقة الشيء أكمل من التنويه باسم جنسه».[2]

٥- الاستعارة التخيلية، هل هي من المجاز العقلي أم من المجاز اللغوي؟ اعتبر المتقدمون الاستعارة التخيلية من المجاز العقلي، ولكن السكاكي اعتبرها من المجاز اللغوي، فعلى رأي السكاكي الاستعارة قسم من المجاز اللغوي، والمجاز العقلي يجب عدّها من الاستعارة المكنية، فبيّن ذلك السكاكي بقوله: «وأما عدّ هذا النوع، أي: الاستعارة، لغويًّا، فعلى أحد القولين، وهو المنصور... أحدهما: أنه لغوي نظرًا إلى استعمال الأسد في غير ما هو له عند التحقيق، فإنا، وإن أدعينا للشجاع الأسدية، فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعي للرجل صورة الأسد، وهيئته وعبالة عنقه، ومخالبه وأنيابه، وما له من سائر ذلك من الصفات البادية لحواس الأبصار... وثانيهما، أنه ليس بلغوي، بل عقلي نظرًا إلى الدعوى، فإن كونه لغويًّا يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له... لكنك إذا وقفت على وجه التوفيق بين إصرار المستعير على ادعائه الأسدية للرجل، وبين نصبه في ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص، مصدقة عنده، كشف لك الغطاء».[3]

فالمجاز كله عند السكاكي عبارة عن المجاز اللغوي، فليس المجاز العقلي قسمًا من أقسا المجاز عنده، فالمجاز اللغوي ينقسم إلى مفيد وغير مفيد، والمفيد إلى استعارة وغير استعارة، والاستعارة إلى المصرح بها والمكنى عنها، والمصرح بها إلى التحقيقية والتخيلية، والمكنى عنها إلى ما قرينتها أمر مقدر وهمي أو أمر محقق، والتحقيقية والتخيلية كلتاهما إلى قطعية واحتمالية للتحقيق والتخييل. اعتبر السكاكي الاستعارة مجازًا لغويًّا،

١ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٨١-٤٨٢.

٢ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٨٨-٤٨٧.

٣ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٧٨-٤٨٠.

خلافًا لعبد القاهر الجرجاني، فعدّها الجرجاني لغويًّا في **أسرار البلاغة** وعقليًّا في **دلائل الإعجاز**، بسبب تغير نظرته العقلية من إثبات إعجاز القرآن إلى إظهار ما في كلام العرب من بلاغة.[1] فبيّن السكاكي ذلك بقوله: «وإنني، بناء على قولي هذا ههنا، أي: في المجاز العقلي، وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية، وقولي في المجاز الراجع عند الأصحاب إلى حكم للكلمة على ما سبق، أجعل المجاز كله لغويًّا».[2]

٢. ٤. ٥. مسألة تقسيم اللفظ من حيث الوضع والاختلاف في هذه التقسيمات

يبيّن الكرماستي في رسالته هذه أقسام اللفظ من حيث الوضع حسب ثلاثة تقسيمات أساسية أقيمت بيد رواد علم البلاغة، ويذكر تقسيمًا خاصًّا له مما نفهم ذلك من تعليق له في الهامش بقوله «فهذا تقسيم لم يسبقني من قبلي، يفرقه المتبع، فتتبع إن أردت، «منه».[3] ويحلل تلك التقسيمات كلها ويقارن بينها، ويذكر فوائد القيود المذكورة في كل التعريفات والتحديدات في المتن وفي الهوامش لإخراج ما لا تندرج تحت تلك التعريفات ولإدخال ما تشملها حسب قاعدة "جامعًا لأفراده ومانعًا لأغياره" على ما سنبين بأنه على مذهب المتكلمين في المنهج البلاغي من التقسميات والتصنيفات والتعريفات إلى غير ذلك مما تكون دالة على ميزات البلغاء المتكلمين.

٢. ٤. ٥. ١. أقسام اللفظ من حيث الوضع عند محققي[4] علماء البلاغة

يذكر الكرماستي أولًا تقسيم محققي علماء البلاغة، وذلك تقسيم مخمس: الحقيقة، الاستعارة، التشبيه، المجاز المرسل، الكناية. فالمعايير في هذا التقسيم على هذا الترتيب: الاستعمال فيما وضع له أو عدم الاستعمال، وكون المناسبة المشابهة أو غير المشابهة،

١ **البلاغة عند السكاكي** لأحمد مطلوب، ص ٢٢٧-٢٢٨.

٢ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥١١.

٣ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١٦ظ.

٤ المراد من لفظ المحقق: هو العالم الذي يبيّن مسائل العلم بأدلة علمية، ولا يقتصر على ذكر القول دون دليل، ويحقق الاختلافات، ويناقشها، ويرجح بين أقوال العلماء، ويقارن المسائل بمسائل العلوم الأخرى. سُئل الشيخ محمد رشيد رضا: من هم المحققون من العلماء؟ فأجاب بقوله: في علماء كل علم وفن محققون، كالأئمة الواضعين لها والمجتهدين فيها، ونقلة مقلدون لهم، والمؤلفون يطلقون لقب المحقق على من يعجبهم بحثه واستدلاله، وقد اشتهر بلقب المحقق أفراد من العلماء عند أكثر المؤلفين، كالسعد التفتازاني في العلوم النظرية..." **مجلة المنار**، ١/٣١، ص ٥٤.

ووجود القرينة المانعة أو عدم وجودها. فإن استعمل فيما وضع له فهو الحقيقة، وإن استعمل في غير ما وضع له باعتبار مناسبة فتكون ذلك الاعتبار المشابهة أو غير المشابهة، وعلى التقدِيرَيْنِ فإمّا أن يكون مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة المعنى الموضوع له أوْ بِدُونِهَا، فاللفظ الموضوع المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة المشابهة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له يسمى استعارةً. واللفظ الموضوع المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة المشابهة بدون القرينة المانعة عن إرادة المعنى الموضوع له يسمى تشبيهًا. واللفظ الموضوع المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة غير المشابهة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له يسمى مجازًا مرسلًا. واللفظ الموضوع المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة غير المشابهة بلا قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، بل مع جواز إرادته، يسمى كنايةً.

٢. ٤. ٥. ٢. أقسام اللفظ من حيث الوضع عند السكاكي

يذكر الكرماستي بأن تقسيم اللفظ عند السكاكي ثنائي: إما حقيقة أو مجاز، والمعيار في ذلك التقسيم هو الاستعمال فيما وضع له أو في غير ما وضع له، قسمُه الأول، أعني: الحقيقةَ، يشمل الحقيقةَ المجردةَ أي: الحقيقة التي ليست بكناية، وكذا تشمل الحقيقةَ التي هي الكناية، ويتناول التشبيهَ.

وقسمُه الثاني، أعني: المجازَ، يشمل المجازَ المرسلَ والاستعارةَ؛ لأنه إنْ كان علاقته غيرَ المشابهة كالسببية والحلول والمجاورة وغيرِها كان مجازًا مرسلًا، وإنْ كان علاقته المشابهةَ بين الموضوع له وغيرِه كان استعارةً، والاستعارة تنقسم إلى التصريحيّة والمكنيّة، والتصريحيّة إلى التحقيقيّة والتخيليّة والمحتملة لهما، والتحقيقيّة إلى الحسّيّة والعقليّة لتحقق المشبه حسًّا أو عقلًا.

ويجب التنبه فيما ذكره الكرماستي حول تقسيم السكاكي، لأن السكاكي لا يقسم اللفظ على تقسيم ثنائي صراحة، أي: على قسمي الحقيقة والمجاز، فمقصد السكاكي هو أن يشكل للعلوم تقسيمًا حسب نظامه الخاص به، أي: التكامل الداخلي، فعلى رأيه علم البيان يبنى على الدلالة العقلية، أي: على المجاز والكناية، والتشبيه كأصل ثالث. ففي مبحث المجاز يتحدث عن الحقيقة لتعريف المجاز فقط. فالكرماستي قد أثبت هذا التقسيم الثنائي الذي نسبه إلى السكاكي بتأويل وتحليل من طرفه، وأدخل الأقسام الأخرى

تحت هذين القسمين، نعم، هذا التأويل له حصة من الإنصاف، ولكن يجب أن ينبه بأن السكاكي لا يبني علم البيان على تقسم ثنائي من الحقيقة والمجاز.[1]

٢. ٤. ٥. ٣. أقسام اللفظ من حيث الوضع عند القزويني

ويذكر بأن تقسيم اللفظ الموضوع عند القزويني ثُلَاثِيَّةٌ: الحقيقة، المجاز، الكناية؛ لأن اللفظ إن استعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب فحقيقةٌ، وإن استعمل في غيره المناسب له إنْ كان بقرينة مانعة عن إرادة معناه فمجازٌ، وإنْ لم يكن معها قرينة مانعة فكنايةٌ. ثم المجاز إنْ كان علاقته المشابهةَ فاستعارةٌ، وإنْ كان غيرَ المشابهة فمرسلٌ. فالاستعارة التي هي قسم من المجاز اللغويّ منحصرة عند القزويني في التصريحيّة. وأمّا الاستعارة المكنيّة عنده فإنّما هي عبارة عن التشبيه المُضْمَرِ في النفس، وإضافة لازم المشبّه به إلى المشبّه التي هي مجاز عقلي استعارةٌ تخيليّةٌ عنده، كما هو عند السلف. وإطلاق المجاز على ما ذكر وعلى المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان باشتراك اللفظ عنده، كما هو عند السلف.

٢. ٤. ٥. ٤. أقسام اللفظ من حيث الوضع عند الكرماستي

ويذكر الكرماستي تقسيمًا خاصًّا له، نفهم ذلك من تعليق له في الهامش: "فهذا تقسيم لم يسبقني من قبلي، يفرقه المتبع، فتتبع إن أردت."[2] المعيار في ذلك التقسيم استعمال اللفظ في موضعه الأصلي أو في غير موضعه الأصلي، والاعتبار في ذلك بحكم الوضع أو العقل، فعلى ذلك اللفظ الموضوع إنْ كان في موضعه الأصليّ فحقيقةٌ. فالحقيقة لغوية أو عقلية؛ إنْ كان في موضعه بحكم الوضع واللغة فحقيقةٌ لغويّةٌ، وإنْ كان في موضعه بحكم العقل فحقيقةٌ عقليّةٌ.

وإنْ كان اللفظ في غير موضعه الأصليّ وضعًا بلا تأويل وجاز حمله على موضعه الأصليّ مع حمله على غيره فاللفظ الموضوع المستعمل كنايةٌ.

وإنْ كان في غير موضعه الأصليّ عقلًا بتأويل أو وضعًا ولم يَجُزْ حمله على موضعه الأصليّ، فمجازٌ. ثمّ المجاز إنْ تجاوز عن موضعه بحسب حكم الوضع مع امتناع الحمل عليه

---

١ انظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥٢٤-٥٢٥.

٢ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١٦ظ.

فمجازٌ لغويٌّ، وإنْ تجاوز عن موضعه بحسب حكم العقل فمجازٌ عقليٌّ. ثمّ المجاز اللغويّ إنْ كانت المناسبة المشابهةَ فالمجاز اللغويّ استعارةٌ، وإنْ كانت غيرَ المشابهة فالمجاز اللغويّ مرسلٌ. ثمّ إنْ كانت إرادة غير المعنى الحقيقيّ في المجاز المرسل بالزيادة أو النقصان فالمجاز المرسل مقيّدٌ بالزيادة أو بالنقصان وإنْ كانت من غير زيادة ولا نقصان فالمجاز المرسل مرسلٌ من التقييد بالزيادة والنقصان.

قسّم الكرماستي اللفظ إلى ثلاثة أقسام: الحقيقة، والكناية، والمجاز، وكلًا من الحقيقة والمجاز إلى اللغوي والعرفي، والمجاز اللغوي إلى الاستعارة والمجاز المرسل بحسب أن تكون علاقته المشابهة أو غيرها، والمجاز المرسل إلى المجاز بالزيادة والنقصان وإلى المجاز المرسل عن الزيادة والنقصان. ففي هذا التقسيم لم يذكر التشبيه، وتسميته بالمجاز العقلي أو المجاز بالزيادة والنقصان لا يعني بأنها مجاز استعمل في غير ما وضع له، بل هي عبارة عن التسمية فقط، كما أشار إليها قبل ذلك.

٢. ٥. منهج المؤلف في الرسالة

يبيّن المؤلف غرضه من تأليف هذه الرسالة في المقدمة بقوله: «...الإشارةَ إلى أصول الاصطلاحات البيانية بتنبيهات جليّة وتحقيقات بهيّة وتحريرات بيّنة في تقسيم الألفاظ الموضوعة على القواعد البيانية...».[١]

فيمكن القول أنّ منهجه:

أولًا: المؤلف يقتفي منهج المتكلمين، فيظهر ذلك من خلال اهتمامه بالتحديد والتقسيم المنطقي واهتمامه بجعل التعريف جامعًا ومانعًا بحيث لا يمكن أن يخرج شيء مما أريد إدخاله أو يدخل شيء لا يراد إدخاله في التعريف، واستعماله الألفاظ الفلسفية والمنطقية وأساليبها في تحديد الموضوعات وتقسيمها، فيشرح تحديد مصطلحات البيان تحديدًا جامعًا لأفراده ومانعًا لأغياره في تقسيمات محققي علماء البلاغة والسكاكي.

ثانيًا: ويشير إلى أقوال السلف في علم البيان، ويكثر النقل من آراء السكاكي والقزويني من بين علماء البلاغة، ويبين تقسيماتهم المختلفة، ويشير إلى صاحب الأقوال، كما أنّه يذكر الآراء أحيانًا بصيغة "قيل".

١ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١ظ.

ثالثًا: ويقارن بين آراء البلاغيين، فيقارن بين السكاكي والقزويني والمتقدمين في تقسيماتهم اللفظ من حيث الوضع، ويناقش هذه التقسيمات، ويذكر الفروق بين تقسيماتهم وآرائهم، ويرجحها.

رابعًا: ويذكر بآراء جديدة خاصة به، فيبين المؤلف آراءه ومقاييسه البلاغية في تقسيمه اللفظ من حيث الوضع، ويردّ في بعض المسائل البيانية على آراء علماء البلاغة، كما بيّنّا ذلك في رده على السكاكي والقزويني في مسألة التشبيه، ومدافعته عن السكاكي في مواجهة اعتراضات السيد الشريف الجرجاني في مسألة الكناية، واعتراضات القزويني في مسألة المجاز العقلي.

٢. ٦. مزايا الرسالة ونقدها: أهمية الرسالة

الرسالة لها قيمتها العلمية والمعرفية، يمكن إبراز أهميتها في النقاط الآتية:

الرسالة في علم البلاغة، وهو علم له قدر عظيم، ويوجب لمن يشتغل به علمًا دقيقًا وبالغًا من جهات مختلفة. ومؤلفنا يوسف بن حسين الكرماستي من العلماء الذين قد تعمّقوا في علم البلاغة، وألفوا كتبًا في هذا الفن.

وذكرُ المؤلف آراء بديعة وأفكارًا جديدة خاصة به في بعض المسائل يشير إلى أن هذه الرسالة ليست متشكلة من نقول واقتباسات وتكرارات عن كتب علماء المتقدمين، بل محتوية على أفكار علمية واستخراجات شخصية للمؤلف.

يراعي المؤلف في هذه الرسالة منهجًا مقارنًا، ويركز فيها على المسائل البيانية الأصولية، ويذكر القواعد الأساسية وآراء العلماء القدماء في هذه المسائل، مع ذكر الرد أو الردود، والآراء المرجّحة عنده.

لما كان المؤلف من المتأخرين فقد اطلع على مؤلفات المتقدمين من البلاغيين والمتأخرين، وقد اعتمد في رسالته هذه على المؤلفات القديمة التي لها قيمة علمية ومكانة في البلاغة.

إهداء المؤلف الرسالة في ديباجتها إلى السلطان محمد خان يظهر لنا قدرها ومنزلتها الخارجية، بقوله: «وجاء بعون الملك المستعان ما قصده كما أراده، وابتهل

إلى الصمد الكافي في أنْ ينتفع به، تبرّك باسم المولى المتخلق بالخلق الأحمدي، الخليق بالاسم المحمدي، مدين الفضائل، معدن الشمائل...».[1]

وكُتِبَ في هامش الرسالة بأنّه قد كتب هذه الرسالة من صفحة الخاطر ولم يراجع المصادر لذلك يمكن أن تقع الاختلافات بين ما نقله والمتون المنقولة.[2] هذا القيد وإن دلّ على سعة معرفته وعلمه في البلاغة يدلّ أيضًا على مشاكل تنشأ من اختلافات عبارات الحدود والتعريفات الواردة في الرسالة والمتون القديمة.[3]

٢.٧. مصادر الرسالة

يذكر في الرسالة بعض المصادر صراحة، منها: **مفتاح العلوم** للسكاكي، و**الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، و**المصباح في شرح المفتاح** للسيد الشريف الجرجاني.[4]

٢.٨. الخاتمة

عرضنا في الصفحات السابقة آراء الكرماستي لنستطيع على ضوءها الوصول إلى النتائج الكاشفة لمنهجه في البحث البلاغي، ومن الجدير أن نذكر بأن الكرماستي قد دافع عن السكاكي في المسائل البلاغية ورجح آراءه، مثلًا في مسألة الكناية دافع

١ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١ظ-٢و.

٢ ذكر ذلك في هامش الرسالة: «واعلم أنّ التحرير وقع عن صفحة الخاطر في فراغ اليومين بناءً على حصول أصول المذاهب في الفؤاد، فلم أضمن لك التعبير بعين عبارة القوم في النقل عنهم مع أنّك تجد عناية لهم في مواضع عديدة إذا تصفحتَ قولي وقولهم». **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ١ظ.

٣ فمثلًا تعريف الحقيقة والمجاز المنسوبة إلى السكاكي في الرسالة يختلف عن تعريفهما في المفتاح، فتعريف الحقيقة في الرسالة: «اللفظ الموضوع إن استعمل فيما وضع له الحقيقي عند المستعمل يسمى حقيقةً»، وفي المفتاح ثلاث تعريفات للحقيقة: ١: «الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق»، ٢: «الحقيقة هي الكلمة المستعملة في ما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع»، ٣: «الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة»، فهذه التعريفات الثلاثة لا تتحد مع التعريف الذي في الرسالة عبارة. انظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ٤٦٧-٤٦٨؛ **رسالة في أصول الاصطلاحات البانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ٥أ. ولاختلاف عبارة تعريف المجاز أيضًا انظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٦٨-٤٦٩؛ **رسالة في أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ٥و.

٤ **أصول الاصطلاحات البيانية** للكرماستي، المكتبة السليمانية، مجموعة شهيد علي باشا، رقم ٢٢٢٦، ٦و؛ ١٠و-١٠ظ.

عن رأي السكاكي أمام ردود السيد الشريف الجرجاني، أي: في مسألة هل الكناية قسم برأسه أم داخلة في الحقيقة؟ حيث تشمل الحقيقة على رأي السكاكي الحقيقة المجردة التي ليست بكناية والحقيقة التي هي الكناية، وفي مسألة المجاز العقلي دافع عن السكاكي أمام ردود القزويني، أي: في مسألة هل المجاز العقلي قسم من المجاز أم مردود إلى الاستعارة المكنية؟ حيث عدّ السكاكي المجاز العقلي من الاستعارة المكنية. ونقد بعض آرائه، ورد عليه وذكر وجهة نظره أحيانًا، كما وصف رأي السكاكي رأيًا بعيدًا في مسألة التشبيه، أي: هل التشبيه من مقاصد علم البيان أم كان وسيلة ومقدِّمة إلى بعض المقاصد فقط؟ حيث بنى السكاكي علم البيان على الدلالات العقلية، أي: على المجاز والكناية.

اقتفى الكرماستي في عمله هذا خطوات المدرسة الكلامية، ولم يستطع أن ينجو من سيطرة النزعة الفلسفية المنطقية، كما يتبين ذلك في تحديداته وتعليلاته في الأقسام البيانية، ولم يخرج عن منهج السكاكي وتقسيمه البلاغي في علم البيان إلا في مسألة التشبيه، حيث عدّ التشبيه من مقاصد علم البيان. وأضاف إلى البلاغة شيئًا فيه نفع وفائدة، مثل التقسيم الذي نسبه إلى نفسه، وقراءته المقارنة لآراء المتقدمين والمتأخرين، وإثباته المسائل التي اعترض السكاكي على المتقدمين وخالفهم فيها، ولكن هذه الإضافات إضافات جزئية، لم تتمكن أن تبدل البحث البلاغي وتجعلها في مسار جديد. وإضافة إلى ذلك يمكن أن نقرأ جهود الكرماستي من منظور مؤلفاته وترجيحاته أيضًا، قد بيَّنَّا بأن الكرماستي قد أضاف المؤلفات من عنده إلى التراث البلاغي لاستمرارها وإدامتها، فكما ألّف كتبًا مستقلة تهدف التعليم والتدريس كذلك ألّف حواشٍ على المتون المعتبرة في علم البلاغة، فمن هذه الوجهة تأثر الكرماستي بالنظام البلاغي في عهده ورجّح أن يكتب حاشية على المتون الثانوية المتداولة في عصره، مثل **المطول** للتفتازاني و**المصباح** للسيد الشريف الجرجاني بدلًا من المتون الأساسية في علم البلاغة مثل **المفتاح** للسكاكي و**التلخيص** للقزويني.

والحاصل أن كل ما ذكرناه من مباحث علم البيان ومسائله التي تحتويها هذه الرسالة تقودنا إلى التنبيه بأهمية الرسالة وقيمتها المعرفية، لأن الكرماستي قد أضاف المؤلفات من عنده إلى التراث البلاغي لاستمرارها وإدامتها، وحدّد في رسالته هذه موضوعات علم البيان، وحقّق مسائله، وجعل لأقسامه تعريفات وتقسيمات وتصنيفات وقواعد،

وأوضح أصول اصطلاحاته والفروق بينها. وحقّق كل ذلك على منهج مقارن ونظام علمي، فلم يألّف رسالته على نقل الآراء وتكرار الأقوال؛ بل أخذ مسائل علم البيان المختلفة فيها بأدلة علمية، وقارن بين الأقوال المتفرقة، ورجّح بعضها، ونقد الآخر، وردّ عليها، كما أظهرنا ذلك في قسم المسائل أعلاه. وقد خلصنا أن الرسالة ذات قيمة علمية مع ميزاتها الخاصة بها، ونأمل إذ ننشرها أن تكون ذات فائدة للباحثين في هذا المجال.

٣. عملنا في التحقيق

٣. ١. المنهج المتبع في التحقيق

– اعتمدنا مبدئيًّا على أسس مركز البحوث الإسلامية (İSAM) في التحقيق.

– قابلنا الرسالة على ثلاث نسخ (نسخة شهيد علي باشا «ش»، نسخة لاله لي «ل»، نسخة بغدادلي وهبي أفندي «ب») وأشرنا إلى الفروق بين النسخ في الهامش.

– اتخذنا نسخة شهيد علي باشا أصلًا لوضع أرقام الورقات.

– أثبتنا جميع تعاليق المؤلف المختومة بـ«منه»، أو بـ«منه سلمه الله»، واجتهدنا في وضعها في أنسب موضع.

– أثبتنا ما ذكره المصنف من المصادر بذكرها في الهامش، وبيّنا الأسماء الواردة في المتن مع معلومات عن حياتهم.

– الآيات القرآنية الواردة في الرسالة وضعناها بين قوسين مع ترقيمها.

– وضعنا العناوين التعريفية للمسائل بين قوسين معقوفين [ ] تيسيرًا للقارئ.

٣. ٢. وصف نسخ الرسالة

وجدنا في المكتبات ثلاث نسخ للرسالة فقط.

(١) **نسخة شهيد علي باشا**: (ورمزها في التحقيق: «**ش**»)

هذه النسخة في المكتبة السليمانية في قسم شهيد علي باشا تحت الرقم: ٢٢٢٦، وتقع بين هذه الأوراق: [١–١٨]. ليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، والرسالة في هذه النسخة تتكون من ١٨ ورقة، وعدد الأسطر في كل صفحة هو ١٧ سطرًا،

وفي خلال سطور النسخة تصحيحاتٌ، وفي هامشها تعليقات للمؤلف مختومة بكلمة «منه» وأحيانًا بعبارة «منه سلمه الله»، فأثبتنا جميع هذه التعليقات في هامش التحقيق مقارنة بباقي هوامش النسخ الأخرى.

(٢) **نسخة بغداد لي وهبي أفندي**: (ورمزها في التحقيق: «**ب**»)

هذه النسخة في المكتبة السليمانية في قسم بغدادلي وهبي أفندي تحت الرقم: ١٧٩٤، وتقع بين هذه الأوراق: [١-٢٠]. وليس في هذه النسخة تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، والرسالة في هذه النسخة تتكون من ١٩ ورقة، وعدد الأسطر في كل صفحة هو ١٧ سطرًا، وفي خلال سطور النسخة تصحيحاتٌ، وفي هامشها تعليقات للمؤلف مختومة بكلمة «منه»، فأثبتنا جميع هذه التعليقات في هامش التحقيق مقارنة بباقي هوامش النسخ الأخرى.

(٣) **نسخة لاله لي**: (ورمزها في التحقيق: «**ل**»)

هذه النسخة في المكتبة السليمانية في قسم لاله لي تحت الرقم: ٣٧٥٣، وتقع بين هذه الأوراق: [١-٢١]. وليس في هذه النسخة تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، والرسالة في هذه النسخة تتكون من ٢١ ورقة، وعدد الأسطر في كل صفحة هو ١٣ سطرًا، وفي خلال سطور النسخة تصحيحات، وفي هامشها تعليقات للمؤلف مختومة بكلمة «منه»، فأثبتنا جميع هذه التعليقات في هامش التحقيق مقارنة بباقي هوامش النسخ الأخرى.

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من نسخة شهيد علي باشا في المكتبة السليمانية، رقم: ٢٢٢٦ (رمزها "ش")

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من نسخة بغداد لي وهبي أفندي في المكتبة السليمانية، رقم: ١٧٩٤ (رمزها "ب")

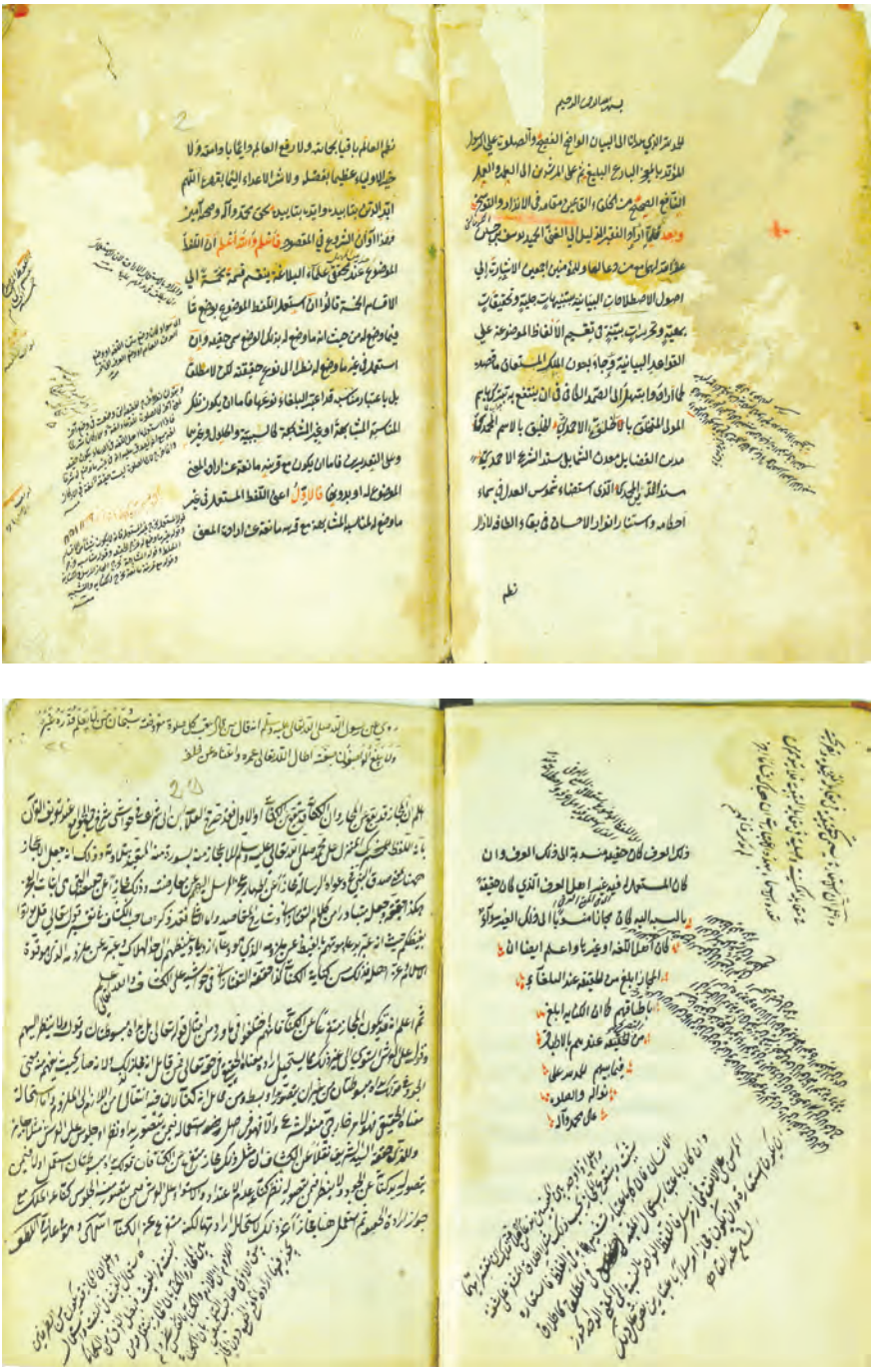

صورة الورقتين الأولى والأخيرة من نسخة لاله لي في المكتبة السليمانية، رقم: ٣٧٥٣ (رمزها "ل")

ب. التحقيق

رسالة في أصول الاصطلاحات البيانيّة

ليوسف بن حسين الكرماستي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا إلى البيان الواضح الفصيح، والصلاة على الرسول المؤيّد بالمعجز البارع البليغ، ثم على المرشدين إلى العلم والعمل النافع الصحيح من الخلفاء القائمين مقامه في الإنذار والتوبيخ.

وبعد:[1]

فلمّا أراد الفقير الذليل إلى الغنيّ الحميد[2] يوسف بن حسين الكرماستي –غفر الله لهما مع مَنْ دعا لهما وللمؤمنين أجمعين– الإشارةَ إلى أصول الاصطلاحات البيانيّة بتنبيهات جليّة وتحقيقات بهيّة وتحريرات بيّنة في تقسيم الألفاظ الموضوعة على القواعد البيانيّة، وجاء بعون الملك المستعان ما قصده، كما أراده، وابتهل إلى الصمد الكافي في أنْ ينتفع به، تبرّك[3] باسم المولى المتخلّق بالخلق الأحمدي، الخليق بالاسم[4] المحمّدي،[5] مدين الفضائل، معدن الشمائل، سند الشرع الأحمدي،[6] مسند[7] الدين المحمدي،[8] الذي استضاء شموس العدل في سماء أحكامه، واستنار أنوار الإحسان في بقاء ألطافه، لا زال نظم العالَم باقيًا بحمايته، ولا / رفع العالِم دائمًا بإدامته، ولا خير الأولياء عظيمًا بفضله، [٢و]

---

١ وفي هامش ش ب ل: واعلم أنّ التحرير وقع عن صفحة الخاطر في فراغ اليومين(١) بناءً على حصول أصول المذاهب في الفؤاد، فلم أضمن لك التعبير بعين عبارة القوم في النقل عنهم(٢) مع أنّك تجد عناية لهم في مواضع عديدة إذا تصفحتَ قولي وقولهم، «منه». | (١) ل: في يومين؛ (٢) ب: عليهم.

٢ ش: الجليل.

٣ وفي هامش ش ب ل: جواب لمّا.

٤ ش: باسم.

٥ هذه الرسالة قد أتحف بها المؤلف إلى السلطان محمد الفاتح، هو السلطان الغازي محمد الثاني الفاتح (ت. ٨٨٦هـ/١٤٨١م)، هو سابع سلاطين الدولة العثمانية وسلالة آل عثمان، يُلقب إلى جانب "الفاتح" بـ"أبي الفتوح" و"أبي الخيرات". فتح القسطنطينية وحكم ما يقرب من ثلاثين عامًا عرفت توسعًا كبيرًا للخلافة الإسلامية.

٦ ش: الشريعة الأحمدية.

٧ ب: سند.

٨ ش: المحمدية.

ولا شرّ الأعداء أليمًا بقهره، اللّهم أبِّدِ الدِّين بتأبيده، وأيّده بتأييده، بحق محمد وآله وصحبه، آمين.

[أقسام اللفظ من حيث الوضع عند محقّقِي علماء البلاغة]

فهذا أوان الشروع في المقصود، فاعلم، والله أعلم، أنّ اللفظ الموضوع عند محقّقِي[1] علماء البلاغة ينقسم قسمةً مخمّسةً إلى الأقسام الخمسة. قالوا: إن استعمل[2] اللفظ الموضوع، بوضع مّا،[3] فيما وُضِعَ له من حيث إنّه ما وضع له بذلك الوضع[4] لمعنى آخر يُسَمَّى **حقيقةً**، وإن استعمل في غير ما وضع له نظرًا[5] إلى نوع حقيقته، لكن لا مطلقًا، بل باعتبار مناسبة قد اعتبر البلغاء نوعَها، فإمّا أنْ يكون تلك المناسبةُ المشابهةَ أو غيرَ المشابهة كالسببية والحلول وغيرهما، وعلى التقدِيرَيْنِ فإمّا أن يكون مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة المعنى الموضوع له أوْ بِدُونِهَا، فالأوّلُ، أعني اللفظَ الموضوعَ[6] المستعملَ في غير ما وضع له لمناسبة المشابهة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له يسمى **استعارةً**.[7] والثاني، أعني اللفظَ الموضوع[8]

---

١ المراد من لفظ المحقق: هو العالم الذي يبيّن مسائل العلم بأدلة علمية، ولا يقتصر على ذكر القول دون دليل، ويحقق الاختلافات، ويناقشها، ويرجح بين أقوال العلماء، ويقارن المسائل بمسائل العلوم الأخرى، سُئل الشيخ محمد رشيد رضا: من هم المحققون من العلماء؟ فأجاب بقوله: في علماء كل علم وفن محققون، كالأئمة الواضعين لها والمجتهدين فيها، ونقلة مقلدون لهم، والمؤلفون يطلقون لقب المحقق على من يعجبهم بحثه واستدلاله، وقد اشتهر بلقب المحقق أفراد من العلماء عند أكثر المؤلفين، كالسعد التفتازاني في العلوم النظرية..." **مجلة المنار**، ١/٣١، ص. ٥٤.

٢ وفي هامش ش ب ل: والمراد بالاستعمال الإرادة، لأنّ الاستعمال إنما يطلق في عرفهم عليها، «منه».

٣ وفي هامش ش ب ل: أي: سواء كان وَضْعَ متنِ اللغة أو وضعَ العرف العامّ أو وضعَ العرف الخاصّ، «منه».

٤ وفي هامش ش ب: وباعتبار هذه الحيثية يخرج اللفظ المستعمل مجازًا عن الحقيقة إذا كان المعنى المجازيّ موضوعًا له بوضع آخر، غير الوضع الذي باعتباره كان مجازًا، كالصلاة إذا استعملها أهل اللغة في الأركان المخصوصة مجازًا، أو استعملها أهل الشرع في الدعاء مجازًا، فإنها للدعاء في اللغة، وللعبادة المخصوصة في الشرع، فيصدق عليها على الوجهين أنّها مستعملة فيما وضع له، لكنّه ليس من حيث إنّه ما وضع له، بل من حيث إنّه مناسب له، وستجئ تفاصيله، «منه».

٥ وفي هامش ش ب ل: وبقولنا "نظرًا" خرج الحقيقة التي وضعت في وضع آخر لمعنى آخر،(١) كالصلاة للدعاء لغةً، وللأركان شرعًا، فإذا استعملها أهل اللغة في الدعاء تكون حقيقةً لغةً مع أنّه يصدق عليه أنّه في غير ما وضع له شرعًا، وإنما خرج لأنّ الصلاة ليست حقيقةً لغةً في الأركان،(٢) ليلزم كونها في الدعاء غير حقيقة لغةً،(٣) «منه». | (١) ش ب – لمعنى آخر؛ (٢) ش ب + «منه»؛ (٣) ل – ليلزم كونها في الدعاء غير حقيقة لغةً.

٦ ل – الموضوع.

٧ وفي هامش ش ب ل: قوله "المستعمل" يخرج غير المستعمل، فإنّه لا يكون شيئًا من الأقسام، وقوله "غير ما وضع له" يخرج الحقيقة، وقوله "مناسبة" يخرج الغلط، وقوله "المشابهة" يخرج المجاز المرسل والكناية، وقوله "مع قرينة مانعة" يخرج الكناية والتشبيه، «منه».

٨ ب ل – الموضوع، صح في هامش ب.

المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة المشابهة بدون القرينة المانعة عن إرادة المعنى الموضوع له / يسمى **تشبيهًا**.[١] والثالث، أعني اللفظَ الموضوع[٢] المستعمل في غير ما وضع [٢ظ] له لمناسبة غير المشابهة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له يسمى **مجازًا مرسلًا**.[٣] والرابع، أعني اللفظَ الموضوع[٤] المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة غير المشابهة بلا قرينة مانعة عن إرادة[٥] الموضوع له، بل مع جواز إرادته، يسمى **كنايةً**.[٦]

[هل التشبيه من مقاصد علم البيان أم لا؟]

فاعلم أنّ مباحث التشبيه مع كثرة دقائقها وطول ذيلها لا تكون على هذا التقسيم داخلةً في الحقيقة ومقدِّمةً لمباحث الاستعارة، كما تدخل فيها وتكون مقدِّمةً لها[٧]

---

١ وفي هامش ش ب ل: فبقيد "غير ما وضع له" خرج الحقيقة، وبقيد "المناسبة" خرج الغلط، وبقيد "المشابهة" خرج المجاز المرسل والكناية، وبقيد "عدم القرينة المانعة" خرج الاستعارة، «منه».

٢ ب ل – الموضوع، صح في هامش ب.

٣ وفي هامش ش ب ل: يسمى مجازًا(١) مرسلًا(٢) لعدم تقييده بالمناسبة المخصوصة، كتقييد الاستعارة بها من حيث إنّه اعتبر فيها خصوصية المشابهة، لا غير، بخلافه، فإنّ المناسبة فيه لم تنحصر بواحد(٣)، بل يتناول المتعدد، كما نُبِّهْتَ عليه، «منه». | (١) ل – مجازًا؛ (٢) ش – يسمى مجازًا مرسلًا؛ (٣)ش – بواحد. | وفي هامش ش ب ل: فخرج بقيد "غير ما وضع له" الحقيقة، وبـ"المناسبة" الغلط، وبـ"عدم المشابهة" التشبيه والاستعارة، وبـ"القرينة المانعة" الكناية، «منه».

٤ ل – الموضوع.

٥ ل – إرادة، صح في هامش.

٦ وفي هامش ش ب ل: قوله "في غير ما وضع له" يخرج الحقيقة، وقوله "بلا قرينة" يخرج الاستعارة والمجاز المرسل، وقوله "لمناسبة" يخرج الغلط، وقوله "غير المشابهة" يخرج والتشبيه والاستعارة،(١) «منه». | (١) ش ب: وقوله "لمناسبة غير المشابهة" يخرج الغلط والتشبيه والاستعارة. | فالكرماستي قد تبع تلخيص القزويني في ترتيب مباحث علم البلاغة بالأكثرية، غير علم البيان. فبينما القزويني قد أخذ علم البيان على ترتيب: التشبيه – المجاز المرسل – الاستعارة – الكناية، فالكرماستي قد أخذها على ترتيب: التشبيه – الكناية – المجاز المرسل – الاستعارة. فادعى محمد سامي بنلي بأن الكرماستي في ترتيبه هذا قد اتبع هذا المبدأ "إن العدم قبل الوجود" وجعل الذي ليس فيه القرينة المانعة –أي: الكناية– قبل الذي فيه القرينة المانعة –أي: المجاز–. Benli, *Yûsuf el-Kirmastî*, s. 75-76. ولكن وقتما قارنا ذلك الترتيب مع السكاكي أو القزويني وجدنا أدلتهما أقوى من هذا الدليل. فالسكاكي يرجح أن تكون الكناية بعد المجاز المرسل بهذا الدليل: «وإذ لا يخفى أن طريق الانتقال من الملزوم على اللازم طريق واضح بنفسه ووضوح طريق الانتقال من اللازم على الملزوم إنما هو بالغير وهو العلم بكون اللازم مساويا للملزوم أو أخص منه فلا عتب في تأخير الكناية لكونها بالنظر على هذه الجهة نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد». **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٣٨–٤٣٩. وأما القزويني فلا يفارق بين المجاز والكناية من حيث الانتقال، فعنده في المجاز والكناية نفس الانتقال: من الملزوم إلى اللازم، فيرجح تقديم المجاز على الكناية بقوله هذا: «ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم إرادته فمجاز، وإلا فكناية، وقدم عليها لأن معناه كجزء معناها». **التلخيص** للقزويني، ص ١٣٤، ١٦٦.

٧ ل – لها.

على تقسيم السكاكي[١] وصاحب الإيضاح،[٢] على ما سيأتي إنْ شاء الله، بناءً على كون التشبيهات مستعملةً فيما وُضِعَتْ له وعلى عدم تأتّي إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه بالدلالات الوضعية عندهما، بل تكون مباحث التشبيه على هذا التقسيم[٣] من مقاصد البيان، وإنْ كانت وسيلةً إلى بعض منها، أعني الاستعارةَ.[٤]

فمَا[٥] ذهبَا[٦] إليه مِنْ كون مباحث التشبيه خارجةً[٧] عن مقاصد البيان ومقدِّمةً لمباحث الاستعارة منها بناءً على عدم حصول الغرض البياني، / وهو الإيراد المذكور من التشبيهات [٣و] لدلالتها على ما يراد منها وضعًا، لا عقلًا، كما في المجاز والكناية؛ بعيدٌ،[٨] لأنّ كثرةَ المباحث ودقّةَ الأسرار واللطائف وعمومَ الفوائد وغموضَ العوائد فيها[٩] يأبَى عن ذلك كلّ الإيباء.[١٠]

١ هو أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السَّكّاكي الخوارزمي (ت. ٦٢٦هـ/١٢٢٩م)، هو من أبرز مؤسسي علوم البلاغة العربية، ومن أوائل الذين قسموها إلى أنواعها المعروفة. أما غُرَّة مؤلفاته فهو كتاب **مفتاح العلوم** التي ذاع به صيته وانتشر. وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام أساسية، تحدث في القسم الأول عن علم الصرف وفي القسم الثاني عن علم النحو وجعل القسم الثالث لعلم المعاني وعلم البيان. ولمزيد من المعلومات حول حياته انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ٢/١٧٦٢–١٧٦٨؛ **الفوائد البهيّة** للكنوي، ص ٢٣١–٢٣٢؛ Brockelmann, *GAL*, I, 352-56; *GAL Suppl.*, I, 515-19; Durmuş, "Sekkâkî, Ebû Ya'kūb", s. 332-334. | **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٣٩.

٢ هو جلال الدين الخطيب محمّد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي (ت. ٧٣٩هـ/١٣٣٨م). تولى التدريس والخطابة والقضاء في دمشق ومصر. وكان عالمًا بارعًا متفننًا في علوم كثيرة، ويذكر أنه فقيه خطيب أصولي محدّث أديب عالم في العربيّة والمعاني والبيان. ومن أشهر مؤلفاته: "**التلخيص**"، وهو تلخيص للقسم الثالث من كتاب **مفتاح العلوم** للسكاكي. و"**الإيضاح في علوم البلاغة**"، شرحَ فيه التلخيص. و"**الشذر المرجاني في شعر الأرجاني**" وهو اختصار لديوان الشاعر الأعجمي الأرجاني. ولمزيد من المعلومات حول حياته فانظر: **الدرر الكامنة** لابن حجر العسقلاني، ٤/٣–٦، ١٢١–١٢٣؛ Brockelmann, *GAL*, I, 354-56; *GAL Suppl.*, I, 517-19; Durmuş, "Kazvînî, Hatîb", s. 156-57. | **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ص ٢٠٨.

٣ وفي هامش ش ب ل: أي: تقسيم المحققين، «منه».

٤ ل: إلى بعض مباحث الاستعارة.

٥ ف"ما" مبتدأ.

٦ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي وصاحب الإيضاح، «منه».

٧ ب ش: غير خارجةٍ.

٨ "بعيد" خبر لـ"فما".

٩ ل – فيها.

١٠ فقد ذكر الكرماستي مسألة من مسائل علم البلاغة، وهي: "هل التشبيه من مقاصد علم البيان أم لا؟" و"هل التشبيه تدخل تحت الحقيقة أم لا؟". فناقش الكرماستي مسألة التشبيه مقارنًا مع آراء علماء البلاغة وردّ على بعضهم وأظهر رأيه. فعلى رأيه: التشبيه على الرغم من أنها ليست من الدلالة العقلية فإنها ينبغي أن تعدّ من مقاصد علم البيان، لأن كثرة المباحث ودقّة الأسرار واللطائف وعمومَ الفوائد وغموضَ العوائد فيها يأبى عن ذلك كلّ الإيباء. وعلى رأيه أيضًا "التشبيه لا تدخل تحت الحقيقة". فردّ الكرماستي قول السكاكي والقزويني في مسألة التشبيه بأنّها ليست من مقاصد علم البيان، إلا أنه كان مقدِّمة للاستعارة التي هي من مقاصد البيان لذلك يجب علينا أن نتحدث عنها أيضًا. فالسكاكي والقزويني لا يريان التشبيه أصلًا من أصول علم البيان، لأن التشبيه ليس من الدلالة العقلية بل من الدلالة الوضعية، فعلم البيان تتكون من التلازم بين المعاني، ≺

[تنبيهات على فوائد القيود في تقسيم المحققين]

تنبيهات على فوائد في قيود التقسيم المذكور: فقولنا "اللفظ" دون الكلمة، كما هو المشهور، ليظهرَ دخول الحقيقةِ المركبةِ والمجازِ المركبِ، سواءٌ كان استعارةً كالاستعارة التمثيلية أو مرسلًا، والكنايةِ في النسبة، ونحوِ: "خَدُّهُ يُشْبِهُ الوردَ"، سواء أريد به شبهُ أحدهما بالآخر أو أريد به غايةُ حسن الخدّ ونهايةُ لطافته.

وأمّا على المشهور فالتأويل في الكلمة أنْ يراد بها اللفظ مركبًا كان أو مفردًا، كما في ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة، ٩/٤٠]، وفي ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ [إبراهيم، ١٤/٢٤].

وقولنا "الموضوع" لإخراج المهملات.[١]

وقولنا "المستعمل" لانتفاء الأقسام الخمسة لِلَّفظ قبل الاستعمال.

وقولنا "بوضع مّا" ليتناولَ الوضعُ وضعَ[٢] متن اللّغة ووضعَ العرف العامّ ووضعَ العرف الخاصّ، فلا يتبادرَ وضع اللغة وحده فتنحصرَ[٣] الحقيقة والمجاز بمتن اللغة.

وقولنا "من حيث إنه ما وضع له" يُخرج عن تعريف / الحقيقة المجازَ المستعمل [٣ظ] في معنًى مجازيّ موضوع له باعتبار وضع آخر، غير الوضع الذي باعتباره صار مجازًا، ك"الصلاة" إذا استعملها أهل اللغة في العبادة المخصوصة مجازًا، أو أهل الشرع في الدعاء مجازًا، فإنها[٤] يصدق عليها حينئذ أنّها مستعملةٌ فيما وضع له، فإنّها موضوعة للعبادة المخصوصة في الشرع، وللدعاء في اللغة.

وقولنا "لكن لا مطلقًا بل باعتبار مناسبة يعتبر[٥] نوعها عند البلغاء" لإخراج الغلط[٦] عن الأقسام، ولإدخال المجازات[٧] المبنيّة على المناسبات المخصوصة التي لم يتقدم

ﻫ أي من الملزوم إلى اللازم ومن اللازم إلى الملزوم، فعلى ذلك التشبيه ليست من الدلالة الالتزامية، لذلك يجب أن لا يعدّ من مقاصد علم البيان، إلا أنها مقدمة للاستعارة فلذلك ينبغي أن تعدّ كأصل ثالث من مقاصد علم البيان.

١ ل – وقولنا "الموضوع" لإخراج المهملات.

٢ ش – وضع، صح في الهامش.

٣ ب ش: كيلا ينحصر.

٤ ب: فإنه.

٥ ل: معتبرة.

٦ وفي هامش ش ب ل: خروج الغلط باعتبار نفس المناسبة، إذ لا مناسبة أصلًا في الغلط، «منه».

٧ وفي هامش ش ب ل: دخول المجازات المخصوصة المبنيّة على المناسبات المخصوصة التي لم يتقدم اعتبارها من البلغاء بقيد المناسبة باعتبار نوعها، لا شخصها، إذ لو اعتبر شخصها يلزم خروجها، «منه».

من البلغاء اعتبارها في المجاز، مثلًا إذا أطلق لفظ "المحلّ المخصوص" على "الحالِّ فيه"[1] مجازًا لا يلزم في صحة ذلك سَمَاعُهُ بخصوصه من البلغاء، بل يكفي سماعُ نوعه بأن يُطلِق البلغاء اسمَ "محلٍّ مّا" على "حالٍّ مّا فيه".[2]

ومعنى الاستدراك في قولنا: "لكن لا مطلقًا" هو أنّ مقتضى قياس المجاز على الحقيقة بناءً على شبه تقابل العدم والملكة بينهما، حيث اعتبر في المجاز عدمُ بعض ما اعتبر في الحقيقة،[3] أعني: ما وضع له وغير ما وضع له، أن يعتبر[4] فيه عدم الحيثية المعتبرة في الحقيقة، وهي قولنا: "من حيث إنه ما وضع له / بوضعٍ مّا"، فيكون المعنى [٤و] في المجاز، بل وفي الأقسام الأربعة الباقية بعد الحقيقة: "أنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث إنه غير ما وضع له"، وليس كذلك، فإنّ اللفظ وإنْ أطلق على غير الموضوع له في تلك الأقسام، لكن ليس حيثيةُ الإطلاق على الغير كونه غيرًا لِمَا وُضِعَ له، بل حيثية الإطلاق فيها المناسبة المعتبرة نوعًا.[5] هذا كما ذكر.

ولكن لك تصحيح تعريف المجاز مع إبقاء الحيثية على ما كان عليه؛[6] من كون ضمير "إنّه" في الحيثية راجعًا إلى الموضوع له المذكور أولًا، ومن كون الاستعمال المأخوذ

---

١ ل – فيه.

٢ ل – فيه.

٣ وفي هامش ش ب ل: هذا الكلام ذكره سعد الملّة والدين في بيان عدم اندفاع النقوض الموردة على تعريف المجاز عنه باعتبار الحيثيّة فيه، كما تندفع عن تعريف الحقيقة باعتبار الحيثيّة فيه، «منه». | **المطول** للتفتازاني، ص ٥٦٧.

٤ خبر "أنّ".

٥ ب ل – نوعًا، صح في هامش ب.

٦ وفي هامش ش ب ل: لا يخفى عليك أنّ إبقاء الحيثية في تعريف المجاز على ما كان عليه في تعريف الحقيقة، ودفع انتقاض تعريف(١) المجاز بذلك لا يبعد لفظًا، ولكن يأباه موارد استعمال(٢) الحيثيّة، فإنّ اعتبارها في التعريفات لدفع انتقاضها بما عدا المعرف بها ليس إلا بمعنى أخذ الشيء الموصوف بصفة لها(٣) احترازًا عما يرد عليها على تقدير أخذ(٤) ذات الموصوف فقط، كما ينبهك على ذلك قولهم في دلالة التضمن(٥) إنها الدلالة على جزء الموضوع له مِنْ حيث إنّه(٦) جزء الموضوع له لإخراج الدلالة عليه من حيث كونه موضوعًا له بوضع آخر، ومن حيث كونه لازمًا لما وضع له بوضع آخر، وعلى هذا القياس غيرها، فعلى هذا يكون معنى تعريف المجاز بأنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له باعتبار الحيثية فيه أنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث إنه غير ما وضع، أي: ليس المعتبر فيه ذات الغير فقط، فإنّ ذلك الغير بالنسبة إلى وضع قد يكون ما وضع له باعتبار وضع آخر، بل المعتبر فيه غير ما وضع له من حيث إنه غير ما وضع له، على أنّ الغرض الأصلي من المركب الإضافيّ المضاف، فيكون رجوع الضمير في لفظ "إنه"(٧) إلى "غير ما وضع له" أولى من كونه راجعًا إلى "ما وضع له" الذي هو المضاف إليه للغير، فافهم، «منه». | (١) ل: تعريفه، أي: المجاز؛ (٢) ش: الاستعمال؛ (٣) ش ب – ليس إلا بمعنى أخذ الشيء الموصوف بصفة لها؛ (٤) ب: أحد؛ (٥) ش: التضمنيّ؛ (٦) ل: مِنْ أنّه؛ (٧) ل: رجع ضمير "إنه"، أي: لفظ "إنّه".

في تعريف الحقيقة متعلِّقًا للحيثية المذكورة، ومِنْ طَرْحِ لفظ "غير" بعد الحيثية؛[1] وبدون زيادة قوله:[2] "لكن لا مطلقًا"، فإنّ المعنى في المجاز، بل وفي الأقسام الباقية أيضًا حينئذ:[3] "اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، من حيث[4] إنه ما وضع له"، بمعنى كون حيثية استعمال اللفظ في غير الموضوع له كونه موضوعًا لمعناه الموضوع له، فيَؤُولُ المعنى[5] إلى كون استعمال اللفظ في المعنى الذي هو غير الموضوع له بواسطة ملاحظة وضعه لما وضع له ومناسبته له،[6] فعلى هذا لا حاجة إلى زيادة قيد العلاقة والمناسبة لا في المجاز، ولا في الأقسام الباقية.

/ ويخرج أيضًا[7] نحو "الصلاة" إذا استعملها أهل اللغة في الدعاء حقيقةً عن المجاز، فإنه وإنْ صدق عليه أنه استعمال اللفظ[8] في غير ما وضع له لكونها موضوعةً للأركان المخصوصة في الشرع، لكن استعمال أهل اللغة الصلاة في الدعاء ليس باعتبار ملاحظة وضعها في الشرع للأركان، بل باعتبار كون الصلاة موضوعةً عندهم، أعني: أهلَ اللغة، للدعاء، وإنْ لم يعلموا وضعها لمعنى بعده. [٤ظ]

وقولنا في الأقسام الأربعة المقابلة للحقيقة: "باعتبار مناسبة" بدون أنْ نقول ونقيد بقولنا: "بين ذلك الغير المستعمل فيه وبين الموضوع له" كيلا يخرجَ التشبيهُ عن تلك الأقسام، فإنّ غير الموضوع له الذي أريد بالتشبيه بمناسبة[9] الشبه بين المشبه والمشبه به ليس شيئًا منهما، كما أريد المشبه بالمشبه به اتفاقًا في الاستعارة المصرحة لمناسبة الشبه،[10] أو المشبه به بالمشبه عند السكاكي في الاستعارة المكنية،[11] بل "الغير" الذي أريد بالتشبيه غيرُهما، مثلًا إذا قلتَ: "خَدُّهُ يُشْبِهُ الوردَ" لا تريد معنى المشابهة المفهومة بطريق الوضع حتى تكون حقيقةً، كما ذهب إليه صاحب المفتاح والإيضاح، ولا شيئًا[12] من طَرَفَيْهِ بالآخر، / فإنّ كلًّا منهما[13] مرادٌ بلفظه، فلا يراد بلفظ الآخر، بل تريد معنى [٥و]

---

١ ب ل – ومن طرح لفظ غير بعد الحيثية، صح في هامش ب.
٢ ل – قوله.
٣ ب ل – حينئذ.
٤ ل – حيث، صح في الهامش.
٥ ل – المعنى.
٦ ل: إياه.
٧ أي: يخرج قولنا: "لكن لا مطلقًا بل باعتبار مناسبة يعتبر نوعها عند البلغاء".
٨ ل – اللفظ.
٩ ب: مناسبة.
١٠ ل – بالمشبه به اتفاقًا في الاستعارة المصرحة لمناسبة الشبه، صح في الهامش.
١١ وفي هامش ش ب ل: وأمّا عند غيره فلم يرد بالمشبه في المكنيّة إلا معناه حقيقةً، كما سيأتي، «منه».
١٢ وفي هامش ش ب ل: كما في الاستعارة المصرّحة كذلك اتفاقًا، وفي المكنية كذلك على مذهب السكاكي، «منه».
١٣ وفي هامش ش ب ل: أي: من المشبه(١) والمشبه به في التشبيه، «منه». | (١) ش ب: المشبه.

كون خدّ الممدوح في غاية الحسن ونهاية اللطافة والبهاء، وهذا ليس معنى لفظ التشبيه المخصوص، أعني: "خَدُّهُ يُشْبِهُ الوردَ" وضعًا، بل معنًى يتوصل بتشبيه الخدّ بالورد إليه من غير اعتبار تشبيه شيء به وتشبيهه بشيء. هذا كما ذكر.

[أقسام اللفظ عند السكاكي]

وأمّا تقسيم اللفظ الموضوع على ما اختاره السكاكي هو أنّ اللفظ الموضوع إن استعمل فيما وُضِعَ له الحقيقي عند المستعمِل يسمى **حقيقةً**، وإن استعمل في غيره المناسب للموضوع له مناسبةً تعتبر[1] نوعًا، لا شخصًا، مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى[2] الموضوع له الحقيقي يسمى **مجازًا**.

فهذا التقسيم ثُنَائِيٌّ:[3]

قسمُه الأول، أعني: الحقيقةَ، يتناول الحقيقةَ المجردةَ عنده،[4] أي: الحقيقة التي ليست بكناية، وكذا يتناول الحقيقةَ التي هي الكناية، بناءً على أنّ إرادةَ ما وضع له في الحقيقة أعمُّ عنده[5] من إرادته وحده كما في الحقيقة المجردة، ومن إرادته مع غيره كما في الحقيقة التي هي كناية، كما كان الوضعُ أعمَّ عنده[6] من اللغوي كـ"الدابة" لِمَنْ يدبّ، ومن العرفي[7] كـ"هي" لذوات الأربع أو للفرس، ومن الاصطلاحي[8] كـ"الصلاة" للعبادة في الشرع. ويتناول[9] / التشبيهاتِ، لأنّ ما يراد بها عنده[10] معانيها الموضوعةُ هي لها من [٥ظ] معنى المشابهة لأحد الطرفين بالآخر.

---

١ ل: معتبرة.

٢ ب ش– المعنى.

٣ فالسكاكي لا يقسم اللفظ على تقسيم ثنائي: الحقيقة والمجاز، صراحة، فمقصده هو أن يشكل تقسيمه حول نظامه الخاص به، فعلى رأيه علم البيان يبنى على الدلالة العقلية، أي على المجاز والكناية، والتشبيه كأصل ثالث. ففي مبحث المجاز يتحدث عن الحقيقة لتعريف المجاز فقط. فالكرماستي قد شكل هذا التقسيم الثنائي الذي نسبه إلى السكاكي بتأويل من طرفه، وأدخل الأقسام الأخرى تحت هذين القسمين، نعم، هذا التأويل له حصة من الإنصاف، ولكن يجب أن ينبه بأن السكاكي لا يبني علم البيان على تقسيم ثنائي من الحقيقة والمجاز. فانظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥٢٤–٥٢٥.

٤ وفي هامش ش ب ل: أي: عند السكاكي، «منه».

٥ وفي هامش ش ب ل: أي: عند السكاكي، «منه».

٦ وفي هامش ش ب: أي: السكاكي، «منه».

٧ ل – من، صح في الهامش.

٨ ل – من، صح في الهامش.

٩ وفي هامش ش ب ل: معطوف على "يتناول"، «منه». | أي: الحقيقة عند السكاكي يتناول التشبيهات.

١٠ ش ب ل: أي: عند[(١)] السكاكي، «منه». | [(١)] ش – عند.

وقسمُه الثاني،[1] أعني: المجازَ، يتناول المرسلَ منه والاستعارةَ، لأنه إنْ كان علاقته غيرَ المشابهة كالسببية والحلول والمجاورة وغيرِها كان مجازًا مرسلًا، وإنْ كان علاقته المشابهةَ بين الموضوع له وغيرِه كان استعارةً.

[فائدة القيود في تقسيم السكاكي]

وفائدة القيود في هذا التقسيم كما ذكر في التقسيم الأول، لأنّ قولنا "عند المستعمِل" في هذا التقسيم بمنزلة قيد "الحيثية" في التقسيم الأوّل في إخراج المجاز المستعمَل فيما وضع له باعتبار وضعٍ آخر، غيرِ الوضع الذي صار مجازًا بحسبه، كلفظ "الصلاة" إذا استعملها أهل الشرع في الدعاء أو أهل[2] اللغة في العبادة المخصوصة مجازًا.[3]

وأمّا تقييد الوضع بـ"الحقيقي" في تقسيمه لكيلا تخرجَ الاستعارةُ عن المجاز،[4] فلا يكون تعريفه جامعًا، ولا تدخلَ في الحقيقة،[5] فلا يكون تعريفها مانعًا،[6] بناءً على أنّ الاستعارة موضوعةٌ بالوضع الادّعائيّ للمستعار له،[7] وإنْ لم تكن موضوعةً له بالوضع التحقيقي. وذلك الادّعاء هو أنْ تُجْعَلَ أفرادُ الأسد قسمين: متعارفًا وهو الحيوان المفترس، وغيرَ / متعارف وهو الرجل الشجاع. [٦و]

وأنتَ خبيرٌ بالحال[8] في جعله[9] التشبيهَ من الحقيقة وعدِّه إيّاه[10] من مقدّمة علم البيان، وأمّا عدُّه[11] الكنايةَ من الحقيقة فقد أُورِدَ عليه أنّ الموضوع له ليس بمراد فيها،[12] بل غيره،[13] المكنيّ عنه، لأنه إذا كان مرادًا قطعًا لم يكن ما وضع له مرادًا معه، لأنّ قانون الوضع

---

١ معطوف على "قسمه الأول"، «منه».

٢ ب: وأهل.

٣ وفي هامش ش ب ل: إذ يصدق عليه أنّه استعمال فيما وضع له، لكن ليس هذا الاستعمال استعمالًا فيما وضع له عند المستعمِل، وإنْ كان ما وضع له عند غيره، «منه».

٤ ل + تعريف المجاز.

٥ ب – فلا يكون تعريفه جامعًا ولا تدخل في الحقيقة، صح في الهامش.

٦ وفي هامش ش ب: أي: لزوم دخول الاستعارة في تعريف الحقيقة ولزوم خروجها عن تعريف المجاز بناءً على أنّ لفظ المستعار منه موضوع لمعناه المراد، أعني المستعار له، بالوضع الادّعائي عند السكاكي، «منه».

٧ وفي هامش ش ب ل: بتأويل الاستعارة باللفظ المستعار أو بلفظ المستعار منه، «منه».

٨ وفي هامش ش ب ل: مِنْ أنّه بعيد عن الحق، «منه».

٩ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي، «منه».

١٠ ل – إياه. وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكيّ، التشبيهَ، «منه».

١١ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي، «منه».

١٢ وفي هامش ش ب ل: أي: بل المراد غير الموضوع له،(١) وهو المكنيّ عنه، «منه». | (١) ل + الذي هو المكنيّ به.

١٣ ش: غير.

"أنْ لا يراد بلفظ واحد في استعمال واحد[1] أكثرَ من معنى واحد"، وذلك المعنى إنْ كان ما وضع له فحقيقةٌ، وإنْ كان غيرَه المناسبَ له إنْ كان مع قرينة مانعة عن إرادته فمجازٌ، وإنْ كان بدونها فكنايةٌ.

فإنْ قلتَ: "يراد الموضوع له في الكناية للانتقال إلى المكنيّ عنه، لا لكونه مقصودًا بالقصد الأصليّ"،[2] قلتُ: فكذا يراد في المجاز الموضوع له لينتقل منه إلى المعنى المجازي، لأنّ ملاحظة اللازم من اللفظ إذا لم يكن موضوعًا له لا تصحّ بدون ملاحظة ملزومه الموضوع له منه.[3]

[ردّ السيد الشريف الجرجاني على السكاكي في مسألة الكناية]

قال الشريف:[4] «إنه[5] قد صرّح بأنه يراد المعنى الموضوع له[6] وغيره معًا في الكناية، فتندرج في الحقيقة فلا تخرج عن حدودها، ويصحّ تقييده[7] للحقيقة في بعض المواضع بـ"التي ليست بكناية". وعلى هذا[8] يقال:[9] "الكناية مستعملة في مجموع"،[10] وذلك ظاهر،

---

١ ب ل – في استعمال واحد، صح في هامش ب.

٢ وفي هامش ش ب ل: ولا منع عن تعدّد المعاني في استعمال واحد للفظ واحد إذا لم يكن المتعدّد مقصودًا أصليًّا، بأن يكون البعض مقصودًا أصالةً والبعض الآخر تبعًا له، «منه».

٣ وفي هامش ش ب ل: لأنّ الدلالة الوضعيّة لا بدّ فيها من الوضع للمراد إمّا له، وإمّا لملزومه، أو لازمه، أو للمجموع المركّب منه ومن غيره. وإنما اقتصرنا على ذكر الملزوم في الأصل وزدنا اللازم في الحاشية، لأنّ الكلام في الأصل في المجاز، وفي المجاز الانتقال من الملزوم إلى اللازم اتفاقًا من السكاكي وصاحب **الإيضاح**، وأمّا في الحاشية الكلام في الدلالة بواسطة الوضع، والدلالة بالوضع إمّا على ما وضع له أو على جزئه أو على لازمه اتفاقًا، أو على ملزومه على مذهب السكاكي، بناءً على أنّ الانتقال في الكناية عنده من اللازم إلى الملزوم، على عكس المجاز. وأمّا عند الخطيب ففيهما معًا الانتقال[(1)] من الملزوم إلى اللازم، «منه». | [(1)] ش ب – الانتقال.

٤ هو عليّ بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني الحنفي (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م)، فيلسوف ومن كبار العلماء بالعربية، ترك السيد الشريف آثارًا تربو على الستين، ومعظم آثاره حواشٍ وشروح وتعليقات في علم الكلام والفقه والنحو والصرف والبلاغة والهيئة والتصوف. ومن مؤلفاته: **كتاب التعريفات**، **حاشية على المطوّل**، **المصباح في شرح المفتاح**، **رسالة في فنّ أصول الحديث**، **شرح السراجية في الفرائض**، **وشرح المواقف العضدية**. ولمزيد من المعلومات حول حياته انظر: **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١/١٩٣، ٣٤٦، ٤٤٨، ٧٢٠، ٨٥١؛ ٢/١١٧٧؛ **الفوائد البهيّة** للكنوي، ص ١٢٥–١٣٤؛ Brockelmann, *GAL*, II, 280-81; *GAL Suppl.*, II, 305-306; Gümüş, "Cürcânî, Seyyid Şerîf", s. 134-36.

٥ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي، «منه».

٦ ش – منه قال الشريف إنه قد صرح بأنه يراد المعنى الموضوع، صح في الهامش.

٧ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي.

٨ وفي هامش ش ب ل: أي: على هذا النقل، «منه».

٩ وفي هامش ش ب ل: أي: في توجيه كلام السكاكي، «منه».

١٠ وفي هامش ش ب ل: أي: مجموع المكنيّ به والمكنيّ عنه معنى واحد، وإنْ تركّب من جزئين، وذلك لا ينافي وحدة المعنى ولا يقتضي تعدّده، «منه».

ويقال أيضًا: / إنها[1] مستعملة في كلّ واحد منهما،[2] لكونه داخلًا في الغرض الأصلي،[3] ولا استحالة[4] في كون أحد جزئَيِ الغرض الأصليّ وسيلةً إلى الجزء الآخَر».[5] [٦ظ]

ثم قال:[6] «وأنت تعلم أنه قد لا يقصد بالكناية معناها الموضوعُ له أصلًا،[7] كما في قولك لمن لا نِجَادَ[8] له: "طَوِيلُ النِّجَادِ" قصدًا إلى طول قامته».[9]

وقال:[10] «فالأَوْلَى أنْ يقتصر في الكناية على جواز إرادة المعنى الموضوع له،[11] لعدم وجوب القرينة المانعة عن إرادته في الكناية، بخلاف المجاز فإنّ هذه القرينة واجبةٌ فيه، وحينئذ يجعل الكناية قسمًا ثالثًا على حِدَةٍ».[12]

وفي هذيْنِ القولَيْنِ[13] بحثٌ، لأنّ السكاكي لم يُرِدْ بإرادة المعنى وغير المعنى معًا في الكناية أنهما معًا مرادان فيها في استعمال واحد في زمان واحد،[14] بل أراد أنّ إرادة المكنيّ به تجامع إرادة المكنيّ عنه في لفظ الكناية، ولو في استعمالين، أي: يراد بها في استعمالٍ أحدُهما، وفي استعمالٍ آخرَ الآخرُ، فمعية إرادَتَيِ المعنيَيْنِ في الكناية ثبوتُ كل منهما بدلًا عن الأخرى فيها، بأن يكون[15] الثابت فيها أبدًا في استعمال واحد ليس إلّا إحدى الإرادَتيْنِ.

---

١ وفي هامش ش ب ل: أي: الكناية، «منه».

٢ وفي هامش ش ب ل: أي: المكنيّ به والمكنيّ عنه، «منه».

٣ وفي هامش ش ب ل: أي: المجموع، «منه».

٤ وفي هامش ش ب ل: قوله "ولا استحالة..." إلخ جواب دخل مقدّر، وهو أنّ كون الموضوع له الذي هو المكنيّ به وسيلةً إلى المكنيّ عنه ينافي كونه داخلًا في الغرض الأصليّ الذي هو كل منهما معًا، أي: مجموعهما، بناءً على أنّ الأصالة في القصد لا تجامع الآلية للمقصود الأصليّ، «منه».

٥ وفي هامش ش ب ل: فإن قلتَ: إذا كان مآل الوجه الثاني كون المستعمل فيه المجموع،(1) فما الفرق بينهما؟(2) قلتُ: في الأوّل الاستعمال في المجموع الإجماليّ، فلا تلاحظ الأجزاء إلّا إجمالًا، وفي الثاني تلاحظ تفصيلًا، «منه». | (1) ش + المجموع؛ (2) ش ب – بينهما؛ ل – بينهما، صح في الهامش. | **المصباح في شرح المفتاح** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٥٨٠.

٦ وفي هامش ش ب ل: أي: الشريف.

٧ وفي هامش ش ب ل: وحينئذ تكون الكناية مندرجةً فيما يكون المراد غيرَ(1) المعنى فقط، الذي هو المجاز، فيحتاج في الفرق إلى اعتبار القرينة في المجاز، دون الكناية، وكذا تكون الكناية حينئذ خارجةً عن الحقيقة لأنها لم يرد معناها أصلًا، «منه». | (1) ب: عين.

٨ النجاد: حمالة السيف.

٩ **المصباح في شرح المفتاح** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٥٨٠.

١٠ وفي هامش ش ب ل: أي: الشريف.

١١ وفي هامش ش ب ل: كما فعله الخطيب في الإيضاح والتلخيص، «منه».

١٢ وفي هامش ش ب: كما فعله الخطيب، «منه». | **المصباح في شرح المفتاح** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٥٨٠–٥٨١.

١٣ وفي هامش ش ب ل: أي: المنقولين بعد قولنا "ثم قال"، «منه».

١٤ وفي هامش ش ب ل: قيّد بوحدة الزمان كيلا يحمل وحدة الاستعمال على كون اصطلاح المستعمل واحدًا، وإنْ كان الإطلاق غير مرة واحدة، «منه».

١٥ ل: كان.

[٧و] لا يقال «اجتماع الإرادتين للمعنى وغيره على هذا المعنى يجوز في المجاز / أيضًا،[١] فإنّ لفظ "الأسد" كما يراد به تارةً الرجل الشجاع مجازًا، يراد به تارةً أخرى الحيوان المفترس حقيقةً». لأنّا نقول: "لفظ المجاز ملزومُ قرينةٍ مُعانِدةٍ لإرادة المعنى"، فلفظ "الأسد" لا يكون لفظَ المجاز ما لم يَصْحَبْ بما يمتنع معه إرادة المعنى منه، ومعلوم أنّه مع تلك القرينة لا يُراد به المعنى، بل يراد به المعنى[٢] مجرّدًا عن تلك القرينة المانعة عن إرادته، فلا يكون حينئذ لفظ المجاز بعينه، بخلاف لفظ الكناية فإنّه ليس ملزومًا لما يمنع إرادة المعنى، فيكون ما يراد به المعنى منه بعينه ما يراد به غيره منه، فافترقا.[٣]

لا يقال "إذا كان لفظ الكناية المستعملُ في المكنيّ عنه تارةً والمستعملُ في المكنيّ به أخرى واحدًا"، فكيف يحمل في أحد الاستعمالَيْنِ على المكنيّ به وفي الآخر على المكنيّ عنه مع أنّ الترجيح مع الموضوع له، لكونه أصلَ المعنى الذي جُعِلَ اللفظُ له، ولذلك لا يحمل اللفظ على المجاز ما لم يتعذّر الحقيقة. لأنّا نقول: إنما يَرِدُ هذا لو لم يكن مع لفظ الكناية ما يفيد به إرادة المكنيّ عنه منه، وليس كذلك، فإنّ معه ما يفيد ذلك لكن بدون أن يمنع[٤] عن إرادة المكنيّ به منه، كما يمنع ما يكون مع المجاز عن
[٧ظ] إرادة المعنى. فالمجاز والكناية / يشتركان في أنّ في كلّ منهما ما يدلّ على إرادة غير المعنى قطعًا، ويفترقان في أنّ في المجاز مع ما يدلّ على إرادة غير المعنى ما يدلّ على عدم إرادة التمعنى، وفي الكناية بخلافه.[٥]

لا يقال "إذا استعمل لفظ الكناية في غير المعنى وحدَه يصدق عليه حدّ المجاز على ما ذكره السكاكي" حيث قال: "اللفظ المستعمل إمّا أنْ يراد به معناه وحده،[٦] وهو الحقيقة التي ليست بكناية، أو يراد به غير معناه وحده، وهو المجاز"، لأنّا نقول: معنى الإرادة وحده أنْ لا يراد به غير ذلك الواحد المراد من حيث هو هو،[٧] فلفظ الكناية

---

١ وفي هامش ش ل: أي: كالكناية، «منه».

٢ وفي هامش ش ل: أي: الموضوع له.

٣ وفي هامش ش ب: أي: المجاز والكناية، «منه».

٤ وفي هامش ش ب: أي: ما يكون مع لفظ الكناية، «منه».

٥ وفي هامش ش ب ل: أي: ليس مع لفظ الكناية ما يدل على عدم إرادة المعنى مع ما[(١)] يدل على إرادة غير المعنى، «منه». | [(١)] ش: ما. | وفي هامش ش ب ل: ولكن بعد كون غير المعنى مرادًا في الكناية لا يحمل اللفظ على إرادة المعنى أيضًا، إذ القانون أنْ لا يراد باللفظ الواحد في استعمال واحد[(١)] أكثر من معنى واحد، وقد مرّ ذلك فتدبر، «منه». | [(١)] ش – في استعمال واحد.

٦ ل – وحده، صح في الهامش.

٧ وفي هامش ش ب ل: أي: من حيث إنّ اللفظ ذلك اللفظ، «منه».

من حيث هو هو[1] يراد به غير المكنيّ عنه، أعني: المكنيّ به الذي هو الموضوع له، وليس لفظ المجاز من حيث هو هو يراد به الموضوع له، لِمَا علمت مِنْ أنّه ملزومُ قرينةٍ مُعاندةٍ لإرادة المعنى، بخلافها.[2]

فبهذا الذي ذكرنا اندفع أيضًا السؤال بلزوم اندراج لفظ الكناية في الحقيقة التي ليست بكناية إذا أريد به المعنى فقط، لأنّ معنى إرادة المعنى فقط[3] في الحقيقة المجردة التي ليست بكناية أنْ لا يراد بها غير المعنى من حيث هو هو،[4] وليس لفظ الكناية ممّا لا يراد به إلّا المعنى، فإنه يراد به غير المعنى كما يراد به المعنى.

فتَرَدُّدُ الكناية بين المعنى / وغير المعنى على سبيل منع الخلوّ عنهما معًا، دون [٨و] منع الجمع[5] بينهما،[6] وعدمُ تردّد الحقيقة المجردة التي ليست بكناية بينهما بأنْ تختصّ بالمعنى، وعدمُ تردّد المجاز أيضًا بينهما بأنْ يختصّ بغير المعنى، يفيدك[7] الفرق بين تلك المعاني، فتدبّر.

وأمّا البحث في القول الثاني، وهو قوله:[8] "فالأَوْلَى أنْ يقتصر في الكناية على جواز الإرادة"،[9] "وتجعل قسمًا ثالثًا" فهو أنّ المعنى كما لا يراد فيمن لا نِجَادَ له، بل يراد طول القامة وحده، كذلك لا يجوز إرادة المعنى في حقِّه.[10]

فإنْ قلتَ: "يجوز في حق[11] غيره إرادة المعنى مع إرادة غيره" قلتُ: كذلك يجتمع الإرادتان فيمن له نِجَاد، على أنّا نقول: يُحمل لفظ الكناية على المجاز حيث يمتنع المعنى لاندراجه حينئذ في حدِّ المجاز، فكما لا امتناعَ في كون اللفظ الواحد مجازًا

---

١ وفي هامش ش ب ل: أي: من حيث إنّه ذلك اللفظ، لا من حيث إنّه لفظُ الكناية من حيث إنّه لفظ الكناية ومن حيث كني به عن غير معناه، فإنّه بهذا الاعتبار لا يراد به المعنى، «منه».

٢ وفي هامش ب ل: كناية.

٣ ش – لأنّ معنى إرادة المعنى فقط.

٤ وفي هامش ش ب ل: أي: من حيث إنّ ذلك اللفظ ذلك اللفظ، «منه».

٥ وفي هامش ش ب ل: أي: بالنسبة إلى لفظ الكناية، ولو بدلًا، «منه».

٦ منع الخلو ومنع الجمع من أقسام القضية الشرطية المنفصلة، والقضية الشرطية المنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معًا أو في الصدق فقط أو في الكذب فقط. فإن كان الحكم فيها بالتنافي في الكذب فقط فهي مانعة الخلوّ، وإن كان الحكم فيها بالتنافي في الصدق فقط فهي مانعة الجمع. **التعريفات** للسيد الشريف الجرجاني، ص ١٩٦.

٧ خبر لـ"فتردد...".

٨ وفي هامش ش ب ل: أي: قول[1] الشريف. | [1] ش ب – قول.

٩ وفي هامش ش ب ل: أي: على جواز[1] إرادة المعنى، «منه». | [1] ش ل: جواز.

١٠ ب + غيره، صح في الهامش.

١١ ب – حق، صح في الهامش.

من نوعَيْنِ باعتبارَيْن، كالْمِشْفَرِ والْمَرْسِنِ في شفة الإنسان وأنفه، حيث كان[1] استعارةً باعتبار التشبيه، ومجازًا مرسلًا باعتبار الإطلاق والتقييد، فكذا لا امتناعَ في كون اللفظ الواحد مجازًا وكنايةً باعتبارَيْنِ، ففيما امتنع المعنى[2] مجازٌ في غيره، وفيما أمكن المعنى[3] كنايةٌ عن غيره.[4] وهذا كما ذكره علماء الأصول مِنْ أنّ:[5] "اِعْتَدِّي وَاسْتَبْرِي" في المدخولة[6] [٨ظ] / كنايةٌ عن الطلاق الملزوم للاعتداد في حقِّها، لتصوّر الاعتداد في حقِّها، وفي غير المدخولة مجازٌ فيه،[7] لعدم تصوّر الاعتداد فيها.[8]

ويمكن الجواب عن هذا البحث بأنّ المراد بجواز الإرادة فيمن لا نِجَادَ له الجوازُ والإمكانُ بالنظر إلى إمكان النجاد له في الاستقبال، فالآن يمكن إرادة[9] طول النِّجَادِ فيمن لا نِجَادَ له، وإنْ لم يكن الإرادة في الآن، بل في الاستقبال، لأنّ الوجود في الاستقبال يمكن الآن، وإنْ لم يكن الوجود الآن.[10]

[أقسام الاستعارة عند السكاكي]

وأمّا تقسيم الاستعارة على ما اختاره صاحب المفتاح فإلى قسمين:[11] مصرّحة، ومكنيّة،[12] لأنها عبارة عن استعمال أحد طرفَيِ التّشبيه في الطرف الآخر مع تركه في الذكر وامتناع إرادة المعنى من الطرف المذكور، مدّعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفًا وغَيْرَهُ.[13]

فإنْ ذُكِرَ[14] المشبَّه به وأريد به[15] المشبَّه مع تركِ ذكره مدّعيًا أنّه المشبَّه به، لا غيرُه،

---

١ وفي هامش ش ب ل: أي: كلّ من المشفر والمرسن،(١) «منه». | (١) ش: من الشفة والمشفر.

٢ وفي هامش ش ب ل: أي: الموضوع له، «منه».

٣ وفي هامش ل: أي: الموضوع له، «منه».

٤ وفي هامش ش ب ل: فعلى هذا يكون "طويل النجاد" كنايةً فيمن له نجاد لإرادة المعنى مع إرادة غيره، ومجازًا فيمن لا نجاد له لانتفاء إرادة المعنى على أصل السكاكي، كما يكون الكناية مجازًا عند امتناع المعنى على قول من اكتفى بجواز إرادة المعنى في الكناية، «منه».

٥ ب – أن، صح في الهامش.

٦ وفي هامش ش ب ل: أي: في المرأة(١) المدخولة. «منه». | (١) ل: المرأة.

٧ ل: مجاز عنه.

٨ **بدائع الصنائع** لعلاء الدين الكاساني، ١١٢/٣.

٩ ش – إرادة، صح في الهامش.

١٠ ل – ويمكن الجواب عن هذا... لم يكن الوجود في الآن، صح في الهامش.

١١ وفي هامش ش ب ل: أي: بالقسمة(١) المعنويّة، فإنّ غيره أيضًا يُقَسِّمُ الاستعارةَ إليهما، لكن ليس باعتبار المعنى العامّ، بل باعتبار ما يطلق عليه لفظ الاستعارة، «منه». | (١) ل: القسمة.

١٢ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٨٢.

١٣ أي: غيرَ متعارفٍ.

١٤ وفي هامش ل: أي: بعد هذا المعنى العامّ فالاستعارة تنقسم إلى قسمين، فإن ذكر... إلخ، «منه».

١٥ ش – به.

وامتناعِ إرادة معناه من لفظه، يسمي استعارةً مصرّحةً، كقولك "رأيت[1] أسدًا يرمي" أو "في الحمّام". وإنْ ذُكِرَ المشبَّه وأريد به المشبَّه به المتروك مع ذكرِ بعض لوازمه معه، وادّعاءِ كونه المشبَّه به، لا غيرَه،[2] / يسمى استعارةً مكنيّةً، كقولك: "أظفار الْمَنِيَّةِ[3] نَشِبَتْ بفلانٍ" أو "المنيّة أَنْشَبَتْ أظفارَها بفلانٍ"، فالمنيّة مكنيّة، والأظفار تخييليّة عنده.[4] [٩و]

أُورِدَ عليه[5] أنّ المراد بالمنيَّة هو الموت قطعًا، لا الأسدُ المشبَّه به، فلا يصحّ جعله[6] المنيةَ استعارةً مكنيّةً مندرجةً في المجاز، ولم[7] يُرَدْ بها غير معناها. فأجيب بأنّ المنية وإنْ أُريد بها الموت لكن بادّعاء كونها من السِّباع، فهي وإنْ كانت مشبَّهًا حقيقةً، لكنها مشبَّه بها ادّعاءً، فصدق[8] أنه أُريد بالمنيةِ[9] المشبَّهِ السبعُ المشبَّهُ به.

ورُدَّ هذا الجواب بأنَ دعوى اتّحادِ المشبه بالمشبه به كما لا يجعل الرجلَ المشبَّهَ بالأسد أسدًا،[10] ولذلك لم يكن الأسدُ حقيقةً فيه، كذلك لا يجعل المنيةَ المشبّهةَ بالسَّبُعِ سَبُعًا، فلا تكون المنية غيرَها، بأنْ تكون سَبُعًا مغايرًا للموت، كما لم يكن الرجل شيئًا مغايرًا له، بأنْ يكون أسدًا.[11]

ورُدَّ عليه بأنّ عدمَ كون الرجل ما وُضِعَ له لِلفظ الأسد بادّعاء الأسدية له وعدمَ كون الأسد حقيقةً فيه لا يدلّ على عدم كون المنية، أعني: الموتَ، غيرَ ما وُضِعَ له المنية، أعني: السَّبُعَ، / وعلى عدمِ[12] كونها مجازًا فيها، لأنّ الحقيقةَ وجوديّةٌ[13] فلا يكفي [٩ظ]

---

١ ل – رأيت، صح في الهامش.

٢ ب ل: غير.

٣ وفي هامش ل: أي: الموت.

٤ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي. | وفي هامش ش ب ل: وأمّا عند غيره فالمنية ليست مكنيّة، بل المكنيّة عند السلف لفظ السبع المرموز إليه بالأظفار، وعند صاحب الإيضاح تشبيه المنية في النفس بالسبع مع إضافة خاصّة السبع إلى المنية. وكذا التخييليّة عند السكاكي نفس الأظفار، وعند السلف وصاحب **الإيضاح** نسبة الأظفار نسبةً مجازيّةً. فالتخييليّة عند السكاكي مجاز لغويّ في معنى الكلمة، لكنّه توهّميّ، لا تحقيقيّ حسًّا أو عقلًا، وعند غيره من السلف وصاحب الإيضاح التخييليّة مجاز عقليّ في نسبة الأظفار إلى المنية[(١)] «منه». | [(١)] ل + وسيأتي.

٥ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي.

٦ وفي هامش ش ب: أي: السكاكي.

٧ وفي هامش ش ب ل: أي: والحال...

٨ وفي هامش ش ب ل: ولو بالادعاء، «منه».

٩ ش ب + التي هي.

١٠ وفي هامش ش ب ل: أي: ولو جعله أسدًا لكان الأسد حقيقةً في الرجل، لا مجازًا، وليس كذلك، «منه».

١١ وفي هامش ش ب ل: وملخّص الكلام أنّ المركب من الداخل والخارج خارجٌ، لا داخل، فالمنية مع الأسد الخارج عنها خارج عن المنية، فيكون المنية مع الأسد غير ما وضع له المنية، فيكون المنية مجازًا فيها مع اعتبار الأسد معها، والرجل مع الأسد لا يكون أسدًا حتى يكون الأسد فيه حقيقة لعدم دخول الخارج، «منه».

١٢ ل: وعدم، صح في الهامش.

١٣ وفي هامش ش ب ل: لأنها استعمال فيما وضع له، «منه».

في كون الرجل عينَ الأسد ادّعاءُ الأسديّة له،[1] والمجازَ عدميٌّ فيكفي في كون المنية غيرَها ادّعاءُ السبعيّة لها.[2]

فالحاصل أنّ المنية البارزة في صورة السَّبُعِ غيرُ المنية، أي: الموت، من حيث إنها موتٌ مجرّدةٌ عن اختراع هيئة السَّبُعِ وما له من اللوازم لها، ولو باعتبار،[3] فالمنية مع صورة السبع مغايرة لها، لا معها، ولو اعتبارًا، لا بالذات لتصور مغايرة عين الشيء لذلك الشيء بالاعتبار.

[أقسام الاستعارة المصرحة عند السكاكي]

ثم الاستعارة المصرّحة تنقسم عند السكاكي إلى تصريحيّة تحقيقيّة وإلى تصريحيّة تخييليّة وإلى تصريحيّة محتملة لهما.[4] لأنّها إنْ استعملت في المشبّه المتحقّق إمّا تحقّقًا حسّيًا أو تحقّقًا عقليًّا فاستعارةٌ تصريحيّةٌ تحقيقيّةٌ، كما في "رأيت أسدًا يرمي"،[5] أي: رجلًا شجاعًا كالأسد، أو "شمسًا يتبسم"، أي: إنسانًا كالشمس في حسن الطَّلْعَةِ، وكما في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة، ٦/١][6] أي: الدينَ القيّم الذي هو كالصراط المستقيم في اهتداء صاحبه وعدم ضلاله عن مرامه.[7]

وإنْ استعملت[8] في المشبّه الذي لا تحقّق له، لا حسّيًا ولا عقليًّا، بل هو صورة وهميّة / محضة، فاستعارةٌ تصريحيّةٌ تخييليّةٌ، كما في "أظفار المنيَّة ومخالبها"، فإنّ شيئًا من الأظفار والمخالب المضافة إلى المنيَّة لم يستعمل في المحقّقة منهما، بل إنما استُعمل[9] [١٠و]

---

١ وفي هامش ش ب ل: لأنّ اعتبار الداخل، أعني: الأسد ههنا، مع الخارج، أعني: الرجل ههنا، لا يجعل الخارج داخلًا، لأنّ في دخول المركّب لا بدّ من دخول كل جزء منه في الشيء المدخول فيه، أي الأسد، «منه».

٢ وفي هامش ش ب ل: لأنّ اعتبار الخارج، أعني: الأسد، مع الداخل، أعني: المنية، يجعل المنية الداخلة خارجةً عن المنية، فيكون المنية غيرَها مع اعتبار الأسديّة معها، «منه».

٣ وفي هامش ش ب: أي: ولو كان تلك المغايرة لا بالذات، بل بالاعتبار، «منه».

٤ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٨٢.

٥ وفي هامش ش ب ل: وهذا مثال المتحقّق حسًّا، «منه».

٦ وفي هامش ش ب ل: وهذا مثال المتحقّق عقلًا، «منه».

٧ وفي هامش ش ب ل: ثمّ الاستعارة التحقيقيّة التي تحتمل تحقّق المشبَّه المراد حسًّا وعقلًا قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ﴾ [النحل، ١١٢/١٦] فإنّه إن أريد باللباس تغيّر اللون الحاصل عند الجوع والخوف كانت الاستعارة تحقيقيّةً حسيّةً، وإن أريد[(1)] باللباس الضرر الحاصل عند الجوع والخوف كانت الاستعارة تحقيقيّةً عقليّةً، ثم هو أبلغ من الأول، لكون الإذاقة في محزها حينئذ لما أنّه يقال: "أذاقه البؤس والضرّ"، «منه». | [(1)] ش – أريد.

٨ وفي هامش ش ب: أي: الاستعارة، «منه».

٩ ب: استعملا؛ ل: استعملتا.

في المتوهّمة منهما، فإنه لَمّا شبّه المنيَّة بالسبع في إهلاك النفوس بالقهر من غير تفرقةٍ بين نفّاع وضرّار أخذ الوهمُ في تصويرها بصورة السبع واختراع ما للسبع لها من الأظفار والمخالب، فأطلقنا على المتوهّمة منهما الشبيهة بالمحقّقة منهما التي وضعنا لها.

فالاستعارة التخييليّة عنده[١] قسم من المجاز اللغويّ الراجع إلى معنى اللفظ،[٢] لا إلى نسبة معناه كما ذهب إليه عبد القاهر وصاحب الإيضاح، حيث بيّنّا[٣] أنْ لا مجازَ في معنى الأظفار لغةً، بل المجاز في نسبتها إلى المنيَّة التي ليست هي لها عقلًا، بل إنما يجعلها للسبع فقط.[٤]

[المجاز العقليّ عند السكاكي]

ثم اعلمْ أنّ السكاكي ليس عنده مجاز عقليّ مقابل للمجاز اللغويّ، وإنْ فسّره في المفتاح،[٥] بل هو عنده راجع ومردود إلى الاستعارة بالكناية.[٦] فعنده أريد بـ"الربيع" في "أَنْبَتَ الربيعُ البقلَ" الفاعلُ المختارُ بقرينة نسبة الإنبات الذي هو خاصّة الفاعل المختار إليه، كما أريد بالمنية السبع بقرينة نسبة الأظفار إليها، فكما أنّ المنية مشبّهة بالسبع فكذا الربيع مشبّه بالفاعل المختار في تعلّق وجود الفعل بهما، فذُكِرَ المشبّه / فيهما وأريد المشبّه به بقرينة نسبة خواصّ المشبّه به إليه من الأظفار والإنبات. [١٠ظ]

---

١ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي.

٢ ش – اللفظ.

٣ وفي هامش ش ب ل: أي: عبد القاهر وصاحب الإيضاح، «منه».

٤ وفي هامش ش ب ل: وإنْ استعملت الاستعارة في المشبّه المتروك الصالح للحمل مِنْ وجهٍ على ما له تحقّق ومِنْ وجهٍ على ما لا تحقّق له فالاستعارة محتملة للتحقيقية والتخييلية، كما قال[(١)] "صحا القلبُ عن سلمى وأقصر باطله وعري أفراس الصبى ورواحله"، قال الشاعر ذلك[(٢)] مرادًا بأفراس الصبا ورواحله الآلات والأدوات المتخيلة للصبا أو دواعي النفس المتحقّقة في الخارج الشبيهتين بالأفراس والرواحل المحقّقين[(٣)] لِمَنْ قضى حاجته من الحجّ أو التجارة فاهملهما، فعلى الأول تخييليّة، وعلى الثاني تحقيقيّة، «منه». | [(١)] ش: أي الشاعر؛ [(٢)] ش ب – قال الشاعر ذلك؛ [(٣)] ل: المحققة. | وفي هامش ش ب ل: وقد جعل صاحب المفتاح من التصريحيّة المحتملة للتحقيقيّة والتخييليّة قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل، ١١٢/١٦] بأنْ يراد باللباس تغيّر اللون الحاصل عند الجوع والخوف،[(١)] أو يراد به ما يشبّه لباس الشخص اللابس الضارّ المجدّ فيما هو بصدده الذي يشبّه به الجوع والخوف،[(٢)] فأريد هو منه على طريق الاستعارة المكنيّة. فقال بعض المحقّقين: فالأولى مِنْ جعلِ اللباس تخييليّةً جعلُه من قبيل إضافة المشبه به إلى المشبه، كلُجَيْنِ الماءِ، فالمعنى: أحاطت الجوع والخوف بهم كإحاطة اللباس باللابس. ثم وجه الأولويّة أنّ التخييل في المكنيّة لا بدّ أن يكون مما له مدخل في وجه الشبه، واللباس لا دَخْلَ له في إضرار الشخص المضرّ جدًّا الذي هو وجه الشبه بين الجوع وذلك الشخص، «منه». | [(١)] ش ب – الخوف؛ [(٢)] ش – الخوف.

٥ وفي هامش ش ب ل: وكان تفسيره على رأي السلف، لا على رأيه، أي: على قولهم تفسيره هذا، «منه».

٦ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥١١.

ورَدَّ عليه[1] صاحبُ الإيضاح بوجوه،[2] منها: أنّه لو أريد بالعيشة في ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[3] صاحبُها، كما ذكرت، كان المعنى "صاحب العيشة في صاحب العيشة".[4] وأمثال[5] ذلك من المفاسد المبنيّة على أنْ يراد بالمشبّه[6] في المكنيّة المشبّه به حقيقةً، كما هو الظاهر من كلام السكاكي، ولم يُرِدْ[7] ما هو ظاهره،[8] بل أراد أنّ المشبّه في المكنيّة مستعمل في المشبّه به ادعاءً وهو المشبّه حقيقةً، فلا يلزم أنْ يكون صاحبُ العيشة في صاحبها، ولا غيره من سائر المفاسد المذكورة في موضعه.[9]

لا يقال يُرَدُّ عليه[10] أنّ تصريحه بأنّ المراد بالأظفار مثلًا الأظفار[11] المتوهّمة الشبيهة بالمحقّقة تنصيصٌ على أنّ[12] المجاز العقليّ فيه استعارة تصريحيّة تخيليّة، لا مكنيّة مقابلة لها.[13] ومذهبه[14] أنّ المجاز العقليّ أينما كان مردودٌ إلى الاستعارة[15] المكنيّة. لأنّا نقول معنى كلام السكاكي: أنّ كلّ كلام فيه مجاز عقليّ على قول السلف فعندي[16] فيه استعارة مكنيّة، وإنْ لم تكن المكنيّة عندي ما جعلوه مجازًا عقليًّا. فالمكنيّة في "أَنْبَتَ الرَّبِيعُ" الربيعُ، والإنبات قرينة، وفي "أظفار المنية" المنيةُ، والأظفار / قرينة وتخييل. لكن [١١و] يردّ عليه[17] أنه كان عليه[18] أنْ يجعل الإنبات كالأظفار للمتوهّمة، ولم يجعله.[19]

---

١ وفي هامش ب ل: أي: السكاكي.

٢ **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ص ٤٣ – ٤٤.

٣ ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة، ٢١/٦٩].

٤ فقد اختلف السكاكي والقزويني في مسألة المجاز العقلي، فمن مظاهر هذا الاختلاف هو أن السكاكي قد ذكر المجاز العقلي في علم البيان في مبحث المجاز، وأن القزويني قد ذكره في علم المعاني في مبحث الإسناد، لأن المجاز العقلي على رأي السكاكي كلام، وعلى رأي القزويني إسناد، فتعريف القزويني «المجاز العقلي: هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو بتأول» أخص من تعريف السكاكي للمجاز العقلي: «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع». **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥٠٣–٥١١؛ **الإيضاح في علوم البلاغة** للقزويني، ص ٣١–٣٥. ولمزيد من المعلومات حول المجاز العقلي فانظر هذه المقالة: Şensoy, "Belâgat Geleneğinde Aklî Mecâz Tartışmaları", s. 1-37.

٥ ش ب + ومنها.

٦ ل – بالمشبه، صح في الهامش.

٧ وفي هامش ش ب ل: حال.

٨ وفي هامش ش ب: لأنّ في الخروج عن الظاهر سعة، «منه».

٩ ل – المذكورة في موضعه.

١٠ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي.

١١ ل – الأظفار؛ ل + هو.

١٢ ل: بأنّ.

١٣ وفي هامش ش ب ل: أي للتصريحية التخيلية.(١) | (أ) ل: والتخيلية.

١٤ وفي هامش ش ب: السكاكي.

١٥ ل – الاستعارة.

١٦ وفي هامش ش ب ل: السكاكي.

١٧ وفي هامش ش ب: السكاكي.

١٨ وفي هامش ش ب: أي: على السكاكي.

١٩ وفي هامش ل: اعلم أنّ للاستعارة أقسامًا كثيرةً، والتي يحتاج الفاضل إلى كمال معرفتها وتحقيق امتياز بعضها عن بعض من سائر الأقسام أربعة: ≺

[الاستعارة التبعيّة عند السكاكي]

ثم اعلمْ أنّ السكاكي، كما لا يقول بالمجاز العقليّ ويَرُدُّهُ إلى الاستعارة بالكناية، لا يقول أيضًا بالاستعارة التبعيّة[1] التي أَتْبَعَهَا السلفُ فيما عَدَا أسماء الأجناس والمصادر

التحقيقيّة والتبعيّة والمكنيّة والتخيّليّة. والأربعة من أقسام المجاز، خلافًا لبعض المحقّقين في الأخيرة، ولصاحب التلخيص في الأخيرتين، كما سنبيّنه إن شاء الله تعالى. فنقول: المجاز المفرد: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينته عدم إرادته، ولا بدّ من العلاقة، فإن كانت غير التشبيه يسمى مجازًا مرسلًا، لأنه أرسل عن قيد التشبيه، وإن كانت هي التشبيه تسمى استعارة. فالتحقيقيّة: هي أن يستعار اسم المشبه به للمشبه ويحذف المشبه ويطلق المشبه به عليه مع القرينة، نحو "رأيت أسدًا يرمي". والتبعيّة: هي أن يكون المستعار غير اسم جنس، بل كان فعلًا، نحو "نطقت الحالُ"، أو ما اشتقّ منه، نحو "الحال ناطقةٌ" ونحوه، أو حرفًا نحو "اللام" في قوله تعالى ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص، ٨/٢٨]. وإن كان اسمَ جنسٍ نحو "أسد" فتسمى استعارة أصليّة في مقابلة التبعيّة. وقد أنكر السكاكي الاستعارة التبعيّة وجعلها قرينة المكنيّة تقليلًا للأقسام. وأمّا المكنيّة ففي تحقيق معناها ثلاثة أقوال: الأول هو قول المتقدّمين، وعليه صاحب الكشاف، وقال التفتازاني: إنه الأصوب، وهو أن الاستعارة بالكناية هي اسم المشبه به المذكور كناية، لا صريحًا، نحو "أنشبت المنية أظفارها"، فالاستعارة في المشبه به الغير المصرّح وهو السبع المكنيّ عنه بذكر شيء من لوازمه وهو الأظفار، ولا يلزم أن يكون قرينتها تخييليّة، بل قد يكون تحقيقيّة، فعلى هذا القول لا لازمة بينهما، كما قرّره صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة، ٢٧/٢]. والثاني وهو قول صاحب المفتاح، أنّها اسم المشبه المستعمل في المشبه به، على عكس التصريحيّة، كالمنيّة المراد بها السبع ادعاء بجعله مرادفًا لاسم السبع وادعاء أنّ أفراده قسمان: متعارف وغير متعارف بقرينة إضافة الأظفار إليها. فالتخييليّة لا توجد بدون المكنيّة عنده في الكلام الفصيح، وأمّا المكنيّة فقد توجد بدونها مطلقًا، كما حقّقه في المختصر، وقد أوّله التفتازاني بأنّ قوله إنها المنية على حذف مضاف، أي: ذكر المنية، وأرجعه إلى القول الأوّل. واعلم أنّ المجاز العقليّ قسم من الاستعارة بالكناية، فعنده نحو "أنبت الربيع البقل" استعارة بالكناية أيضًا، وليس مجازًا عقليًّا. والثالث وهو مذهب صاحب التلخيص، أنّها التشبيه المضمر في النفس، فكل من لفظ المنية والأظفار في البيت مستعملتان في معناهما الحقيقيّان، ليس مجازًا، والاستعارة إنّما هي تشبيه المنية بالسبع المضمر في النفس، ويجب عنده أن يكون قرينتها تخييليّة، كإثبات الأظفار، فبينهما لازمة لا توجد أحدهما بدون الآخر، وهما عنده أمران معنويّان. وأمّا التخييليّة فقد علمت ممّا تقرّر في المكنيّة غير أنّ صاحب المفتاح يدعي أنّها الأظفار المستعملة في معنى متوهم بمعنى أنّه لمّا شبه المنية بالسبع اخترع الوهم لها من لوازم مثل صوت الأظفار، فأطلق عليه بقيد الأظفار، فيجوز عنده استعمالها بدون المكنيّة. والمحقّقون على أنّها امر عقليّ تجعل الشيء للشيء، كالأظفار للمنية، واليد للسؤال، والزمام للحكم، واللسان للحال ونحوه، والله أعلم. ثمّ إنّ المذهب الراجح في الاستعارة أنّها مجاز لغويّ، قيل عقليّ، واستدلّ له بقوله "قامت تظللني من الشمس نفس أعز عليّ من نفسي قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس"، وقوله "لا تعجبوا من بلى غلالته قد زرّ أزراره على القمر"، فلولا أنّه ادعى له معنى الشمس الحقيقي في البيت الأول، ومعنى القمر الحقيقيّ في الثاني بالتصرف العقليّ لما كان للعجب في البيت الأول والنهي عنه في الثاني. وردّ بأنّ ذلك للبناء، على هذا سمي الشبيه قضاء لحق المبالغة، كما حقّقوه في موضعه، والله أعلم.

[1] **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٨٩-٤٩٣.

من الأفعال وما يشتقّ منها ومن الحروف، وجعلوا الاستعارة في أسماء الأجناس والمصادر أصليّةً، بناءً على أنّ المعتبَرَ في التشبيه فيهما معناهما، وفي الأفعال والمشتقّ منها مصادرُهما، وفي الحروف مُتَعَلَّقُ معانيها، وهو[1] الذي يعبّر[2] عن معانيها به.

وتوضيحه أنّك إذا قلت: "أوجع فلان قتل زيد إيّاه"،[3] أي: ضربه الشديد الشبيه بقتله، كان التشبه بين القتل والضرب نفسِهما، لا بين غيرهما، وكذا إذا قلتَ: "رأيت أسدًا يرمي"، أي: الرجل الشجاع الشبيه بالأسد، كان التشبيه بين الرجل والأسد نفسِهما، لا بين غيرهما. وأمّا إذا قلتَ: "نَطَقَتِ الحالُ" أو "الحالُ ناطقةٌ" بمعنى "دلّت الحالُ" أو "دالّةٌ" لم يكن التشبيه بين نفس "نطقتْ" ونفس "دلّتْ"، ولا بين نفس "الناطق" ونفس "الحال / الدالّة" ابتداءً، بل يكون التشبيه أوّلًا بين الدَّلَالَةِ والنُّطْقِ، بأنْ يشبهَ دلالة الحال [١١ظ] في إيضاح المقصود بنطق الناطق، ويدخلَ هي في جنس النطق بجعلها من أفراده ادعاءً، ثم يطلقَ اسم النطق عليها، ثم بعد ذلك يشتقّ من النطق بمعنى الدلالة "نطقتْ" بمعنى دلّتْ، أو "ناطقٌ" بمعنى دالٌّ، فيسند كلّ منهما إلى الحال، فما لم يجعل النطق بمعنى الدلالة لا يجعل المشتقّ منه فعلًا أو صفةً بمعنًى يشمل معنى الدلالة.

وأمّا توضيح الاستعارة التبعيّة في متعلّقات معاني الحروف على رأي السلف فعلى الإجمال أنْ يقال: إنّ للحروف معانيَ مخصوصةً، هي نِسَبٌ[4] مخصوصةٌ غيرُ[5] مستقلّةٍ بالمفهوميّة،[6] ويعبّر عنها بمفهومات أُخرى هي نِسَبٌ عامّةٌ مستقلّة بالمفهوميّة. وهذه المعاني التي يعبّر بها عن المعاني المخصوصة للحروف هي التي أريد بمتعلَّقات معاني الحروف، وهي عامّة لمعاني الحروف شاملة لها،[7] ونسبة متعلَّقات معاني الحروف إلى معانيها[8] نسبة الأعمّ مطلقًا إلى الأخصّ، كذلك.

فما لم يُتصوّر التشبيه في شيء من المعاني العامّة التي اندرج فيه معنى من معاني [١٢و] الحروف لم يُتصوّر التشبيه في المعنى الخاصّ المندرج / فيه، فكانت الاستعارة في العامّ المندرج فيه الذي هو معنى الاسم أصالةً، وفي الخاصّ المندرج الذي هو معنى الحرف تبعًا له.

---

١ ل – وهو.
٢ ل ش: عبّر.
٣ ش: أوجع فلان قتله زيد إياه؛ ل: أوجع بفلان قتله.
٤ ل – هي نسب، صح في الهامش.
٥ ل – غير، صح في الهامش.
٦ ش: بل نسبًا مخصوصةً غيرَ مستقلّة بالمفهوميّة.
٧ ب: وهي عامة من المعاني الحروف شاملة لها؛ ل: وهي عامة عن معاني الحروف شاملة إياها.
٨ ب: معاني.

وأمّا على التفصيل[1] فبأنْ يقال مثلًا: إنّ معنى اللّام الغرضُ الخاصُّ المندرجُ في الغرض العامّ المتناوِل له، المعبّر به عنه، فيعتبر تشبيه ترتّب غير الغرض المطلق بترتّبه، فيعتبر استعارة الغرض المطلق لترتّب ذلك الغير، فيَسْرِي منه التشبيه والاستعارة إلى الغرض المخصوص الذي هو معنى اللام، فيستعمل فيه اللام الغرضيّة، كما شُبِّهَ ترتّبُ[2] العداوة والحزن على الالتقاط بترتّب التبنّي والمحبّة عليه في قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ[3] ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ[4] لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص، ٨/٢٨]، فإنه يشبه ترتّبَهما[5] عليه[6] بترتّبهما[7] عليه[8] في مطلق الترتّب عليه، فاعتبر استعارة مطلق الترتّب لترتّب العداوة، ثم يسري التشبيه والاستعارة إلى الترتّب الخاصّ الذي هو معنى اللام، فاستعيرت اللام لترتّب العداوة على الالتقاط الذي لم يوضع اللامُ له، بل معناها[9] ترتّب ما هو الغرض في الواقع من الالتقاط، أعني: المحبّة، فاستعملت اللام في غير ما وضعت له بعد استعمال متعلَّق معناها فيه.

وهكذا يعتبر / تشبيه غير الظرفيّة بها، فيعتبر استعارتها له، ثم يسري التشبيه والاستعارة [١٢ظ] إلى الظرفيّة المخصوصة التي هي معنى "في"، فيستعمل هي فيه. وكذا يعتبر[10] تشبيه غير الابتداء به، فيعتبر استعارته له، ثم يسري الاستعارة إلى الابتداء المخصوص الذي هو معنى "مِنْ"، فيستعمل هي فيه. وكذا يعتبر[11] تشبيه غير الاستعلاء به، فيعتبر استعارته له، ثم يسري الاستعارة إلى الاستعلاء المخصوص الذي هو معنى "على"، فيستعمل هي فيه. وكذا يعتبر[12] تشبيه غير البعد به، فيعتبر استعارته له، فيسري التشبيه[13] والاستعارة إلى البعد المخصوص الذي هو معنى "عن"، فيستعمل هي فيه. وعلى هذا فاعتبر البواقي.[14]

فلْنرجع الآن إلى ما نحن فيه من ردّ التبعيّة على مذهب السلف إلى الاستعارة المكنيّة عند السكاكي، فهو يقول: إنّ "الحال" مثلًا في "نطقت الحال" و"الحال ناطقة" استعيرت للإنسان المتكلّم بقرينة نسبة النطق إليها، فقد ذُكِرَ الحال المشبّهة بالإنسان المتكلّم

---

١ وفي هامش ش ب: قوله "وأمّا على التفصيل" عطف على قوله "فعلى الإجمال"، لأنّه في المعنى "أمّا على الإجمال"، «منه».

٢ ب: بترتب.

٣ وفي هامش ب ل: موسى عليه السلام.

٤ وفي هامش ب ل: موسى عليه السلام.

٥ وفي هامش ش ب: أي: العداوة والحزن، «منه».(١) | (١) ب – «منه».

٦ وفي هامش ش ب: أي: على الالتقاط.

٧ وفي هامش ش ب: أي: بترتب التبنّي والمحبّة على الالتقاط، «منه».(١) | (١) ب – «منه».

٨ ل – فإنه يشبه ترتبهما عليه بترتبهما عليه.

٩ ب: لمعناها.

١٠ ل – يعتبر، صح في الهامش.

١١ ش ل – يعتبر، صح في هامش ل.

١٢ ل – يعتبر، صح في الهامش.

١٣ ل – التشبيه.

١٤ ل: وكذا البواقي وعلى هذا فاعتبر.

في إظهار المقصود وأريد بها الإنسان المتكلّم المشبّه به، فكان استعارةً بالكناية.[1]

ويقول: إنّ العداوة والحزن الحَاصِلَيْنِ بعد الالتقاط استعيرا[2] للمحبّة والتبنّي اللذَيْنِ
[١٣و] كان الأخذ لأجلهما بقرينة استعمال اللام / مع العداوة التي حقّها أنْ تستعمل فيما هو الغرض حقيقةً، وهو ههنا المحبّة، فقد استعملت العداوة المشبّهة في المحبّة المشبّهة بها بقرينة دخول اللام الداخلة على المحبّة عليها.[3] وكذا كلّ حرف قرينة لاستعارة[4] مدخولها لمدخولها الحقيقيّ، فيراد بمدخول "مِنْ" و"إلَى" و"عَلَى" و"فِي" و"كَيْ" و"عَنْ" وغيرها إذا كانت مستعملة في غير ما حقها[5] أن يستعمل فيه ما[6] حَقُّهَا استعمالُها[7] فيها، فافهم.

وبالجملة السكاكي يَرُدُّ التبعيّةَ إلى المكنيّة بِجَعْلِ قرينة التبعيّة مكنيّةً، وجعلِ التبعيّةِ قرينةَ المكنيّة. وقرينةُ التبعيّة قد يكون الفاعل وقد يكون المفعول وقد يكون المجرور. هذا.

وإن أَطْنَبْنَا في المقام، ولكن لم يَبْقَ للقاصرين بعد ذلك حاجةٌ إلى التنبيه على المرام.

[أقسام الاستعارة باعتبار لازمها عند السكاكي]

ثم[8] الاستعارة[9] إنْ قارنتْ بما يلائم المشبّه به فهي مُرَشَّحَةٌ،[10] فالملائم المقارن ترشيحٌ، وهو حقيقة بلا خلاف، بخلاف التخييل فإنّه مجاز لغويّ عند السكاكي، حقيقةٌ لغويّةٌ[11] عند غيره، بأنْ يكون المجاز في النسبة، لا في اللغة. وإنْ قارنتْ بما يلائم المشبّه فهي مُجَرَّدَةٌ، فالمقارن تجريد.[12] وإنْ لم يقارن بشيء ممّا يلائم المشبّه به أو المشبّه[13] فهي[14] مُطْلَقَةٌ.[15]

---

١ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٩٣.
٢ ل: استعيرت.
٣ **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٩١. | وفي هامش ش ب ل: أي: على العداوة، «منه».(1) | (1) ب ل – «منه».
٤ ش: لاستعمال.
٥ وفي هامش ش ب ل: أي: حق الحروف، «منه».(1) | (1) ب ل – «منه».
٦ وفي هامش ش ب ل: ولفظ "ما" فاعل "يراد"، فلا تغفل، «منه».(1) | (1) ل – «منه».
٧ وفي هامش ش ب: أي: الحروف، «منه».(1) | (1) ش ل – «منه».
٨ ل + إنّ.
٩ وفي هامش ل: وإنما لم يختص هذا التقسيم بصاحب مذهب، لعدم اختصاصه بمذهب، «منه».
١٠ وفي هامش ش ب ل: كما إذا قلت "رأيتُ أسدًا راميًا أو متكلّمًا له لِبَدٌ أو أظفارٌ أو مخالبٌ"، «منه». قرينة ترشيح ترشيح ترشيح ترشيح
١١ ب ل – لغوية، صح في هامش ب.
١٢ وفي هامش ش ب ل: كقولك: "غمر الرداء" أي: "كثير العطاء"، فإن الغمر الذي هو الكثير إنما يناسب العطاء المستعار له، لا الرداء المستعار منه، ووجه الشبه بين الرداء والعطاء هو أنّ كلًّا منهما يَصُونُ عرض(1) صاحبه، «منه». | (1) ب – عرض.
١٣ ب: والمشبه.
١٤ ب – فهي، صح في الهامش.
١٥ وفي هامش ش ب ل: كما إذا قلت "رأيت أسدًا يرمي" أو "في الحمام"، «منه».

/ فالمرشّحة أبلغ من المطلقة، وهي من المجرّدة. والترشيح وإنْ ظنّ أنه في المصرّحة يكون، لا في المكنيّة، لكنّ المحقّقين على أنَّ ما زاد على القرينة الواحدة في المكنيّة ترشيحٌ لها، فحينئذ لا يختصّ الترشيح بما يقارن المشبّه به، فإنه لا ذكر للمشبّه[1] به في المكنيّة. [١٣ظ]

ثم إنّ التخييل والترشيح بعد ما اشتركا في كونهما من خواصّ المشبّه به المثبت للمشبّه، لكن بينهما فرق من حيث إنّ الترشيحَ ثبَتَ للمشبّه معبّرًا عنه بلفظ المشبّه به، والتخييلَ ثبت للمشبّه معبّرًا عنه[2] بلفظه. ولَمَّا كان[3] التعبير عن المشبّه في المصرّحة بلفظ المشبّه به لم يكن الترشيح المثبت للمشبّه المراد به مجازًا عن صورة متوهَّمة، كما في التخييل عند السكاكي،[4] للمناسبة بين لفظ المستعار والترشيح، بخلاف التخييل فإنه خاصّة للمشبّه به لكنها أثبتت للمشبّه معبّرًا بلفظه، فيكون غيرَ مناسب له لفظًا، فاعتبر السكاكي استعارتَه[5] للصورة الوهميّة، وغيرُه جَعَلَهُ مجازًا عقليًّا، فاندفع اعتراض صاحب الإيضاح عن صاحب المفتاح بأنّه كان عليه أنْ يجعل الترشيحَ كالتخييل مجازًا عن الصورة الوهميّة، لا حقيقةً، لأنَّ كلًّا منهما خاصّةُ المشبّه به أُثْبِتَتْ للمشبّه، غيرَ أنّ / التخييلَ قَارَنَ لفظَ المشبّه، والترشيحَ قارن[6] لفظَ المشبّه به، وذلك لا يجدي فرقًا معنويًّا.[7] [١٤و]

واعلم أيضًا أنْ لا لزوم بين المكنيّة والتخييليّة عند السكاكي لوجود المكنيّة بدون التخييليّة في "أنبت الربيع"، فإنّ الربيعَ استعارةٌ مكنيّةٌ والإنباتَ حقيقةٌ عنده، ولوجود التخييليّة بدون المكنيّة في قوله "مخالب المنيّة" الشبيهة بالسبع، كما[8] يكون اللزوم بينهما عند صاحب الإيضاح، وتُجْعَلُ الأظفار في "أظفار المنيّة" الشبيهة بالسبع ترشيحَ التشبيه.[9] وأمّا عند غيرهما[10] فالتخييليّة لا تنفكّ عن المكنيّة، وقد تنفكّ المكنيّة[11] عنها، كما في قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة، ٢/٢٧]، فإنّ العهد استعارة مكنيّة،[12] والنقضَ استعارة تصريحيّة لإبطال العهد، فَهَهُنَا استعارة مكنيّة بلا تخييل.

---

١ ش: في المشبه.
٢ ل – عنه.
٣ ل: ولِمَا أنّ.
٤ وفي هامش ش ب: أي: كما كان التخييل مجازًا عن صورة متوهّمة عند السكاكي، «منه».
٥ أي: الترشيح.
٦ ل – قارن.
٧ وفي هامش ش ب ل: لأنّ المراد فيهما ليس إلا المشبه، «منه».
٨ ش: مما.
٩ ل – كما يكون اللزوم بينهما عند صاحب **الإيضاح** وتجعل الأظفار في "أظفار المنية" الشبيهة بالسبع ترشيح التشبيه.
١٠ ل: غيره.
١١ ب – وقد تنفك المكنية، صح في الهامش.
١٢ ل + عن الحبل.

[مذهب السكاكي في تقسيم اللفظ ملخّصًا]

فقد تَلَخَّصَ لك من تفصيل مذهب السكاكي في تقسيم اللفظ الموضوع المستعمل[1] أنّه إمّا حقيقة أو مجاز، والحقيقة تشمل الحقيقةَ المجرّدة عنده،[2] وهي التي ليست بكناية، ويدخل فيها التشبيه على زعمه،[3] وتشمل الكنايةَ.[4] والمجاز ينقسم إلى الاستعارة والمجاز المرسل، والاستعارة تنقسم إلى التصريحيّة والمكنيّة، والتصريحيّة إلى التحقيقيّة والتخيليّة
[١٤ظ] والمحتملة لهما،[5] والتحقيقيّة إلى الحسّيّة والعقليّة لتحقق المشبه حسًّا / أو عقلًا.

[المواضع التي خالف فيها السكاكي السلفَ]

فقد خالف[6] القومَ؛

- في عَدِّهِ التخيليّةَ من المجاز اللغويّ، لا من المجاز العقليّ كما فعلوه.[7]
- وفي عَدِّهِ[8] الاستعارةَ المكنيّة لفظَ المشبّه، لا لفظَ المشبّه به المرموز إليه بالتخيليّة كما فعله القوم.[9]
- وفي أنّه[10] لم يعتبر تقسيمَ الاستعارة إلى الأصليّة والتبعيّة كما فعله القوم، بل رَدَّ[11] التبعيّةَ إلى المكنيّة.[12]
- وفي أنّه[13] لم يعتبر المجازَ العقليّ من أقسام المجاز[14] قسمًا على حِدَةٍ كما اعتبروه،[15] بل رَدَّهُ[16] كالتبعيّة إلى المكنيّة، تقليلًا للأقسام تسهيلًا للضبط.[17]
- وفي أنّه[18] لم يعتبر أيضًا في أقسام المجاز المجازَ[19] بالزيادة والنقصان كما فعله القوم

---

١ ل – المستعمل.
٢ وفي هامش ش ب: أي: السكاكي.
٣ وفي هامش ش ب: أي: السكاكي.
٤ وفي هامش ش ب: أي: وتشمل الحقيقةُ الكنايةَ كما تشمل الحقيقةَ المجرّدةَ والتشبية، «منه».
٥ ل – والمحتملة لهما.
٦ وفي هامش ش ب ل: أي: السكاكي.
٧ انظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٧٨–٤٨١.
٨ وفي هامش ش ب: السكاكي.
٩ انظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٨٨–٤٨٧.
١٠ وفي هامش ش ب ل: السكاكي.
١١ وفي هامش ش ب ل: السكاكي.
١٢ انظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٤٩٣.
١٣ وفي هامش ش ب: السكاكي.
١٤ وفي هامش ش ب ل: أي: من جملة ما يطلق عليه لفظ المجاز بحسب الاشتراك اللفظيّ، لا أنّ المجاز العقليّ قسم معنويّ منه، «منه».
١٥ وفي هامش ش ب: أي: القوم.
١٦ وفي هامش ش ب: أي: السكاكي.
١٧ وفي هامش ش ب ل: إشارة إلى ترجيح مذهبه على مذهب غيره، «منه». | انظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥١١.
١٨ ل – وفي أنه.
١٩ ل – المجاز، صح في الهامش.

وجعلوه من أقسامه، بل كان رأيُه[1] أنْ يلحق المجازُ بالزيادة والنقصان بالمجاز، لا قسمًا برأسه منه كما فعله السلف وعدّوه قسمًا منه.[2]

[تنبيه: إطلاق لفظ "المجاز" على بعض أقسامه]

تنبيه: قد علمتَ من هذا الضبط مذهبَ السلف في تقسيم اللفظ الموضوع المستعمل،[3] لكنْ ممّا يجب التنبّهُ له أنّ المجازَ المنقسمَ عندهم إلى اللغويّ والعقليّ، واللغويَّ المنقسمَ إلى المجاز الراجع إلى المعنى وإلى المجاز الراجع إلى الحكم[4] ليس[5] بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لأنّه لم يستعمل عندهم اللفظ في غير معناه في المجاز العقليّ، بل المجاز العقليّ عندهم نسبة الشيء إلى غير ما هو له بحسب ظاهر حال من يَنْسِبُهُ / إليه. [١٥و] ولا في المجاز بالزيادة والنقصان، لأنّه اللفظ الذي تغيّر حكم إعرابه بحذف لفظ أو زيادة لفظ من غير نقل اللفظ عن معناه، كما في ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف، ٨٢/١٢]، أي: أهلَها، فإنّ إعراب القرية تغيّر من الجرّ الأصليّ إلى النصب بالحذف، وكما في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾،[6] أي: مِثْلَهُ، بزيادة الكاف، فإنّ إعراب المثل تغيّر من النصب الأصليّ إلى الجرّ بالزيادة، وكما في ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر، ٢٢/٨٩]، أي: أمرُ ربّكَ، فإنّ إعراب الربّ هو الجرّ في الأصل ثم تغيّر إلى الرفع بحذف الأمر، من غير نقل "القرية" بعد حذف الأهل إليه، ومن غير نقل "الربّ" بعد حذف الأمر إليه، ومن غير نقل "كَمِثْلِ" إلى معنى[7] مثل بعد زيادة الكاف، وإنْ فُهِمَ ذلك النقلُ من كلام بعض الأصوليين، بل المجاز المنقسم إلى اللغويّ والعقليّ والمجاز المنقسم إلى ما هو راجع إلى المعنى وإلى ما هو راجع إلى حكم الكلمة من الإعراب عندهم[8] بمعنى ما يطلق عليه لفظ المجاز والمسمى به، هذا.[9]

[مذهب الخطيب القزويني في تقسيم اللفظ]

وأمّا تقسيم اللفظ الموضوع المستعمل[10] على مذهب الخطيب، أعني: صاحبَ الإيضاح،

---

١ وفي هامش ش ب ل: أي: رأي(١) السكاكي. | (١) ش ب – رأي.

٢ ش ب – كما فعله السلف وعدوه قسمًا منه. | انظر: **مفتاح العلوم** للسكاكي، ص ٥٠٢.

٣ ل – المستعمل.

٤ وفي هامش ش ب ل: أي: حكم اللفظ من الإعراب، لا الحكم بمعنى النسبة العقليّة، فإنه قسم للمجاز اللغويّ، ويسمى بالمجاز العقليّ، بخلاف ما في الحكم الإعرابيّ بسبب حذف لفظ أو زيادة لفظ، فإنه يسمى بالمجاز بالزيادة أو بالنقصان، «منه».

٥ وفي هامش ب ل: خبر "أنّ".

٦ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى، ١١/٤٢].

٧ ل: لمعنى.

٨ وفي هامش ش ب: السلف.

٩ وفي هامش ش ب: أي: هذا كما ذكر، «منه».

١٠ ل – المستعمل.

فثُلَاثِيَّةٌ، لإنّه إن استعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب[1] فحقيقةٌ، وإن استعمل في غيره المناسب له[2] إنْ كان[3] بقرينة مانعة عن إرادة معناه[4] فمجازٌ، / وإنْ لم يكن معها فكنايةٌ. [١٥ظ]

ثم المجاز إنْ كان علاقته المشابهةَ فاستعارةٌ، وإنْ كان غيرَ المشابهة فمرسلٌ.

فالاستعارة التي هي قسم من المجاز اللغويّ منحصرة عنده[5] في التصريحيّة.

وأمّا الاستعارة المكنيّة عنده[6] فإنّما هي[7] عبارة عن التشبيه المُضْمَرِ في النفس بأنْ يشبه مثلًا المنيّة بالسبع في النفس ويُدَلَّ عليه بإضافة[8] أظفاره إليها، فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارةٌ مكنيّةٌ عنده،[9] وإضافة لازم المشبّه به، أعني: الأظفار مثلًا،[10] إلى المشبّه التي هي مجاز[11] عقلي استعارةٌ تخيليّةٌ عنده،[12] كما هو عند السلف. وإطلاق المجاز على ما ذكر وعلى المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان باشتراك اللفظ عنده،[13] كما هو عند السلف.[14]

وأمّا قِسمه الكنايةَ إلى الكناية في المفرد وإلى الكناية في النسبة،[15] وقِسمه الكنايةَ

---

١ وفي هامش ش ب ل: وقيد "اصطلاح التخاطب" في هذا التقسيم يفيد ما يفيده قيد "الحيثية" في التقسيم المختار، وما(١) يفيده قيد "عند المستعمِل" في تقسيم السكاكي، وكلّ ذلك يخرج المجاز المستعمل في معنى مجازيّ موضوع له في اصطلاحٍ ووضعٍ من الأوضاع، «منه». | (١) ش ب – ما.

٢ ل: إياه.

٣ وفي هامش ش ب ل: أي: اللفظ الموضوع المستعمل في غير ما وضع له(١) إن كان استعماله بقرينة... إلى آخره، «منه». | (١) ش ب + فيه.

٤ وفي هامش ش ب: أي: الموضوع له، «منه».

٥ وفي هامش ش ب: صاحب **الإيضاح**، «منه».

٦ وفي هامش ش ب: صاحب **الإيضاح**، «منه».

٧ ل – فإنما هي.

٨ ب: إضافة.

٩ وفي هامش ل: صاحب **الإيضاح**، «منه».

١٠ ل – أعني: الأظفار مثلًا.

١١ ب: المجاز.

١٢ وفي هامش ل: أي: عند صاحب الإيضاح، «منه».

١٣ وفي هامش ش ب ل: أي: عند(١) صاحب الإيضاح، «منه». | (١) ش ل – عند.

١٤ ل + ثم الكناية تنقسم إلى ثلاثة أقسام، لأنّ ما يقصد إليه في الكلام إمّا منسوب إليه بأيّ نسبة كانت، فالكناية حينئذ كناية يقصد بها الموصوف، وإمّا منسوب فالكناية حينئذ كناية يقصد بها الصفة، وإمّا نسبة فالكناية حينئذ كناية يقصد بها النسبة، وإثبات الصفة للموصوف، لا نفس الموصوف كما في الأوّل، ولا نفس الصفة كما في الثاني. مثال الكناية التي قصد بها الموصوف كما يقصد بـ"الحي المستوي القامة عريض الأظفار" إلى الإنسان، وكما يقصد بـ"عريض الوسادة" الكناية عن "عريض القفاء"، وبـ"عرض القفاء" عن "الأبله". ومثال الثاني قولك "طويل النجاد" كناية بطول النجاد عن طول القامة، وقولك "جبان الكلب" كناية بجبن الكلب عن كونه مضيافًا. ومثال الثالث قولك "إنّ السماحة(١) والمجد(٢) والمروة(٣) في قبّة ضُرِبَتْ على ابن الحشرج"، لأنّه كني بإثبات هذه الصفات بمكان ابن الحشرج عن إثباتها له. | وفي هامش ل: (١) الشجاعة؛ (٢) الشرف؛ (٣) الكرم.

١٥ وفي هامش ش ب: مثال الكناية التي قصد بها النسبة قولك "إنّ السماحةَ(١) والمجدَ(٢) والمروةَ في قبّة ضربت على ابن الحشرج"، لأنّه كني بإثبات هذه الصفات بمكان ابن الحشرج عن إثباتها له، «منه». | وفي هامش ب: (١) الشجاعة؛ (٢) الشرف.

في المفرد وإلى الكناية عن الموصوف،[1] وإلى الكناية عن الصفة[2] فممّا اتّفق الكلُّ عليه،[3] وإنْ وقع الخلاف في بعض الفروع والأقسام، فليس غرضنا التنبيه على مكانها، إذْ نحن قَصَدْنَا أصولَ الاصطلاحات في هذه التنبيهات.[4]

[فائدة في مقارنة أراء السلف والسكاكي والقزويني في الاستعارة المكنيّة]

فائدة:[5] فاعلم أنّ مختار المحقّقين في الاستعارة المكنيّة هو مذهب السلف، وهو أنْ يراد بالأسد المرموز إليه / بالأظفار المنيّةُ، فحينئذ يصحّ[6] إطلاق الاستعارة، لأنّه [١٦و] استعير السَّبُعُ المرموز إليه بالأظفار للمنيّة، ويصحّ معنى الكناية، وهي ترك التصريح، لأنّ لَفْظَ السَّبُعِ غير مصرّح به، بل مكنيّ عنه بالأظفار.

وعلى قول الخطيب لا يصحّ[7] إطلاق الاستعارة،[8] وإنْ صَحَّ معنى الكناية لكون التشبيه الذي أطلق الاستعارة المكنيّة عليه مُضْمَرًا في النفس غيرَ مصرّح به.

وعلى قول صاحب المفتاح يصحّ[9] إطلاق الاستعارة،[10] ولا يظهر صحّة[11] إطلاق الكناية، لأنّ لفظ الاستعارة مصرّح به عنده، لأنّه لفظ المنيّة المراد بها السبع، إلّا أنْ يقال لفظ المنيّة وإنْ كان صريحًا في الموت من حيث هو هو، لكنّه غير صريح في الموت

---

١ وفي هامش ش ب: مثال الكناية التي قصد بها الموصوف كما يقصد بـ"الحيّ المستوي القامة عريض الأظفار" إلى الإنسان، «منه».

٢ وفي هامش ش ب: ومثال الكناية التي قصد بها الصفة قولك "طويل النجاد"، كناية بطول النجاد عن طول القامة، «منه».

٣ وفي هامش ش ب: وجه الحصر في الثلاثة هو أنّ ما يقصد إليه في الكلام إمّا منسوب إليه بأيّ نسبة كانت، فالكناية حينئذ كناية يقصد بها الموصوف، وإمّا منسوب فالكناية حينئذ كناية يقصد بها الصفة، وإمّا نسبة فالكناية حينئذ كناية يقصد بها النسبة، «منه».

٤ ل – وأمّا قِسمه الكنايةَ إلى الكناية في المفرد وإلى الكناية في النسبة وقِسمه الكنايةَ في المفرد وإلى الكناية عن الموصوف وإلى الكناية عن الصفة فممّا اتّفق الكلُّ عليه، وإنْ وقع الخلاف في بعض الفروع والأقسام، فليس غرضنا التنبيه على مكانها، إذ نحن قصدنا أصول الاصطلاحات في هذه التنبيهات.

٥ وفي هامش ش ب ل: هذه مما اخترعه الخاطر، أي: على الوجه الذي ذكرتُ لم يسبق ممن قبلي، وإن وجد بعض أصوله، «منه».

٦ وفي هامش ش ب ل: أي: صحّةً جامعةً للمناسبة اللغوية، «منه».

٧ وفي هامش ش ب ل: أي: صحّةً مستجمعةً(١) للمناسبة اللغوية، وإلّا فلا مشاحة في الاصطلاحات، إذ لكلّ أن يصطلح على ما يشاء، «منه». | (أ) ل: جامعةً.

٨ وفي هامش ش ب ل: بناء على أنّ التشبيه حقيقة، «منه».

٩ وفي هامش ش ب ل: أي: صحة مبنية(١) على المناسبة اللغوية، «منه». | (١) ش: المبنية.

١٠ وفي هامش ش ب ل: حيث أريد بلفظ المنية السبع، فيكون لفظ المنية مستعارًا للسبع، «منه».

١١ ل – صحة.

من حيث إنّه من أفراد السبع ومن حيث إنّه مرادف له، فبذلك الاعتبار صحّ إطلاق الكناية أيضًا.[١]

وبهذا يندفع أيضًا عن مختار السلف ما يمكن أنْ يقال عليه من أنّ القصد إلى المنيّة بالسبع المرموز إليه بالأظفار ينافيه التعبير عنها باللفظ الموضوع لها،[٢] فإنّه عند تحقّق أقوى الدلالات على الموت بتصريح اللفظ الموضوع لها،[٣] أعني: المنيّة، لا يعتبر الدلالة عليها، أي: على الموت،[٤] بالسبع المرموز إليه بالأظفار، فإنّه حينئذ[٥] اعتبر دلالة
[١٦ظ] الأظفار على السبع مرةً ودلالة السبع على / المنيّة مرةً أخرى.[٦]

على أنّ دلالة الأظفار على حقيقة السبع، لا على لفظه، وما جعلوه[٧] مستعارًا للمنيّة، أي: الموت، لفظُه، لا حقيقتُه.

وجه الدفع أنّ الموت من حيث هو هو مدلول لفظ المنيّة،[٨] وليس القصد إليه بالسبع المرموز إليه بالأظفار من حيث هو هو،[٩] بل من حيث إنّه[١٠] من أفراد السبع وداخل في عِدَادِه ولفظَه[١١] لفظُه.[١٢] وأمّا[١٣] إذا دلّت الأظفار على حقيقة السبع فقد دلّت على لفظه باعتبار أنّ ملاحظة المعاني من جانب الألفاظ[١٤] معهودة.

---

١ وفي هامش ش ب ل: أي: كصحّة إطلاق الاستعارة عنده، «منه». | فقد ذكر حمزة بن درغود الآيديني ثلاثة آراء للاستعارة المكنية، واختار من بينها قول السلف بأنه "الأصحّ"، لأن الاستعارة والكناية توجد بغير تكلف، وقول السكاكي بأنه "الوسطى" بسبب تكلف الاستعارة والكناية، وقول القزويني بأنه "السفلى" بسبب عدم وجود الاستعارة. **الهوادي في شرح المسالك** لحمزة بن درغود الآيديني، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٢ ل: بلفظه الموضوع له.

٣ ل: لفظه الموضوع له.

٤ ل: على الموت.

٥ ل – حينئذ.

٦ وفي هامش ش ب ل: ففي هذا ما لا يخفى من التكلّف، «منه».

٧ وفي هامش ب ل: أي: السلف.

٨ وفي هامش ش ب ل: فلا ينافي التعبير عن الموت بالمنية بدلالةٍ قويّةٍ مطابقةٍ صريحة التعبير عنه بالسبع المرموز إليه بالأظفار بدلالة غير صريحة، لأنّ المقصود بالأول الموت نفسه، وبالثاني الموت[(١)] لا من حيث هو موت، بل من حيث هو سبع، «منه». | [(١)] ش – الموت.

٩ وفي هامش ش ب: أي: من حيث إنّ الموت هو الموت، «منه».

١٠ وفي هامش ش ب: أي: الموت، «منه».[(١)] | [(١)] ش – «منه».

١١ وفي هامش ش ب: موت.

١٢ وفي هامش ش ب: سبع.

١٣ وفي هامش ش ب ل: هذا جواب عن قوله "على أنّ..." إلى آخره، «منه».

١٤ وفي هامش ش ب ل: أي: لا من غير جانب الألفاظ، «منه».

[تقسيم اللفظ عند الكرماستي]

فلك أن تقَسِّمَ[1] اللفظَ الموضوعَ بأنّه إنْ كان في موضعه الأصليّ[2] فحقيقةٌ. ثمّ إنْ كان في موضعه بحكم الوضع واللغة، أيّ وضع كان، فحقيقةٌ لغويّةٌ، وإنْ كان في موضعه لا بحكمه، بل بحكم العقل[3] على حسب ظاهر حال المتكلّم، فحقيقةٌ عقليّةٌ.[4]

وإنْ لم يكن اللفظ الموضوع المستعمل[5] في موضعه الأصليّ على أحد الاعتبارين،[6] بل كان في غير موضعه الأصليّ،[7] فإنْ كان في غير موضعه الأصليّ وضعًا[8] بلا تأويل[9] وجاز[10] حمله على موضعه الأصليّ مع حمله على غيره فاللفظ الموضوع[11] المستعمل[12] كنايةٌ.

وإنْ كان في غير موضعه الأصليّ عقلًا بتأويل أو وضعًا[13] ولم يَجُزْ[14] حمله على موضعه الأصليّ، بل[15] الخصر حمله على غيره، فمجازٌ. ثمّ / المجاز الذي تجاوز عن موضعه [١٧و]

---

١ وفي هامش ش ب ل: فهذا تقسيم لم يسبقني من قبلي، يفرقه(١) المتبع، فتتبع إن أردت، «منه». | (١) ش: يعرفه.

٢ وفي هامش ش ب ل: وضعًا أو عقلًا، «منه».

٣ وفي هامش ش ب ل: أي: لا بحسب العقل إذا خُلِّيَ، وطبعه، «منه».

٤ وفي هامش ش ب ل: وجعل الحقيقة العقليّة من أقسام اللفظ الموضوع، مع أنّها صفة المعنى والنسبة، على اصطلاح السكاكي يصحّ، وكذا المجاز العقليّ يصحّ على تفيسره،(١) «منه». | (١)وفي هامش ش ب: فإنّه جعل كلًّا منهما صفة اللفظ فيه، «منه».

٥ ل – المستعمل.

٦ وفي هامش ش ب ل: قوله "على أحد الاعتبارين" محمول على تقييد النفي، لا على نفي القيد،(١) «منه». | (١) ل + أي: الشرط في تحقّق المجاز لغةً أو عقلًا انتفاء الموضع الأصليّ للكلمة، إمّا الموضع لغةً أو الموضع عقلًا، على منع الخلوّ عن أحد الانتفائين، لا على منع الجمع بينهما، لجواز كون أحد طرفي المجاز العقليّ أو كليهما مجازًا لغويًّا، فيجتمع فيه مجازان على معنيين، «منه».

٧ وفي هامش ش ب: أي: الشرط في تحقّق المجاز لغةً أو عقلًا انتفاء الموضع(١) الأصليّ للكلمة، إمّا الموضع لغةً أو الموضع عقلًا، على منع الخلوّ عن أحد الانتفائين، لا على منع الجمع بينهما، لجواز كون أحد طرفي المجاز العقليّ أو كليهما مجازًا لغويًّا، فيجتمع فيه مجازان على معنيين، «منه». | (١) ب: الموضوع.

٨ وفي هامش ش ب ل: قوله "وضعًا" يخرج المجاز(١) العقليّ الذي(٢) ليس في أحد طرفيه مجاز لغويّ، «منه». | (١) ش – المجاز؛ (٢) ش + المجاز.

٩ ل – كان في غير موضعه الأصليّ وضعًا بلا تأويل و، صح في الهامش. | وفي هامش ش ب ل: أي: بلا طلب إلى ما يؤول إليه من الحقيقة، «منه» | وفي هامش ش ب ل: قوله "بلا تأويل" ليخرج المجاز العقليّ الذي أحد طرفيه أو كلاهما(١) مجاز لغويّ عن الكناية، «منه». | (١) ش ب – أو كلاهما.

١٠ وفي هامش ش ب ل: قوله "وجاز" ليخرج المجاز اللغويّ عن الكناية، «منه».

١١ ل – الموضوع، صح في الهامش.

١٢ ل – المستعمل.

١٣ ل – كان في غير موضعه الأصلي عقلًا بتأويل أو وضعًا و، صح في الهامش.

١٤ وفي هامش ش ب ل: وقيد "عدم الجواز" ناظر إلى قوله "أو وضعًا" فقط، أي: من غير أنْ يعتبر تناوله لقوله "بتأويل"، «منه».

١٥ ل – بل، صح في الهامش.

إلى غيره مع تأويل أو[1] امتناع الحمل[2] على موضعه الأصليّ إنْ تجاوز عن موضعه بحسب حكم الوضع مع امتناع الحمل عليه[3] فمجازٌ لغويٌّ، وإنْ تجاوز عن موضعه بحسب حكم العقل[4] نظرًا إلى ظاهر حال المتكلّم بتأويل[5] فمجازٌ عقليٌّ.

ثمّ المجاز اللغويّ الذي تجاوز إلى غير موضعه بحكم الوضع مع امتناع حمله عليه[6] لمناسبة بينهما، إنْ كانت المناسبة المشابهةَ فالمجاز اللغويّ استعارةٌ، وإنْ كانت غيرَ المشابهة فالمجاز اللغويّ مرسلٌ.[7]

---

١ ب ل – تأويل أو، صح في هامش ب ل.

٢ ل: حملٍ.

٣ ل – مع امتناع الحمل عليه، صح في الهامش. | وفي هامش ش ب ل: وبقيد "امتناع الحمل على الموضع الأصليّ وضعًا" خرج الكناية عن المجاز اللغويّ، وخرج به المجاز العقليّ أيضًا عنه، كما خرج عنه بقوله "بحكم الوضع"، «منه».

٤ وفي هامش ش ب ل: وبقوله "بحكم العقل" يخرج[(١)] المجاز والكناية، ويخرجان أيضًا بقيد "التأويل"، «منه». | [(١)] ش ب: خرج.

٥ ش ب ل – بتأويل، صح في هامش ب ل. | وفي هامش ب: مع امتناع الحمل عليه، «منه». | وفي هامش ش ب ل: أي: يكون التجاوز عن الموضع الأصليّ نظرًا إلى ظاهر حال المتكلم بتأويل وطلبٍ[(١)] إلى ما يؤل إليه من الحقيقة، فإنّ المعنى في المجاز العقليّ على إفادة الكلام الحقيقةَ على وجه المبالغة، وإن كان المآل في المجاز اللغويّ أيضًا إلى إفادة اللفظ الحقيقةَ مع المبالغة، كما في الاستعارة، إلّا أنّ المستعير لم يطلب الحقيقة ولم يردها فيها، بل طلب أن يجعل اتحاد المشبه بالمشبه به مسلّمًا، فضلًا عن طلب تشبيهه به، وإن كان المعنى فيها على ذلك في المآل، فاندفع ما عسى[(٢)] يتوهّم من أنّ مبنى الاستعارة على التأويل أيضًا، لأنّ التأويل فيها أن يجعل الرجل مثلًا من عداد الأسد متّحدًا به، لا طلب المعنى الحقيقي، كما في المجاز العقليّ، «منه». | [(١)] وفي هامش ب: تفسير للتأويل؛ [(٢)] ب ل – عسى.

٦ ش – مع امتناع حمله عليه؛ ل – مع امتناع الحمل عليه، صح في الهامش.

٧ قسّم الكرماستي اللفظ إلى ثلاثة أقسام: الحقيقة، الكناية والمجاز، وكلًا من الحقيقة والمجاز إلى اللغوي والعرفي، والمجاز اللغوي إلى الاستعارة والمجاز المرسل بحسب أن تكون علاقته المشابهة أو غيرها، والمجاز المرسل إلى المجاز بالزيادة والنقصان وإلى المجاز المرسل عن الزيادة والنقصان. ففي هذا التقسيم لم يذكر التشبيه. وتسميته بالمجاز العقلي أو المجاز بالزيادة والنقصان لا يعني بأنها مجاز استعمل في غير ما وضع له، بل هي عبارة عن التسمية فقط، كما أشار إليها قبل ذلك. فالسلف قد عدّوا المجاز بالزيادة والنقصان من أقسام المجاز ولكن السكاكي عدّه من ملحقات المجاز، ليس من أقسامه، فالسكاكي يرى تسمية المجاز بالزيادة والنقصان بـ"المجاز" في تغير حكم إعرابه بسبب الزيادة والنقصان، ولكن لا يعدّ هذا القسم من المجاز الذي استعمل في غير ما وضع له. والتفتازاني يذكر بأن التسمية لا تعني بأن المجاز بالزيادة والنقصان من المجاز اللغوي وأنها تدخل تحت تعريف المجاز، بل هي تسمى مجازًا لشبهه المجاز في تغير حكم إعرابه في غير موضعه. انظر: **المطول** للتفتازاني، ص ٦٢٨–٦٢٩؛ وذكر مستجي زاده أيضًا بأن في المجاز بالزيادة والنقصان اختلاف بين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني من حيث "هل عدّوه الأصوليون من المجاز اللغوي أو تسمى تسمية مجاز ولكن استعمل فيما وضع له"، وذكر بأن التفتازاني يدعي أن الأصوليين على أن المجاز بالزيادة والنقصان عبارة عن تسمية المجاز فقط، وأن السيد الشريف الجرجاني على أن الأصوليين عدّوه من المجاز اللغوي، فادعى الجرجاني بأن الأصوليين بعد تعريف المجاز ≺

ثمّ إنْ كانت إرادة غير المعنى الحقيقيّ في المجاز المرسل من غير زيادة ولا نقصان فالمجاز المرسل مرسلٌ[1] من التقييد بالزيادة والنقصان،[2] وإنْ كانت بالزيادة أو النقصان فالمجاز مقيّدٌ بالزيادة أو بالنقصان.[3]

[فائدة في الآراء البيانية المختلفة في مثل ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾]

ولكَ أنْ تَدَّعِيَ الظهورَ في المسؤول عنه[4] في قوله تعالى ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف، ٨٢/١٢] حتى أنّها، أي: القريةَ، كأهلها في صحّة السؤال عن ذلك المسؤول عنه، فالقرية مع أنّها ليست من ذوات العقول غيرُ خاليةٍ عن معرفة هذا المسؤول عنه.[5]

ولك أيضًا أنْ تريد بالأهل المرموز إليه بالسؤال القريةَ، لكن باعتبار أنّها جعلت من عِدَادِ أهلها في تعلّق معرفة / المسؤول عنه[6] بهما وادّعاء جواز صحّة الخطاب إيّاهما.[7] [١٧ظ]

ولك أنْ تجعل نسبةَ السؤال إلى القرية مجازًا عقليًّا،[8] كما جعل نسبة الإنبات إلى الربيع، ونسبة الصوم إلى النهار[9] كذلك.[10]

كما لك أنْ تُقَدِّرَ في "أنبت الربيعُ البقلَ" "أنبت خالقُ الربيعِ البقلَ"، "وصام صاحبُ النهارِ" أي: الصائمُ،[11] فيكون المجاز العقليّ مجازًا بالنقصان.

ﻫ ذكروا بأمثلة من المجاز بالزيادة والنقصان، وأنهم لم يذكروا بأن المجاز بالزيادة والنقصان قسم مختلف عن المجاز المعروف، وأن المجاز بالزيادة والنقصان عند الأصوليين من المجاز المشهور. انظر: **الحاشية على المطول** للسيد الشريف الجرجاني، ص ٤٠٠– ٤٠١؛ **اختلاف السيد والسعد الدين** لمستجي زاده، ص ٤٤– ٤٥.

١ وفي هامش ب ل: أي: مطلق.

٢ ل – فالمجاز المرسل مرسل من التقييد بالزيادة والنقصان، صح في الهامش.

٣ وفي هامش ش ب ل: وهذا، أعني: جعل المجاز بالزيادة والنقصان من المجاز المستعمل في غير ما وضع له من غير مناسبة التشبيه على ما فهم من كلام الأصوليين، «منه».

٤ ب – عنه.

٥ وفي هامش ش ب ل: فعلى هذا تكون القرية استعارةً مكنيّةً للأهل،(1) ويكون السؤال قرينةً وتخييلًا، هذا التوجيه(2) مما تفرّدتُ به، «منه». | (1) ل: عن الأهل؛ (2) ش: الوجه.

٦ ش – عنه.

٧ وفي هامش ش ب ل: فعلى هذا تكون القرية استعارةً مكنيّةً على قاعدة القوم في الاستعارة المكنيّة، فافهم، فاعتبر بما لم يسبق منك(1) كما اعتبرت لك بما لم يسبق مني، «منه». | (1) ل – بما لم يسبق منك.

٨ وفي هامش ش ب ل: وجعل المجاز بالنقصان(1) مجازًا عقليًّا ممّا تفرّدتُ به أيضًا، «منه». | (1) ل: بالزيادة.

٩ ل – ونسبة الصوم إلى النهار.

١٠ وفي هامش ش ب: وكما جعل نسبة الصوم إلى النهار(1) مجازًا عقليًّا، لكونه نسبةً للصوم إلى زمانه، دون فاعله، أعني الصائم، «منه». | (1) وفي هامش ب + في قوله "نهاره صائم".

١١ ل – وصام صاحب النهار، أي: الصائم.

[الحقيقة والمجاز اللغويّان والعرفيّان]

ثمّ اعلمْ أنّ كلًّا من الحقيقة والمجاز ينقسم إلى لغويّةٍ وعرفيّةٍ، والعرفيّة إلى العرفيّة العامّة وإلى العرفيّة الخاصّة.[١] كلّ ذلك من أقسام الحقيقة اللغويّة والمجاز اللغويّ بمعنى[٢] استعمال الكلمة في معناها الحقيقيّ الذي وضع له بوضع مّا في اصطلاح المستعمِل، وبمعنى استعمالها في غير ما وضعت له بوضع مّا في اصطلاح المستعمِل بالقرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقيّ، أعني: الموضوع له.[٣]

فإنّ المستعمِل لِلَّفْظِ الموضوع في المعنى اللغويّ[٤] إنْ كان أهلَ اللغة فحقيقةٌ لغويةٌ،[٥] وإنْ كان[٦] أهلَ العُرْفِ العامِّ أو العرف الخاصّ، كالشرع وغيره، وكان[٧] موضوعًا في ذلك العرف لمعنى آخر كان[٨] مجازًا منسوبًا إلى ذلك العرف عامًّا كان أو خاصًّا.

[١٨و] وإنْ كان المستعمِلُ للفظ الموضوع في المعنى العرفيّ، عامًّا / كان أو خاصًّا، أهلَ ذلك العرف كان[٩] حقيقةً منسوبةً إلى ذلك العرف، وإنْ كان المستعمِلُ له فيه[١٠] غيرَ[١١] أهل العرف الذي كان حقيقةً بالنسبة إليه كان[١٢] مجازًا منسوبًا إلى ذلك الغير، سواء كان أهلَ اللغة أو غيرَها.[١٣]

---

١ وفي هامش ش ب ل: وهذا التقسيم لم يختصّ بمذهب، ولذلك لم نذكر ما يدلّ عليه، «منه».

٢ وفي هامش ش ب ل: وإنما قال "بمعنى" كيلا يلزم ظاهرًا[(١)] تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، فافهم، «منه». | (١) ل – ظاهرًا.

٣ وفي هامش ش ب ل: اعلم أنّ الحقيقةَ اللغويةَ كـ"الأسد" في السبع، والمجازَ اللغويَّ كـ"الأسد" في الرجل الشجاع، والحقيقةَ الشرعيّةَ كـ"الصلاة" في العبادة المخصوصة إذا كان من أهل الشرع، والمجازَ الشرعيَّ كـ"الصلاة" في الدعاء إذا كان منهم، والحقيقةَ العرفيّةَ كـ"الدابة" لذي الأربع أو للفرس إذا كان من أهل العرف، والمجازَ العرفيَّ كـ"الدابة" فيما يدبّ، «منه».

٤ وفي هامش ش ب ل: بمعنى[(١)] متن اللغة، «منه». | (١) ل: في معنى.

٥ وفي هامش ش ب ل: بمعنى متن اللغة، لا بمعنى الوضع الذي هو المقسم، «منه».

٦ وفي هامش ش ب ل: أي: المستعمِل للفظ الموضوع في المعنى اللغويّ، «منه».

٧ وفي هامش ش ب ل: أي: اللفظ الموضوع الذي استعمله أهل العرف في المعنى اللغويّ، «منه».

٨ وفي هامش ش ب ل: أي: اللفظ الموضوع الذي استعمله أهل العرف في المعنى اللغويّ، «منه».

٩ وفي هامش ش ب ل: أي: اللفظ الموضوع المستعمَل[(١)] في المعنى العرفيّ الذي استعمله فيه أهل عرفه واصطلاحه، «منه». | (١) ل: مستعملًا.

١٠ وفي هامش ل: أي: في المعنى العرفيّ.

١١ ش – غير.

١٢ وفي هامش ش ب ل: أي: اللفظ الموضوع المستعمل في المعنى العرفيّ الذي استعمله غيرُ مَنْ اصطلح اللفظَ فيه، «منه».

١٣ ففي هذا التقسيم قد اعتبر حال المتكلم، فباعتبار حال المتكلم يمكن أن يكون اللفظ حقيقة بينما باعتبار متكلم آخر أن يكون مجازًا، فهذا الاستعمال المختلفة مقبولة عند البعض، ولكن البعض الآخر لا يقبلون ذلك، ويرون بأن الاستعمال في غير ≺

واعلمْ أيضًا أنّ المجازَ أبلغُ[1] من الحقيقة عند البلغاء بِإِطْبَاقِهِمْ،[2] كما أنّ الكنايةَ أبلغُ من التصريح[3] عندهم بالإطباق فيما بينهم.

الحمد لله على نواله والصلاة على محمد وآله،[4] تَمَّتْ بعون الله ولطفه.[5]

المصادر والمراجع

– اختلاف السيد والسعد الدين؛

مستجي زاده عبد الله أفندي (ت. ١١٥٠هـ/١٧٣٧).

مطبعة مكتب حربية شاهانه، إسطنبول ١٢٧٨هـ.

– الأعلام؛

خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت. ١٩٧٦م).

دار العلم للملايين، بيروت ٢٠٠٧م.

– الإيضاح في علوم البلاغة؛

جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت. ٧٣٩هـ/١٣٣٨م).

تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٩م.

ء ما وضع له مجاز بغير الاعتبار إلى حال المتكلم. وذكر مستجي زاده بأنه اختلاف بين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني من حيث "إن اللفظ الواحد هل يمكن أن يكون موضوعًا باللغة والعرف والاصطلاح والشرع إلى معنى واحد؟" فذكر بأن التفتازاني على أن ذلك ممكن، وأن السيد الشريف الجرجاني على أن ذلك محال. فالتفتازاني يسمي اللفظ الموضوع بأنواع الوضع الأربع "الحقيقة المطلقة"، والتي توضع بنوع منها "الحقيقة المقيدة". ولكن الشريف الجرجاني على محالية الوضع بأنواع الوضع الأربع إلى معنى واحد. وقال مستجي زاده: يؤيد كلام الشريف ما قالوا في تعريف الاصطلاح "إنه اتفاق قوم على معنى لا يكون في أصل الوضع لذلك." انظر: **اختلاف السيد والسعد الدين** لمستجي زاده، ص ٤.

١ وفي هامش ش ب ل: بناءً على أنّ الألفاظ التي تدلّ على معانيها وضعًا، لا عقلًا، كأصوات الحيوانات التي تصدر عن مجالها بحسب ما يتّفق عندهم، لاستواء القرويّ والبدويّ في إفادة الظواهر التي لا يحتاج إلى استعمال الرَّوِيَّةِ، وإنما تميّز مّنْ تميّز بخصوص معاني ألفاظه العذبة ودقّة أسراره وبوجوه دلالات ألفاظه بواسطة القوة العقليّة التي هي السحر البيانيّ، «منه».

٢ أي: اجتمعوا عليه متوافقين.

٣ ل – من التصريح، صح في الهامش.

٤ ب – الحمد لله على نواله والصلاة على محمد وآله.

٥ ل – تَمَّتْ بعون الله ولطفه؛ ب – بعون الله ولطفه.

– بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع؛
علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت. ٥٨٧هـ/١١٩١م).
دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٦م.

– البلاغة: تطور وتاريخ؛
شوقي ضيف، (ت. ٢٠٠٥م).
دار المعارف، القاهرة ١٩٦٥م.

– البلاغة عند السكاكي؛
أحمد مطلوب،
مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٤م.

– التبيين في المعاني والبيان [مخطوط]؛
يوسف بن حسين الكرماستي (ت. ٩٠٠هـ/١٤٩٤م).
المكتبة السليمانية، قسم إسمي خان سلطان، رقم ٣٤٧.

– التعريفات؛
علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م).
تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة ٢٠٠٤م.

– حاشية على شرح الجرجاني على المفتاح [مخطوط]؛
يوسف بن حسين الكرماستي (ت. ٩٠٠هـ/١٤٩٤م).
المكتبة السليمانية، قسم برتو باشا، رقم ٥٢٩.

– الحاشية على المطول
علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م).
تحقيق: رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م.

– حاشية على المطول [مخطوط]؛
يوسف بن حسين الكرماستي (ت. ٩٠٠هـ/١٤٩٤م).
المكتبة السليمانية، قسم تورخان والدة، رقم ٢٨٣؛ المكتبة السليمانية، قسم السليمانية، رقم ٨٨٨.

– شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛
أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد الحنبلي (ت. ١٠٨٩هـ/١٦٧٩م).
تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط – محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت ١٩٩٤م.

– الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية؛
أبو الخير أحمد بن مصطفى، عصام الدين طاشكوبري زاده (ت. ٩٦٨هـ/١٥٦١م).
الناشر: أحمد صبحي فرات، إسطنبول ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

– الفوائد البهيّة في تراجم الحنفية؛
محمد عبد الحي بن محمد اللكنوي (ت. ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م).
دار المعرفة، بيروت د. ت.

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون؛
مصطفى بن عبد الله بن محمد القسطنطيني الرومي الشهير بكاتب جلبي (ت. ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م).
ناشر: شرف الدين يالتقيا – رفعة بيلكه، مطبعة المعارف، إسطنبول ١٩٤١م.

– مجلة المنار، ١/٣١، القاهرة، ١٩٣٠.

– المختار في المعاني والبيان [مخطوط]؛
يوسف بن حسين الكرماستي (ت. ٩٠٠هـ/١٤٩٤م).
المكتبة السليمانية، قسم آيا صوفيا، رقم ٤٤١٥.

– المصباح في شرح المفتاح؛
علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦هـ/١٤١٣م).
تحقيق: يوكسل جليك، رسالة الدكتوراه بجامعة مرمرة معهد العلوم الاجتماعية، إسطنبول ٢٠٠٩م.

– المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم؛
سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت. ٧٩٢هـ/١٣٩٠م)
تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠١٣م

– معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية؛
عمر رضا كحالة (ت. ١٩٨٧م)
مكتبة المثنى – دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٧م.

– مفتاح العلوم؛
أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت. ٦٢٦هـ/١٢٢٩م).
تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠١١م.

– المقدمة؛
ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت. ٨٠٨هـ/١٤٠٦م).
تحقيق: عبد السلام الشدادي، بيت الفنون والعلوم والآداب، دار البيضاء ٢٠٠٥م.

– المنتخب [مخطوط]؛
يوسف بن حسين الكرماستي (ت. ٩٠٠هـ/١٤٩٤م).
المكتبة السليمانية، قسم شهيد علي باشا، رقم ٢٢٨٣.

– هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين؛
إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت. ١٩٢٠م).
ناشر: رفعة بلكه – ابن الأمين محمود كمال إنال، إسطنبول ١٩٩٠م.

– الهوادي في شرح المسالك
حمزة بن درغود الآيديني الرومي (ت. ٩٧٩هـ/١٥٧١م).
تحقيق: علي بولوط، سامصون ٢٠٠٩م.

المصادر والمراجع غير العربية

– حدائق الشقائق؛
محمد مجدي أفندي (ت. ٩٩٩هـ/١٥٩١م).
دار الدعوة، إسطنبول ١٩٨٩م.

– سجل عثماني / تذكرة مشاهير عثمانيه؛
محمد ثريا (ت. ١٩٠٩م).
مطبعة عامرة، إسطنبول ١٨٩٠–١٨٩٣م.

– عثمانلي مؤلفلري؛
محمد طاهر البروسه لي (ت ١٩٢٥م).
مطبعة عامرة، إسطنبول ١٣٣٣هـ.

Bibliyografya

Agâh, Mustafa – Sahip Aktaş, "Yûsuf b. Hüseyin el-Kirmâstî'nin Hayatı ve Eserleri", *Bingöl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*, 12 (2018): 211-50.

Akbayar, Nuri, *Osmanlı Yer Adları Sözlüğü,* İstanbul: Tarih Vakfı Yurt Yayınları, 2001.

Aktan, Bilâl, *Devletoğlu Yûsufun Vikâye Tercümesi: İnceleme-Metin-Dizin* (doktora tezi), Atatürk Üniversitesi, 2002.

Aşkan, Timur, "Yûsuf b. Hüseyin el-Kirmâstî ve *Usûlü'l-Istılâhâti'l-Beyâniyye* Adlı Eseri", *Sahn-ı Semân'dan Dârülfünûn'a Osmanlı'da İlim ve Fikir Dünyası: Âlimler, Müesseseler ve Fikrî Eserler - XVI. Yüzyıl*, ed. Ekrem Demirli v.dğr., İstanbul: Zeytinburnu Belediyesi Kültür Yayınları, 2017, s. 127-50.

Benli, Mehmet Sami, *Yûsuf el-Kirmastî, Hayatı ve et-Tebyîn fi'l-Me'ânî ve'l-beyân'ı* (doktora tezi), İstanbul Üniversitesi, 1996.

Boyalık, M. Taha, "Îcî'nin Belâgat Anlayışı", *İslâm İlim ve Düşünce Geleneğinde Adudüddin el-Îcî*, ed. Eşref Altaş, Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı, 2017, s. 119-186.

Brockelmann, Carl, *GAL Suppl.: Geschichte der arabischen Litteratur Supplementband,* I-III, Leiden: E. J. Brill, 1956.

Durmuş, İsmail, "Kazvînî, Hatîb", *DİA,* 2002, XXV, 156-57.

Durmuş, İsmail, "Sekkâkî, Ebû Ya'kūb", *DİA,* 2009, XXXVI, 332-34.

Gümüş, Sadrettin, "Cürcânî, Seyyid Şerîf", *DİA,* 1993, VIII, 134-36.

Özel, Ahmet, "Kirmastî", *DİA,* 2002, XXVI, 67-68.

Özkan, Mustafa, "Devletoğlu Yûsuf", *DİA*, 1994, IX, 243-44.

Smyth, William, "Controversy in a Tradition of Commentary: The Academic Legacy of Al-Sakkâkî's Miftâh Al-'Ulûm", *Journal of the American Oriental Society*, 112/4 (1992): 589-97.

Smyth, William, "The Making of a Textbook", *Studia Islamica*, 78 (1993): 99-115.

Sula, Murat, *Trabzon İl Halk Kütüphânesi'ndeki Arap Dili ve Belâgatı Alanındaki Yazmalar ve Ali Kuşçu'nun 'Risâle fi'l-Mecâz ve'l-İstiʿâre'sinin Edisyon Kritiği* (yüksek lisans tezi), Dokuz Eylül Üniversitesi, 2000.

Şensoy, Sedat, "Belâgat Geleneğinde Aklî Mecâz Tartışmaları", *İslâm Araştırmaları Dergisi*, 8 (2002): 1-37.

Tala, Murat, "İlimlerin Metinleşme Sürecine Belâgat Geleneği Bağlamında Bir Not: el-Fevâidü'l-Gıyâsiyye Şerh ve Hâşiyeleri", *İslâm İlim ve Düşünce Geleneğinde Adudüddin el-Îcî*, ed. Eşref Altaş, Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı, 2017, s. 581-630.

Tala, Murat, "Belâgatte Metafor Problemi: Bir Anlam, Yapı ve Mecâz Sorunu Olarak İstiâre-i Mekniyye", *Bilimname*, 38 (2019): 663-88.

Taşdelen, Hasan, "Belâgat İlmi ve Tarihi", *İslam Medeniyetinde Dil İlimleri: Tarih ve Poblemler*, ed. İsmail Güler, İstanbul: İSAM Yayınları, 2015, s. 215-306.

Yıldız, Musa, "Ali Kuşçu'nun *Risâle fi'l-istiʿâre*'si", *İslâm Araştırmaları Dergisi*, 3 (1999): 215-34.

A Study and Critical Edition of Yūsuf ibn Ḥusayn al-Kirmāstī's *Uṣūl al-iṣṭilāḥāt al-bayāniyya*

Yūsuf ibn Ḥusayn, a 15th century Ottoman ulama member, is known as al-Kirmāstī in reference to his hometown, Kirmasti, in the Bursa district. He attended Hocazade Muslihuddin's classes. He taught in a number of madrasas, including Sahn-i Seman, and worked as a judge in Bursa and Istanbul. He penned many works in the fields of jurisprudence, theology, logic, and disputation. He contributed to the literature of rhetoric by writing foundational textbooks, including *al-Tabyīn*, *al-Tibyān*

(*al-Tabyīn*'s commentary), *al-Muntakhab* (*al-Tibyān*'s abridgement), *al-Mukhtār*, and a gloss on *al-Muṭawwal* and al-Sayyid al-Sharīf al-Jurjānī's *al-Miṣbāḥ*.

Following al-Sakkākī, who treated the main disciplines of the science of rhetoric in a semantic unity, the works in this field evolved into the genre of commentaries and glosses, which examined issues in detail. After the 14th century, when the number of works of commentary and gloss increased, works related to rhetoric were viewed as unimportant and belonging to a period of intellectual decline. However, even if one does observe a foundational change in the science of rhetoric after al-Sakkākī, one cannot convincingly argue that commentaries and glosses on works of rhetoric were useless and unimportant. In this context, the tradition of commentaries-glosses was not a regurgitation of the main text but was instead a genre filled with contemporary discussions.

The period during which al-Kirmāstī wrote corresponded with a period in which the tradition of rhetoric matured in respect to vocabulary and textualization. Al-Kirmāstī undertook a detailed examination of the science of eloquence (*'ilm al-bayān*) with his treatise titled *Uṣūl al-iṣṭilāḥāt al-bayāniyya*, which I examine here. I will reproduce a critical edition of this treatise and examine its contribution to the science of eloquence.

Al-Kirmāstī formulates his treatise by the definitions and classifications of the main concepts of the science of eloquence. In the introduction, he briefly lists the five types of words in respect to philosophy of language as adopted by scholars of rhetoric (namely *ḥaqīqa*: literal meaning; *majāz*: figurative meaning; *isti'āra*: metaphor; *tashbīh*: simile; and *kināya*: metonymy). He then examines al-Sakkākī's two formulations of literal and figurative meanings in a lengthy and detailed way and defends the position of al-Sakkākī, who was criticized by others on the issues of metonymy, rational figurative meaning, and metaphor by allusion. He explains five issues on which al-Sakkākī disagreed with earlier scholars of rhetoric. He mentions briefly al-Qazwīnī's three different categories, i.e. literal meaning, figurative meaning, and metonymy and identifies the points of disagreement. In the last chapter, al-Kirmāstī dwells on his own classification. Therefore, he compares the classification of words by al-Sakkāki and al-Qazwīnī and underlines their points of disagreement.

In this treatise, Al-Kirmāstī offers a comparative reading of the science of eloquence in respect to its classifications and conceptual framework. While maintaining important concepts and findings of al-Sakkākī's, he adopts a critical perspective in respect to simile. While al-Sakkāki defined the science of eloquence as an effort to convey a single meaning in various ways, he kept simile provided by literal usage outside of this science and based it on figurative language and metaphor, because he based it on rational signification. However, he re-includes simile, an instrument and introduction to metaphor with a figurative meaning, into the science of eloquence as a third element. Al-Kirmāstī considers it an unreasonable argument that simile is kept outside of the science of eloquence by a logical-philosophical limitation. Despite this critique, al-Kirmāstī never ventures to adopt a rejectionist perspective that would damage al-Sakkākī's system.

Al-Kirmāstī summarizes the issues on which al-Sakkākī disagreed with other scholars of rhetoric in the following way: according to al-Sakkākī, the imaginary metaphor was of lexical figurative meanings but not of rational figurative meanings. The metaphor by allusion was the word of the thing compared but not the word of the thing compared to that which was obtained by an imaginary way. The secondary metaphor was considered as belonging to the thing compared. The rational figurative meaning was not a separate part of the figurative meaning but rather being of the thing compared. The figurative meaning by addition or subtraction was not a separate part of the figurative meaning but belonged to the figurative meaning.

Al-Kirmāstī defends al-Sakkākī by responding to the criticism by al-Qazwīnī concerning al-Sakkākī's consideration of rational figurative meaning as metaphor by allusion. Al-Kirmāstī states that al-Qazwīnī's refutations were based on his literal understanding of al-Sakkākī's words: "Based on the literal meanings of al-Sakkākī's words, one can suppose that the thing compared, and the thing compared to, were in reality the same thing in metaphor by allusion. But al-Sakkākī never meant this. Since the thing compared was not necessarily the thing compared to, al-Qazwīnī's criticism can be refuted." Al-Sayyid al-Sharīf al-Jurjānī criticized al-Sakkākī for his acceptance of metonymy as a kind of reality and for not treating it as a separate kind. Al-Kirmāstī refutes this criticism by saying that the reality in metonymy and both meanings in metonymy do not occur in the same usage and during the same time period.

Al-Kirmāstī uses the methodology of logicians. He treats the definitions in classifications he mentions by a principle of including the constituent parts and excluding the outsider components. He adopts a comparative approach and a perspective focused on issues-problems rather than on writing textbooks.

One can examine al-Kirmāstī's contribution to the field of rhetoric for his preferences in the field of rhetoric as well as of the texts. As a professor at madrasas, he mostly penned textbooks. In addition, his preference for writing glosses on secondary texts, such as those of al-Taftāzānī and al-Sayyid al-Sharīf al-Jurjānī, rather than primary texts, such as those of al-Sakkākī and al-Qazwīnī, is important in reflecting the changes to the works on rhetoric at the time and realities for the predominance of secondary works instead of primary texts.

Al-Kirmāstī, whose understanding of rhetoric I examine here, contributed to the textualization of rhetoric by his works and helped maintain this tradition as a living phenomenon. Even though he did not bring a new perspective or theory to the field of rhetoric, he contributed to the field by initiating a comparative reading and analysis.

Keywords: Arabic language and rhetoric, al-Kirmāstī, *Uṣūl al-iṣṭilāḥāt al-bayāniyya*, the science of eloquence, Ottoman works on rhetoric.